معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

(رقم ٢٨١)

المسئولية المجتمعية للشركات
ودورها فى تحقيق التنمية المحلية فى مصر

سبتمبر ٢٠١٧

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢٨١)
(سلسلة علمية محكمه)

المسئولية المجتمعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المحلية في مصر

سبتمبر ٢٠١٧

لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه ، ويحظر إعادة نشره فى أى جهة أخرى قبل أخذ موافقة المعهد.
"الآراء فى هذا البحث تمثل رأى الباحثين فقط"

تقديم

تعتبر سلسة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي ومتعددي التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدرسات المختلفة التي يتم إجراؤها من حيث شمولية التناول والأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئة، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأي من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام ١٩٧٧ عدداً من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية، السياسات النقدية، الإنتاجية والأسعار، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج ونماذج التخطيط، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم،...الخ.

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة فى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتي تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي والذي يضم الأبحاث التي تم قبولها أو مناقشتها في المؤتمر، وسلسلة المذكرات الخارجية، وكراسات السياسات، إضافة إلي ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء هران

موجـــز

المسئولية المجتمعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المحلية في مصر

أصبح الاهتمام بالمسئولية المجتمعية مطلبًا أساسيًّا لتنمية المجتمع المحلى من خلال التزام الشركات بحل مشكلات الفقر والبطالة وغيرها من خلال توفير البيئة المناسبة، وعدم تبديدالموارد، والقيام بعمليات التوظيف والتدريب ورفع القدرات البشرية للعاملين بها وتحقيق الاستقرار الوظيفى لهم، ومساندة الفئات الأكثر احتياجًا. وفي هذا يستخدم مفهوم المسئولية المجتمعية للشركات(CSR) Corporate Social Responsibility مرادفالإسهام رجال الاعمال في التنمية المستدامة. وبالرغم من ضلوع بعض الشركات فى هذا المجال ونجاحها فى تحقيق هذا المفهوم سواء على مستوى العاملين بها او على مستوى المجتمع المحلى الا نه لا زال هناك بعض الغموض من جانب العديد من الشركات بمفهوم المسئولية المجتمعية، وتشتت جهود المسئولية المجتمعية بتلك الشركات من جهة اخرى. ومن ثم فان التركيز على جهود المسئولية المجتمعية يجب ان يراعى المجتمع المحلى الذى تعمل تلك الشركات فى اطاره من حيث الارتقاء ببنيته التحتية وتحسين احوال ومعيشة افراده من خلال تنظيم تلك الجهود ووضعها فى اطار خطة عمل تقوم بها الشركات، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات وهى: عدم وضوح مفهوم المسئولية المجتمعية لدي معظم الشركات بعينة الدراسة، واقتصاره على النواحى المالية من وجهة نظر العاملين بها، أن معظم الشركات التى لها ادارات خاصة بالمسئولية المجتمعية تقتصر مهامها على النواحى الادارية فقط، ومعظم انشطة المسئولية المجتمعية تتم من خلال مبادرات وبرامج بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني وبعيداً عن الجهات الحكومية، علاوة على ان مشاركة الشركات فى التنمية بالمجتمعات المحيطة يكون غالباً لأغراض سياسية ودعائية ويتم تكثيف العمل في اوقات الانتخابات ويوجه الدعم مباشرة للافراد في صورة دعم مالي او سلعي كما ان الدعم المادي في معظم الشركات يتم تقديمه بصورة غير مدروسة وغير مخطط لها حيث لا توجد خطط او استراتيجيات للمسئولية المجتمعية في معظم الشركات، ولقد ابدي اغلب المبحوثين (المسئولين بالشركات) عدم رغبتهم بالشراكة في التنمية مع الجهات الحكومية معللين ذلك بعدم استعدادهم للتعامل مع الروتين الحكومي والجمود الاداري ، حيث اشار البعض الي ان التبرعات والدعم المقدم من الشركات يذهب مباشرة الي الفقراء والمهمشين ولا حاجة للتعامل مع الاجهزة الحكومية بما فيها من فساد ومحسوبية على حد قولهم، كما لم تتوافر اي تقارير حكومية او اشارة في خطة الدولة للتنمية الاقتصادية لما تم تنفيذه من قبل منظمات المجتمع المدني من تطوير للقري والمساعدة في تطوير البنية الاساسية والتحتية لبعض القري والفقراء باعتبار ان منظمات المجتمع المدني والشركات شريك اساسي في التنمية واقتصارها على عرض من الاستثمارات الحكومية والمنح الدولية المنفذة بالفعل، وأن اولويات المسئولية المجتمعية لدي الشركات واهميتها وحتي التزامها بادائه تترتب كما جاء بهرم كارول للمسئولية المجتمعية بدءا من قاعدة الهرم ولاتصل معظم الشركات الي القمة باعتبارها رفاهية لا تستطيع معظم الشركات تحملها او المساهمة بها.

الكلمات المفتاحية :

المسئولية المجتمعية ، التنمية المحلية ، الشركات

Abstract

Corporate Societal Responsibility and its Role in Local Development in Egypt

The importance of Societal responsibility has become an essential requirement for the developing the local community through the commitment of corporates to solve the society problems such as poverty and unemployment by providing appropriate environment, maintaining resources, recruiting and training people, raising the human capacities of employees and achieving job stability, therefore CSR term is interchangeably with sustainable development. Despite the involvement of some corporates in the CSR field and the success of some of them in attaining the CSR concepts at the employee's level and the Societal level as well, some of them still unfamiliar with the concepts of societal responsibility result in unfortunately the dispersion of their societal responsibility efforts. Therefore, the focus on the societal responsibility efforts should concerning to develop the surrounding society in terms of upgrading its infrastructure and upgrading the people living conditions via the inclusion of those corporates CSR efforts within the national plan. This study has reached some major findings, which are: Most interviewed corporates included in the study sample have unclear conceptual CSR awareness, where CSR is limited to financial aspects only, as well societal responsibility departments that found in some corporates are just limited to administrative functions. Most of societal responsibility activates are carried out through initiatives and programs in partnership with civil society organizations and away from governmental agencies. Other point, the participation of companies in developing their community to somewhat is being for the reason of political and propaganda purposes, where the CSR work is intensified in the election times and the support is given directly to individuals in the form of financial or commodity support. Since there is no societal responsibility plans or strategy in most companies, the financial support is presented in unplanned manner. Most the respondents (corporate officials) expressed their unwillingness to participate in development activities with governmental agencies to avoid governmental routine and some of them pointed out that donations are being allocated to poor and the marginalized people directly so there is no need to deal with governmental agencies that suffering in most cases from corruption and nepotism. From other side, there are not any governmental reports or any sign in the country economic development plan highlighting the societal responsibility efforts excreted by corporates and NGOs in developing villages' infrastructure and upgrading living standard of the poor, on the contrary those governmental reports and state economic development plans are mainly focused on governmental investment and international grants that may have been done in the past. Finally, the Carrol's pyramid of SCR make the economic responsibility the base up to legal responsibility, ethical responsibility and philanthropic responsibility in the top, and he decides that most CSR starts from the pyramid's base but ultimately set forth the practices to achieve each step of the pyramid with the ultimate goal of reaching the top.

فـــريق البحـــث

الهيئة العلمية بالمعهد:

د. حنان رجائى عبد اللطيف الباحث الرئيسي

أ.د سعد طه علام

أ.د نجوان سعد الدين

أ.د إيمان أحمد الشربينى

أ. د سمير عريقات

د. على زين العابدين قاسم

من خارج المعهد:

أ. د إبراهيم سعد الدين محرم

الهيئة العلمية المعاونة بالمعهد:

أ. نهله السيد عبد الجواد

الهيئة الإدارية بالمعهد:

د. فريدة عبد النبي السيد

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمــة	١
أهمية الدراسة	١
مشكلة الدراسة	١
أهـداف الدراسة	٢
منهجية الدراسة واختيار العينة	٣
الفصل الأول: التنمية المحلية وعلاقتها بالمسئولية المجتمعية (مفاهيم وتجارب)	٤
١-١ مفهوم التنمية المحلية	٤
١-٢ التنمية المحلية المستدامة	٥
١-٣ القواعد الأساسية للتنمية المحلية	٧
١-٤ العقد الاجتماعي وعلاقته بالمسئولية المجتمعية	٨
١-٥ تجارب التنمية المحلية ذات الصلة بالمسئولية المجتمعية في مصر	١٠
١-٥-٣ التجربة الثالثة: الخطة المحلية الموحدة وعملية التنمية البشرية	١٥
١-٦ الدروس المستفادة حول ربط التنمية المحلية بالمسئولية المجتمعية	١٧
الفصل الثانى: مفاهيم المسئولية المجتمعية **للشركات**	٢٠
٢-١ تعريف المسئولية المجتمعية	٢٠
٢-٢ تطور مفهوم المسئولية المجتمعية	٢٣
٢-٣ التطور التاريخى للمسئولية المجتمعية	٢٦
٢-٤ مجهودات المنظمات الدولية في مجال المسئولية المجتمعية	٢٧
٢-٥ الأسباب المؤدية لظهور مفهوم المسئولية المجتمعية للشركات	٢٩
٢-٦مبادئ المسئولية المجتمعية للشركات	٣٠
٢-٧ مزايا تبنى الشركات للمسئولية المجتمعية تجاه المجتمع	٣٣
٢-٨ المسئولية المجتمعية بين التأييد والمعارضة	٣٦
٢-٩ عناصر المسئولية المجتمعية	٣٨
٢-١٠ أنواع المسئولية المجتمعية	٣٩
٢-١١ أبعاد المسئولية المجتمعية للمنظمة	٣٩
٢-١٢ استراتيجيات تعامل المؤسسة مع المسئولية المجتمعية والبيئية	٤٠
٢-١٣ مؤشرات قياس المسئولية المجتمعية	٤١
٢-١٤ معايير وطرق قياس المسئولية المجتمعية	٤٣
٢-١٥ عوامل نجاح الشركات أو المؤسسات في أداء مسئوليتها المجتمعية	٤٦

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
٢-١٦ معوقات تحقيق المسئولية المجتمعية	٤٧
٢-١٧ نتائج الدراسات السابقة في مجال المسئولية المجتمعية	٤٨
الفصل الثالث: التجارب والمبادرات الدولية والعربية في مجال المسئولية المجتمعية	٥٥
تمهيد	٥٥
٣-١ تجارب أهم الدول الرائدة في مجال المسئولية المجتمعية للشركات	٥٥
٣-١-١ تجربة الاتحاد الأوروبى	٥٦
٣-٢ ١-١ التجربة الألمانية	٥٧
٣-١-١-٢ التجربة الفرنسية	٥٧
٣-١-١-٣ التجربة الدنماركية	٥٧
٣-١-١-٤ التجربة الإيطالية	٥٨
٣-١-٢ تجربة شيلى	٥٨
٣-١-٣ تجربة المكسيك	٥٨
٣-١-٤ التجربة الهندية	٥٩
٣-١-٥ تجربة تايلاند	٥٩
٣-١-٦ تجربة سنغافورة	٦٠
٣-١-٧ التجربة المصرية (إعداد مؤشر المسئولية الاجتماعية)	٦٠
٣-١-٨ التجربة الاماراتية	٦١
٣- ٢ تجارب الشركات العالمية ذات الريادة في المسئولية المجتمعية	٦٢
الفصل الرابع: أوجه الشراكه بين الشركات والمجتمع المحلى في إطار المسئولية المجتمعية	٧١
تمهيد	٧١
٤-١ المسئولية المجتمعية للشركات في إطار التنمية المستدامة	٧١
٤-٢ دور المسئولية المجتمعية للشركات في تحقيق التنمية المحلية المستدامة	٧٤
٤-٣ مبررات استخدام برامج المسئولية المجتمعية في التنمية المحلية	٧٥
٤-٤ مجالات تنمية المجتمع المحلى التى يمكن أن تتحمل مسئوليتها الشركات الخاصة	٨٢
٤-٥ حجم مساهمة الشركات في الأنشطة المحلية	٨٣
٤-٦ آليات تحليل احتياجات المجتمع المحلى من منظور المسئولية المجتمعية	٨٤
٤-٧ احتياجات التنمية المحلية في مصر	٨٥

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
٤-٨ التجارب المحلية في المسئولية المجتمعية	٨٩
الفصل الخامس: الاطار المؤسسي والتشريعى للمسئولية المجتمعية فى مصر	٩٩
٥-١ مظاهر اهتمام مصر بالمسئولية المجتمعية للشركات	٩٩
٥-٢ اعلان القاهرة للمسئولية المجتمعية للشركات	١٠٠
٥-٣ مبادئ اعلان القاهرة للمسئولية المجتمعية	١٠١
٥-٤ المؤسسات المسئولة عن المسئولية المجتمعية فى مصر	١٠١
٥-٥ المسئولية المجتمعية للشركات في ضوء المؤشر المصرى (CSR)	١٠٥
الفصل الساس: دور الشركات في التنمية المحلية بدافع المسئولية المجتمعية (دراسة ميدانية لعينة من الشركات والبنوك المصرية)	١١٦
٦-١ تمهيد	١١٦
٦-٢ عينة الدراسة الميدانية	١١٦
٦-٣ منهجية المعاينة	١١٧
٦-٤ الاطار الزمني والجغرافي للدراسة	١١٨
٦-٥ نتائج الدراسة الميدانية	١١٨
الملخص	١٣٩
قائمة المراجع	١٤٦
الملاحق (استمارة الاستبيان)	١٥٤

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان جدول	الصفحة
جدول (٢-١)	الآراء المؤيدة والأخرى المعارضة للمسئولية المجتمعية	٣٦
جدول (٢-٢)	عناصر المسئولية المجتمعية	٣٨
جدول(٢-٣)	تقسيم أنواع المسئولية المجتمعية	٣٩
جدول (٣-١)	أفضل ٢٠ شركة تقوم بأنشطة تتعلق بالمسئولية المجتمعية لعام ٢٠١١	٦٣
جدول (٣-٢)	أفضل ١٠ شركات عالمية فى ممارسة المسئولية المجتمعية وفقاً لعام ٢٠١٦	٦٣
جدول (٤-١)	نسبة تشغيل العمالة فى القطاع الخاص	٧٨
جدول (٤-٢)	أنشطة الشركات الخاصة حسب المجالات المختلفة .	٨٤
جدول (٥-١)	ترتيب الشركات المصرية وفقاً لقيمة مؤشر المسئولية المجتمعية (٢٠٠٧-٢٠١٤)	١٠٩
جدول (٦-١)	وسائل تحديد الشركات لمجالات المسئولية الاجتماعية	١٢٠
جدول (٦-٢)	الاهمية النسبية لانماط المسئولية المجتمعية وفقاً لاراء الشركات بعينة الدراسة الميدانية	١٢٢
جدول (٦-٣)	نشاط المسئولية المجتمعية للبنوك والمؤسسات التمويلية المصرية من واقع الدراسة الميدانية	١٢٤
جدول (٦-٤)	نشاط المسئولية المجتمعية للشركات المصرية من واقع الدراسة الميدانية	١٢٨

قائمة الأشكـال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل (٢-١)	هرم كارول للمسئولية الاجتماعية	٢٥
شكل (٢-٢)	استراتيجيات التزام الشركات تجاه المسئولية المجتمعية والبيئية	٤٠
شكل (٤-١)	التوزيع النسبى للاستثمارات الكلية المنفذة خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥	٧٧
شكل (٤-٢)	تطور نسبة مساهمة القطاع الخاص في تشغيل العمالة خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٥	٧٧
شكل (٤-٣)	التوزيع النسبى للاستثمارات المنفذة في قطاع التعليم خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥	٧٩
شكل (٤-٤)	خريطة المسئولية المجتمعية للشركات	٨٦
شكل (٦-١)	مجالات المسئولية المجتمعية بالشركات المصرية	١٢١
شكل (٦-٢)	المسئولية المجتمعية للشركات فى مصر .. رؤية للمستقبل	١٣٧

المقـدمـة :

ازدادت أهمية الدور الاجتماعى للشركات فى الأونة الاخيرة بعد تخلي العديد من الحكومات بالدول النامية عن كثير من أدوارها الاقتصادية والخدمية، حيث سعت كثير من الشركات إلى تبني برامج فعالة للمسئولية المجتمعية تأخذ في الاعتبار ظروف المجتمع والتحديات التي تواجهه.

حيث أصبح الاهتمام بالمسئولية المجتمعية مطلبًا أساسيًّا للحد من الفقر والبطالة ومدخلاً للإتزام المؤسسات الاقتصادية (شركات محلية أو مؤسسات دولية) بتوفير البيئة المناسبة، وعدم تبديد الموارد، والقيام بعمليات التوظيف والتدريب ورفع القدرات البشرية للعاملين بها وتحقيق الاستقرار الوظيفى لهم، ومساندة الفئات الأكثر احتياجًا. وفي هذا يستخدم مفهوم المسئولية المجتمعية للشركات Corporate Social Responsibility (CSR) مرادفا لإسهام رجال الاعمال في التنمية المستدامة. وبالرغم من ضلوع بعض الشركات فى هذا المجال ونجاحها فى تحقيق هذا المفهوم سواء على مستوى العاملين بها أو على مستوى المجتمع المحلى الا انه لا زال هناك بعض الغموض وغياب الوعى من جانب العديد من الشركات بمفهوم المسئولية المجتمعية متمثلاً فى الخلط بينها وبين العمل الخيرى من جهة، وتشتت جهود تلك الشركات من جهة اخرى. ومن ثم فان التركيز فى جهود المسئولية المجتمعية يجب أن يراعى المجتمع المحلى الذى تعمل تلك الشركات فى إطاره من حيث تحسين مستويات معيشته والارتقاء ببنيته التحتية وتحسين أحوال ومعيشة أفـراده .

أهميـــة الدراســة:

تنبع اهمية الدراسة فى الوقت الراهن فى ظل تزايد الحديث عن المسئولية المجتمعية وأهميتهـــا فى مختلف الأوساط الحكومية والتجارية والعلمية وتزايد تطبيقها من جانب شركات القطاع الخاص وأهمية أن يتوافـق ذلك مع احتياجـــات التنمية الاقتصادية والمحلية فى الوقت الراهن والذى تزداد فيه حاجـة المجتمع المحلى إلي احداث طفرة في التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة بعيداً عن البيروقراطية ومركزية الإدارة التى تقف حجر عثرة أمام تحقيق تلك التنمية، والاستفادة من الدور الهام للقطاع الخاص فى عملية التنمية وتحقيق قيمة اجتماعية واقتصادية مضافة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة فى تراجع معدلات التنمية في مصر وخاصة التنمية المحلية وضرورة وجود نوع من الشراكة المجتمعية في تحقيق هذه التنمية وزيادة معدلاتها، وبما أنه تقع مسئولية هذه التنمية علي المجتمع ككل من حكومات وافراد وشركات ومع ظهور مفهوم المسئولية المجتمعية ووضع منهجية لتحديد مسئولية الشركات من خلال مؤشرات دولية وترتيب هذه الشركات وفقا لهذه المؤشرات كان من الضروري

تحديد دور شركاء المجتمع المحلي في هذه التنمية، حيث يمكن صياغة المشكلة في عدة تساؤلات اهمها ما يلي:

- ما هي احتياجات المجتمع المحلي لتحقيق التنمية؟
- ما هي اولويات التنمية في المجتمع المحلي؟
- ما هي اهم الشركات تبعا لمؤشر المسئولية المجتمعية في مصر؟ ولماذا؟
- ما هو دور الشركات في تنمية المجتمع المحلي وحل المشكلات التى يعانى منها المجتمع المحلى؟
- ما هى دوافع الشركات للقيام بدورها فى تنمية المجتمع المحلى؟
- ما هي معوقات مشاركة الشركات الاخري في التنمية المحلية؟
- ما هي اليات اختيار أوجه المسئولية المجتمعية (المشاركة) بالنسبة للشركات؟
- ما هي اهم المقترحات المطروحة لتفعيل دور الشركات في المسئولية المجتمعية في المجتمع المحلي؟

أهـــداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في (التعرف على دور الشركات فى تنمية المجتمع المحلى بدافع المسئولية المجتمعية فى الوقت الراهن وكيفية تفعيل هذا الدور، وذلك من خلال تحقيق عدة اهداف فرعية هي :

التعرف علي المفهوم الحديث للمسئولية المجتمعية وأهم المؤشرات الدولية لقياسها والجهات المصرية القائمة عليها.

- التعرف علي أهم إحتياجات المجتمع المحلي لتحقيق التنمية .
- التعرف علي أولويات التنمية في المجتمع المحلي .
- التعرف علي معوقات مشاركة الشركات في التنمية المحلية.
- التعرف علي ترتيب الشركات المصرية وفقاً لمؤشر المسئولية المجتمعية والاختلافات السنوية لها وأسبابها.
- وضع اليات مقترحة لإختيار أوجه المسئولية المجتمعية بالنسبة للشركات الراغبة في تحمل المسئولية المجتمعية.
- وضع نموذج مقترح للمسئولية الاجتماعية للشركات، ودمجه فى سياسات الشركات بهدف الحصول على نتائج طويلة الاجل.

منهجية الدراسة واختيار العينة

اعتمدت الدراسة علي المنهج الإحصائي الوصفي في توصيف البيانات والمؤشرات محل الدراسة، وذلك بالاعتماد علي البيانات الثانوية المنشورة مثل مؤشرات المسئولية المجتمعية وترتيب الشركات والبيانات غير المنشورة مثل بيانات الشركات محل الدراسة. كما انتهجت الدراسة الأسلوب المكتبي والميدانى حيث تتناولت عرضاً لأهم المفاهيم والمؤشرات من خلال الدراسات والبيانات المكتبية بالاضافة الي الاعتماد علي أسلوب المعاينة العمدية للشركات محل الدراسة، وذلك من خلال إجراء مقابلات الشخصية مع مسئولين بها، كما تم اجراء العديد من المكالمات الهاتفية للاستفسار واستكمال البيانات الواردة باستمارة الاستبيان المعدة خصيصاً لتحقيق أهداف الدراسة، بالاضافة الى الاعتماد على التقارير السنوية الخاصة بالمسئولية المجتمعية للشركات محل الدراسة علي موقعها الإلكتروني أو من خلال الحصول علي نسخة من الشركة نفسها. وقد اعتمدت الدراسة علي استيفاء استمارة استبيان أعدت خصيصاً لتتوافق وأهـداف الدراسة.

الفصل الأول

التنمية المحلية وعلاقتها بالمسئولية المجتمعية للشركات

مفاهيم وتجارب

منذ أواخر النصف الأول من القرن العشرين شهدت الدول النامية العديد من البرامج والمشروعات التى كانت تهدف إلى النهوض بمعدلات التنمية واستخدمت فى هذا الإطار مفاهيم ومصطلحات عديدة، بداية من مصطلح تنمية المجتمع سنة ١٩٤٤، ثم ظهر مصطلح آخر وهو التنمية الريفية الذى ركز على الجانب الإقتصادى وزيادة الإنتاج الزراعى دون الإهتمام بالجوانب الأخرى كالجانب الإجتماعى الذى يتمثل فى التعليم والصحة ... الخ.، ثم تطور هذا المفهوم ليأخذ فى نطاقه العديد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية وبمشاركة جميع أفراد المجتمع.

١-١ مفهوم التنمية المحلية

تعرف التنمية المحلية على أنها[١](عملية تغيير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً يقوم بها اساساً أبناء المجتمع المحلى بنهج ديموقراطي وبتكاتف المساعدات الحكومية بما يحقق تكامل نواحي النهوض من جهة وتكامل المجتمع النامي مع مجتمعه القومي الكبير من جهة أخرى).

ويلاحظ من التعريف ان التنمية المحلية تتم «بنهج ديمقراطي» يحقق عدالة المشاركة في أعباء تلك التنمية وفي جني ثمارها وتوزيع مردوداتها وينظم اسهام الجميع بالرأي والفعل على أساس من تكافؤ الفرص ومن خلال الأقتناع والاستمالة وليس الجبر والقهر والأرغام، كما انها تشتمل «مساعدات حكومية» تساند الجهود الأهلية لأبناء المجتمع، وهي مساعدات متكاتفة سواء فيما بينها بحكم قدومها من مصدر واحد وهو الحكومة، وأيضاً متكاتفة مع جهود أبناء المجتمع وليست متعارضة أو مناوئة لما يأملونه لمجتمعهم، وكذلك فهي ليست بديلة أو كافية بذاتها عن جهود أهل المجتمع أنفسهم فالجهود الأهليــة هي الأصل والاساس، وما الجهود الحكومية الا المكمل والمساند بجانب تعاون القطاع الخاص وذلك لخلق الظروف الأفضل لتحقيق نمو اقتصادى مستمر ومستوى معيشة أفضل لأفراد المجتمع المحلى[٢].

١- جهاز بناء وتنمية القرية، وزارة التنمية المحلية، شروق ، عشر سنوات، مطبعة أشرف، أسيوط، ٢٠٠٥.
٢- أنور محمود النقيب، تطبيق استراتيجية تنمية الاقتصاد المحلى في مصر، المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر- أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ٢٠٠٨.

وبالاضافة الى ذلك تعرف التنمية المحلية على أنها "عملية وأسلوب وإستراتيجية تهدف إلى دمج الجهود الشعبية والحكومية ضمن إقليم أو منطقة معينة عن طريق استغلال الموارد المحلية المتاحة فى البيئة الداخلية وأيضاً الفرص الموجودة ضمن البيئة الخارجية بغية الإرتقاء بالوحدات المحلية حضرية كانت أو ريفية فى جميع المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتنظيمية وهى عبارة عن حجر الزاوية الذى يمكن عن طريق تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة.[١]

ويتمثل هدف التنمية المحلية فى تعزيز القدرات الإقتصادية لمنطقة محلية من أجل تحسين مستقبلها الإقتصادى ومستوى المعيشة ككل فى هذه المنطقة، فكما سبق القول هى عملية يقوم من خلالها الشركاء من القطاع الحكومى وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومى أو الأهلى بالعمل بشكل جماعى من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الإقتصادى وخلق فرص العمل، وبناء أقتصاد محلى قوى. وتبرهن التجارب الناجحة فى هذا المجال على أن كل مجتمع يجب أن يبذل جهداً تعاونياً لفهم طبيعة وهيكل موارده المحلية بالإضافة إلى القيام بتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات بالمنطقة، وهذا الأمر سوف يساعد على تسليط الضوء على القضايا والفرص الأساسية التى تتوافر بالإقتصاد المحلى.[٢]

وتعد الشركات الخاصة الناجحة، فضلاً عن أشكال الشراكة الإنتاجية بين القطاع العام والخاص مسئولة عن تعزيز القدرات الاقتصادية بالمجتمعات المحلية. إلا أن الشركات الخاصة تحتاج إلى توافر بيئة أعمال إيجابية داعمة، لكى تتمكن من تحقيق الرخاء. وتضطلع الحكومات المحلية بدور أساسى فى توفير تلك البيئة الجيدة من أجل تنمية النشاط الإقتصادى وتحقيق النجاح. ومن ثم فان التنمية الإقتصادية المحلية هى عبارة عن شراكة بين قطاع الأعمال وأصحاب المصالح بالمجتمع بالإضافة إلى الحكومة المحلية. وعادة ما تقوم الحكومات المحلية بالتعاون مع شركاء القطاع الحكومى والقطاع الخاص بوضع التخطيط الإستراتيجى للتنمية المحلية، بينما يقوم بالتنفيذ القطاع الحكومى والخاص والقطاع غير الحكومى، وذلك وفقاً لقدراتهم.

١-٢ التنمية المحلية المستدامة:

هناك خلط بين مفهومى التنمية المحلية والتنمية المحلية المستدامة فكما سبق وتم توضيح مفاهيم التنمية المحلية كذلك بالنسبة للتنمية المحلية المستدامة حيث يقوم مفهومها على ضرورة تقاسم الدولة للأعباء

١- مشرى محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة فى تحقيق التنمية المحلية المستدامة "دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة ولاية تبسة"، جامعة فرحات عباس – سطيف – كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دكتوراه إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، عام ٢٠١١، ص٤٥.

٢- البنك الدولى، التنمية الإقتصادية المحلية "دليل وضع وتنفيذ إستراتيجيات تنمية الإقتصاد المحلى وخطط العمل بها مدن التغيير"، سبتمبر عام ٢٠٠٤، ص ١.

التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية مع الأقاليم المشكلة لها من أجل تحقيق أكبر قدر من الأهداف المستقبلية مع الأخذ بعين الإعتبار الإدارة المثلى لإستغلال الموارد الطبيعية.

ولذلك تعرف التنمية المحلية المستدامة بأنها تلك "العملية التى يتمكن بها المجتمع المحلى من تحديد حاجاته وأهدافه. وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقاً لأولوياتها، مع إذكاء الثقة والرغبة فى العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف، بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر".[١]أى العدالة بين أفراد المجتمع الحالى والمستقبلى من خلال الأخذ بعين الإعتبار المتطلبات البيئية التى تحافظ على حق المجتمعات المستقبلية.

ومن ثم فان التنمية المحلية المستدامة هى "عملية جزئية مستنبطة من التنمية المستدامة، تتم على مستوى جزئى من محيط هذه الأخيرة "، وبالتالى يخضع قياسها تقريباً لنفس المؤشرات التى تخضع لها التنمية المستدامة، ولقد جرت العديد من المحاولات لتطوير مؤشرات قياس للتنمية المحلية المستدامة ولكن لم تتبلور حتى الآن بشكلها النهائى.

هذا وتسعى التنمية المحلية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تنقسم إلى ثلاثة مجموعات وهى أهداف إجتماعية تتمثل فى إحداث تغيير على الصعيد الإجتماعى وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة، من صحة وتعليم من ناحية ومن ناحية أخرى زيادة ورفع مستوى الكفاءة للتعامل مع جميع متغيرات الحياة، وأهداف اقتصادية تتمثل فى قيام إقتصاد محلى مستدام متعدد الأطراف مفتوح وغير تمييزى ومنصف يمكن جميع الأقاليم الريفية والحضرية من تحسين مستوياتها المعيشية والإنتاجية، وتوفير جميع التسهيلات لسكانها أى تقليص الفجوة الإقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية والإرتقاء بكل المشاريع التنموية والنظم المؤسساتية التى تمكنها من تحقيق القيمة المضافة فى الجانب الإقتصادى، فيما تتمثل الأهداف البيئية فى ضمان الحماية الكافية للطبيعة والنظم الأيكولوجية وتعزيز القدرات على تقييم ودراسة التنوعات البيولوجية على الصعيد المحلى وإتخاذ الإجراءات المناسبة على الصعيد الوطنى لتحسين القدرات المالية والإدارية والفنية المخصصة للعمل البيئى وتعزيز دور الأجهزة المسئولة عن التحقق البيئى ومراقبة معايير الجودة ومتابعتها بصفة مستمرة وتحسين الأوضاع المعلوماتية البيئية وزيادة حصول المواطن على المعلومات البيئية.

يمكن استخلاص أن التنمية المحلية المستدامة تركز على ثلاث مجالات أساسية هى الإقتصادية والإجتماعية والبيئية على عكس التنمية المحلية التى تعتمد على بعدين فقط هما البعد الإقتصادى والإجتماعى، كما أن التنمية المحلية المستدامة تعتمد فى قياس مدى فعاليتها فى تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية على مجموعة من المؤشرات المستمدة من مؤشرات التنمية المستدامة.

١- سعداوى موسى، مسعودى محمد، الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، مداخلة ضمن الملتقى الوطنى الثالث حول التنمية المحلية المستدامة والبعد البيئى، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعى بالمدينة، ٣-٤ مارس عام ٢٠٠٨، ص٢.

١-٣ القواعد الأساسية للتنمية المحلية:

تزخر أدبيات التنمية بقوائم متنوعة عن مبادئ وقواعد عامة ينبغي الاخذ بها عند تنمية المجتمع المحلي وان كان بعضها يركز على جوانب معينة دون أخرى، وبعضها الآخر يحاول أن يرتب هذه القواعد وفق أولويات بما يجعل بعضها أساساً وبعضها الآخر ثانوياً أو هامشياً.

ونحن هنا لا نحاول أن نقدم تلخيصاً أو تجميعاً لما ورد في كتابات علماء وباحثين، بقدر ما نحاول أن نقدم قائمة من القواعد استخلصت بصفة أساسية من خلال الخبرات المتنوعة التي حفلت بها التجربة الوطنية في مصر والعالم العربي، سواء اتفقت مع ما يرد في هذه الكتابات السابقة أو تفردت الخبرة المحلية بإضافته. في نفس الوقت ينبغي الإشارة مقدماً الي أن هذه القواعد مرتبة ومتسلسلة وفقاً لأغراض العرض والمناقشة، وليست على الاطلاق وفقاً لأهميتها أو ترتيب أولويتها. وبمعنى أدق فان تنمية المجتمع المحلي الريفي ينبغي أن تأخذ بهذه القواعد كباقة وحزمة واحدة متساندة ومتسقة، دون تفريط في احداها لصالح بعضها.

أ- التغييرات المعنوية تفوق في أهميتها التغييرات المادية:

أن التغيير في اتجاهات الناس وميولهم يعد أكثر أهمية من مجرد تحقيق النجاح المادي في المشروعات والبرامج المنفذة. ومن ثم ينبغي التركيز على بعث الشعور بين أبناء المجتمع بأن النهوض بأوضاع حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سيأتي – فقط – من خلال مشاركتهم الإيجابية الفعالة على المستويين الفردي والجماعي، واذكاء احساسهم بالمسئولية المجتمعية حيال بيئتهم التي يعيشون فيها، وإرساء الثقة في نفوسهم بإمكانياتهم وقدراتهم وطاقاتهم الكامنة غير المستفاد بها باعتبار أن ذلك كله هو المفتاح الحقيقي لنجاح التنمية واستمرارها على المدى الطويل. ومن ثم ينبغي ألا ينظر إلي مشروعات وبرامج التنمية التي يجري تنفيذها على أنها أهدافاً في حد ذاتها، بل أن مدى «المشاركة الايجابية» من قبل أبناء المجتمع اتساعاً وعمقاً في تخطيط وتنفيذ وتقويم هذه البرامج يجب أن يكون هو المقياس الجوهري والضروري لمدى نجاح البرامج التنموية، وليس – فقط – كم ما حققته مادياً من زيادة مثلاً في الإنتاج أو خفض في التكلفة أو تحسين في مستوى الخدمة المقدمة.

ب- تشجيع ومساندة المنظمات الاهلية والعمل على تكامل أنشطتهـا:

عندما يكتشف المجتمع المحلي نقصاً معيناً في أحد جوانب حياته العامة، فأنه يسعى إلي تنظيم أبنائه في سبيل سد هذا النقص إشباعا لاحتياجات يشعر بها. ومن ثم فإن المنظمات الأجتماعية الأهلية الرسمية او غير الرسمية التي أوجدها أبناء المجتمع برغبتهم وأولوها ثقتهم، إنما تقوم بوظائف ومهام تعبر

عن احتياجات حقيقية للمجتمع المحلي. ومن ثم فبرامج التنمية لأبـد وأن تتضمن دعم ومساندة مثل هذه المنظمات، وليس معارضتها أو منافستها. بل يجب أن تسعى جهود التنمية إلي الاستفادة من هذه الكيانات المنظمة لإدماجها في مشروعات التنمية المخططة بما يحقق الانسجام والتجانس بين هذه المنظمات وتقسيم الأدوار الوظيفية فيما بينها منعاً للازدواج والتكرار في العمل والخدمة أو التنافس الضار الذي يهدر إمكانيات وموارد المجتمع المحلي وهي محدودة بطبيعة الحال.

غير أنه يجب الاهتمام بكشف العوامل الحقيقية التي أدت إلي وجود كل منظمة على حدة إذ أن بعض المنظمات القائمة يمكن أن تكون قد نشأت تحت ضغط او أغـراء عوامل خارجية ولكنها لا تعبر عن احتياجات فعلية لأبناء المجتمع المحلي، أو قد يكون البعض منها قد استنفذ الأغراض الأصلية التي قام من أجلهـا وتجاوزها المجتمع بالفعل وبرغم ذلك بقيت المنظمة ككيان مفرغ المضمون.

إن المنظمات الأهليـة التي نقصدها هنا بالدعم والمساندة من برامج التنمية هي التي أوجدها المجتمع المحلي، أو يثق فيها، وتؤدي له خدمه حقيقية، ويشعر أبناء المجتمع المحلي بصدق حاجتهم لاستمرارها.

ج- <u>أن توجه البرامج لخدمة جميع فئات المجتمع:</u>

فالمفهوم التكاملي للتنمية يؤكد على أن تنمية قطاع أو قطاعات معينة من فئات المجتمع وإهمال أو تأجيل تنمية القطاعات الأخرى يؤدي إلي خلق اختلالات وفجوات اجتماعية خطيرة، علاوة على أنه يذكي مشاعر الحسد والحقد بما يقرب من مرحلة إنفجـار صراع اجتماعي عاصف يضيع جهود التنمية وآثارها. ومن ثم فانه يجب – على سبيل المثال – أن تسير برامج تعليم الكبار جنباً الي جنب مع تدعيم برامج التعليم الرسمي للصغار، إذ أن التركيز المعتاد على تعليم الصغار يؤدي الي وجود فجوة اجتماعية فكرية الطابع بين جيل الإباء وجيل الأبناء خاصة فيما يتعلق بتقبل الأفكار الجديدة وهو ما قد يظهر معه تصدع على مستوى الأسرة والمجتمع. تماما كما أن برامج الاهتمام بتوفير مستلزمات الإنتاج لزراعة المحاصيل الحقلية ينبغي – على سبيل المثال أيضاً – ان تسير جنباً إلي جنب مع توفير متطلبات مربي الماشية ومزارعى الحاصلات البستانية، بما لا يخلق توتراً في المجتمع من جراء التركيز على متطلبات قطاع معين وترك أفـراد قطاع آخر يشعرون بتجاوز جهود التنمية لهم ونسيانها لأحتياجاتهم الهامة والمؤثرة على حياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

١-٤ <u>العقد الاجتماعي وعلاقته بالمسئولية المجتمعية:</u>

يقصد بالعقد الاجتماعى وجود اتفاق أو تعاقد ضمني بين الحاكم والأفـراد وبين الأفـراد وبعضهم البعض وبين المؤسسات الموجودة في المجتمع على العمل في أتجاه تحقيق تنمية حقيقية مستدامة. لمجابهة أهم ثلاث معضلات موجودة في المجتمع وهي (الفقر والأمية والبطالة) بالإضافة إلي الجوانب

التنموية الأخرى – الاجتماعية في الغالب – لإحساس المجتمع بالرضا العام الذي ينعكس على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع.

والعقد يتولد عن إرادة عامة وهي مستقلة عن إرادة كل فرد على حده، وهو عبارة عن تبادل المنافع بين جميع الأطراف وبمعنى استفادة المجتمع من هذا العقد الاجتماعي. وهو عقد بالتراضي يحدد الحقوق والواجبات المترتبة على طرفي العقد وهما المواطنون ومؤسساتهم والدولة، أي ما يجب أن تقوم به الدولة وما يجب أن يقوم به الأفراد ومؤسساتهم، وهو عقد بالتراضي كما سبق القول بين حكومة نشطة وفعالة وصادقة تتقبل العمل مع قطاع أعمال يتمتع بالحيوية والأمانة والمسئولية المجتمعية، وقطاع مدني قوي يمثل مختلف فئات الشعب تمثيلاً ديمقراطياً، ويتطلب ذلك، إصلاح الجهاز الإداري في الدولة من أجل قيام كل فئات المجتمع بدورها، كما أنه ضرورة تنموية حيث يركز على الحرية والديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

ويعد الفقر من أهم مظاهر الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وتعد مجابهتة من ضمن أهم مشاكل ومهام العقد الاجتماعي، ومجال عمله، بما يعني أنه يمكن أن يركز العقد الاجتماعي على القضاء على الفقر وسيادة العدالة الاجتماعية في المجتمع، بمعني أن هناك حقوق للمواطنين الضعفاء لأبد أن يتحصلوا عليها من الأقوياء، وعلي الدولة أن توفر خدمات أساسية ضرورية كالتعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأساسية والضرورية، ورعاية الطفولة، وإتاحة مزيد من فرص العمل، وضمان حد أدني للأجور، ودعم وتوفير السلع الأساسية للفقراء، وقواعد الضمان الاجتماعي. وما إلى ذلك من مظاهر العدالة الاجتماعية التي تطالب بها المجتمعات، وتقل فاعليتها في الدول النامية، ويؤدى غيابها أو النقص فيها لحدوث القلاقل والمشكلات الاجتماعية والسياسية في تلك الدول. ولذلك من المهم أن يكون هناك طرف ثانى وثالث يتكاتف مع الدولة فى توفير تلك الخدمات وبعيداً عن اى أرباح أو منافع.

وتشير دراسة لـ ألان[1] " white allen" بعنوان (ألم يحن الوقت لإعادة كتابة عقد اجتماعى جديد) إلى ضرورة وجود نمط لعقد اجتماعى جديد يشمل كل من الحكومات والقطاع الخاص وأطراف اخرى فى عملية التنمية وأن هذا المفهوم تندرج تحته مفهوم المسئولية المجتمعية للشركات وهو المفهوم الذي يتضمن عدد من المبادىء التى من أهمها :

- بناء هياكل مؤسسية جديدة للشركات وإقامة شراكة مع الحكومة والمجتمع المدنى لعلاج المشكلات الحادة فى المجتمع من أوبئة وفقر والتحول عن النمط التقليدى للعمل الخيرى إلى إلتـزام مؤسسي بالتنمية الاجتماعية .
- تنشيط دور الحكومات، حيث لا يمكن للشركات والمؤسسات أن تزدهر فى ظل عدم وجود حكومات قوية ولا يمكن ان تزدهر بدون بناء الثقة فى تلك الحكومات.

1- white allen L., IS It Time To Rewrite the Social Contract?.www.bsr.org,April, 2007

ويرتبط هذا الأساس بالحديث عن مفاهيم حديثة مثل مفهوم مواطنة الشركة حيث تعمل الشركة على المبادرة بتعزيز المصلحة العامة من خلال تشجيع المجتمع الذى تعمل فيه على النمو والتنمية وتقوم الشركة طواعية بالامتناع عن أى أنشطة من شأنها الأضرار بالمجتمع فى مقابل إدخالها المصلحة العامة كمكون اساسي فى عملية اتخاذ قرارات الشركة[1].

ونخلص مما سبق الي أن هناك علاقة بين التنمية المحلية والمسئولية المجتمعية بأعتبارها عقد طوعى للشركات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية والسلوكيات الأخلاقية التي ترتبط بقضايا التلوث البيئي والبطالة والتضخم ومحاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وتنشأ المسئولية المجتمعية في هذا الجانب (الاجتماعي الخدمي) من قيام منظمات الاعمال بتنفيذ واجباتها تجاه المجتمع فى اطار هذا العقد مقابل حصولها على منافع معينة، ومن ثم فإننا نجد أن المسئولية المجتمعية للشركات كما سيأتى القول- لها ثلاثة أبعاد اقتصادي واجتماعي وبيئى وأنه لابد على الشركات أن تسعى إلى الإبداع في تبني برامج المسئولية المجتمعية التى تخدم تلك الأبعاد.

١-٥ تجارب التنمية المحلية ذات الصلة بالمسئولية المجتمعية فى مصر:

يستهدف هذا الجزء من الدراسة عرض لثلاث تجارب تنموية محلية مصرية كان للقطاع الخاص دوراً بارزاً فيها من خلال آليات منظمة للمشاركة الشعبية تؤكد على المسئولية المجتمعية للمواطنين المحليين. والتجربة الأولى هي تجربة تعاونيات الإسماعلية التي استمرت لنحو ٢٠ عاماً (١٩٨٠-١٩٩٩)، والتجربة الثانية هي تجربة شروق والتي استمرت لنحو ١١ عاماً (١٩٩٤-٢٠٠٥)، والتجربة الثالثة هي تجربة عملية التنمية البشرية لبناء الخطة الموحدة للتنمية المحلية والتي استمرت لنحو ٤ سنوات (٢٠٠٢-٢٠٠٥). ويجمع التجارب الثلاث أن كاتب هذا الجزء من الدراسة كان مسئولاً مباشراً عن تخطيطها وتنفيذها، ومن ثم عايشها بالمشاركة الفاعلة في كافة تفاصيلها[*]. ومن ثم فان الجزء الراهن من هذه الدراسة يستند الي أسلوب علمي للملاحظة بالمشاركة، لذلك فان مرجعيته الأساسية حق كاتب هذا الجزء، فضلاً عن الوثائق أو المدونات أو المحررات المكتوبة التي صدرت عن هذه التجارب الثلاث. وينتهي هذا الجزء بعرض لبعض من أهم الدروس المستفادة التي يمكن أن تعين على زيادة فرص الالتزام بالمسئولية المجتمعية:

[1]Coroporate Social responsibility,Wikipedia.www.en.wikipidia.org/wiki/Coroporate social responsability ,march2009

[*]هذا الجزء خاص بـ د. ابراهيم سعد الدين محرم رئيس جهاز بناء وتنمية القرية سابقا، ومؤسس برنامج شروق للتنمية الريفية .

١-٥-١ تجــربة التعاونيات فى الإسماعلـية :[١]

استمرت هذه التجربة لنحو ٢٠ عاماً (١٩٨٠-١٩٩٩) وتعد أفضل صور منظمات الأعمال الخاصة وأوضحها في الإلتزام بمسئولياتها تجاه المجتمع الذي تنشط فيه حيث أدى تضمين المفهوم التعاوني للدور الاجتماعي من خلال برامج التوعية والتدريب للقيادات التعاونية، ومن خلال القوانين التعاونية التى خصصت نسبة ٥% من الفائض القابل للتوزيع لأغراض المساعدات الاجتماعية تم خلق توجه لدى قاعدة عريضة من التعاونيات خاصة الزراعية منها نحو خدمة المجتمع المحلى المحيط بها والسعى للأرتقاء بجودة خدماته، وذلك بالتنسيق والتكامل مع مختلف المنظمات الموجودة في هذا المجتمع أياً كانت هويتها شعبية أو حكومية. وشملت الجهود التي ساهمت فيها التعاونية في إنشاء وصيانة مرافق البنية الأساسية في المجتمع المحلي مثل الطرق والموصلات والطاقة ومياه الشرب والصرف الصحي وحماية البيئة والتجميل والتخطيط العمراني. علاوة على خدمات التعليم والصحة من خلال إنشاء وتشغيل المدارس وفصول محو الأمية الهجائية والوظيفية للرجال والنساء، وكذلك إنشاء وتشغيل وحدات الخدمة الصحية الوقائية والعلاجية، وما يرتبط بها من خدمات ذات طبيعة خاصة مثل تنظيم الأسرة والإسعاف والصيدليات فضلاً عن الخدمات الروحانية المتعلقة بإنشاء وصيانة دور العبادة من مساجد وكنائس، وخدمات التأهيل المهني للصبية والفتيات، وأندية ومراكز الشباب، ودور حضانة الأطفال، وخدمات الترويج والإعلام المحلي، ورعاية الموهوبين والمبدعين في صورهم المختلفة، ورعاية المسنين وغيرها، ومن أهم نماذج التعاونيات فى هذا الشأن الجمعية التعاونية الزراعية المركزية فى الإسماعيلية والتى تمثلت أهم جوانب المسئولية المجتمعية فيها فى:

- التدريب التعاونى من خلال مركز عمر لطفى للتدريب التعاوني الزراعي حيث بلغ متوسط عدد الأنشطة التدريبية سنوياً نحو ٤٧ نشاطاً، ومتوسط عدد المشاركين فيها سنوياً نحو ٢٠٠٠ متدرباً.
- انشاء فصول لتنمية المرأة الريفية ومحو أميتها وإكسابها معارف ومهارات اجتماعية واقتصادية، وقد تخرج منها بالفعل نحو ٢٧٠٠ فتاة وسيدة ريفية، بالاضافة الى تقديم قروض لهؤلاء المتدربات لإنشاء مشروعات اقتصادية مولدة للدخل تعتمد على ما أكتسبت من معارف ومهارات خلال تدريبهن.
- تم اختيار قــرية عـين غصين لتكون جمعياتها التعاونية أولى النماذج التي يركز على تطويرهــا، ثم أضيفت اليها تدريجياً جمعيات خمسة في قرى أخرى هي سرابيــوم، السبع آبار الشرقية، والرياض، القصاصين، الفــردان. من خلال الدعم المالى والفنى في شكل منح لا ترد، فضلاً عن قرض دوار خاص بهذه التعاونيات النموذجية لإنشاء مشروعات اقتصادية مولدة للدخل.
- أنشأ المشروع وحدة فنية محاسبية تابعة للجمعية التعاونية الزراعية المركزية بالمحافظة كي تتولى عمليـات الرقـابة والاشراف الإداري والمحاسبي والمالي والسجلي على التعاونيات الزراعية الواقعــة

[١] - إبراهيم محرم، نحو اطار تعاونى شامل ومتكامل، المؤتمر الدولى الثانى للإسكان التعاونى، وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، ٢٠١٦.

بالمحافظة، واصدار أول نموذج متطور للمراجعة المحاسبية التعاونية أصبح تطبيقه واسع الانتشار على مستوى الجمهورية.

- الإسهام في الارشاد التعاوني الزراعي بالتنسيق مع وزارة الزراعة وذلك من خلال توفير مطبوعات وأشرطة مصورة، وتقديم المشورة الفنية لحل المشاكل الزراعية العاجلة، ومن أهم اسهامات المشروع في هذا المجال الحيوي ما قدمه المشروع من دعم فني لمشروعات التعاونيات المتعلقة بإنتاج شتلات الخضر تحت نظام الصوب أو الزراعات المحمية، وهو نموذج سرعان ما انتشر بسرعة في أغلب زراعات الخضر بالمحافظة وحقق دخلاً طيباً للمزارع الفردي وقلده عديد من المنظمات الأهلية والخاصة.
- تأسيس صندوق للإقراض التعاوني الزراعى بالمحافظة بتمويل كامل من المؤسسة الألمانية، وذلك لتقديم القروض الميسرة للتعاونيات الزراعية لتنفيذ مشروعات مولدة للدخل شملت مشروعات إنتاج نباتي وحيواني وميكنة زراعية وإدخال تكنولوجيات حديثة مثل الزراعة تحت المحميات والتسويق التعاوني.
- الاسهام في حل مشكلة البطالة، من خلال مشروعات صغيرة مولدة للدخل في إطار تعاوني وتم نشرها على نطاق واسع قومياً، واعتبرت أساساً لتمويل هذه النوعية من المشروعات المكثفة لاستخدام عنصر العمل لدى عديد من جهات التمويل وفي مقدمتها الصندوق الاجتماعي للتنمية والبنوك.

١-٥-٢ <u>التجربة الثانية: تجربة برنامج التنمية الريفية المتكاملة (شروق):</u>

يعد برنامج شروق وهو الأسم المختصر للبرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة واحداً إن لم يكن الوحيد من البرامج القومية الذى عنى ببناء الدور المجتمعى للفرد، وذلك من حيث إنتشاره الجغرافى على امتداد ربوع البلاد من اقصاها الى اقصاها وأيضا من حيث المدى الزمنى لتطبيقه والذى تعدى العشر سنوات (١٩٩٤-٢٠٠٥). وبالرغم من ان شروق هو برنامج تنموى للإرتقاء بجودة الحياه لمواطنى الريف فانه اعتمد على منهج المشاركة الشعبية الواسعة العميقة فى كل انشطة وعمليات التنمية للبرنامج، وكان لكاتب هذا الجزء حظ وشرف أن يكون المخطط والمنفذ لهذا البرنامج شبه المتفرد ومن ثم سوف يعتمد هذا المقطع البحثى على منهج الملاحظة بالمشاركة فى عرض ومناقشة هذا البرنامج ولعل السبب الجوهرى لتعرض الباحث لهذا البرنامج فى إطار البحث حول " المسئولية المجتمعية" هو أن المسئولية المجتمعية للمنظمات لا يمكن البحث عنها إلا من خلال أعضاء يؤمنون بهذه المسئوليات، فمن الطبيعى أن يكون سلوك المنظمات من جنس سلوك أعضائها أو ملاكها.

<u>ويقصد بالتنمية الريفية التى يقصدها ويعمل بها برنامج شروق بأنها</u> (عملية، تغيير، ارتقائي، مخطط، للنهوض الشامل، بمختلف نواحي الحياة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً، يقوم بها اساساً أبناء المجتمع المحلى بنهج ديموقراطي وبتكاتف المساعدات الحكومية بما يحقق تكامل نواحي النهوض، وأيضاً تكامل المجتمع النامي مع مجتمعه القومي الكبير).

وبناء على التعريف المحدد للتنمية الريفية المتكاملة الذى يتبناه برنامج شروق فان هناك فلسفة يستند عموماً اليها يمكن بلورتها فى ركائز أساسبية للبرنامج تتمثل فى:

١- **المشاركة جوهر التنمية** : أن جوهر ولب برنامج شروق هو تغيير أتجاه وفكر المواطن الريفي من موقعه التقليدى كمجرد متلقى ومستفيد من خدمات التنمية التى تقدم إليه، ليتحول هذا المواطن إلى صانع حقيقى لهذه التنمية ومسئول مباشر عن حمايتها والدفاع عن استمرارها وتواصلها المستقبلى، ومن ثم يجب عدم النظر إلى مشروعات التنمية على أنها أهداف فى حد ذاتها وإلا يقاس نجاحها فقط بقدر ما حققته من زيادة فى الإنتاج او أتساع فى نطاق خدمته أو خفض فى تكلفتها، بل ان مدى المشاركة الإيجابية من قبل أبناء المجتمع اتساعاً وعمقا فى تخطيط وتنفيذ وتقويم هذه المشروعات يجب ان يكون هو المقياس الجوهرى والضرورى لمدى نجاح المشروعات التنموية فى برنامج شروق.

٢- **ديموقراطية التنمية** : بمعنى أن تكون التنمية ديمقرطية الطابع يشارك فيها جميع أبناء المجتمع بدءاً من تخطيطها ومروراً بتنفيذها وتحمل أعبائها وانتهاء بتقويمها والاستفادة من نتائجها. وتعتمد هذه المشاركة الديمقراطية على فرص متكافئة تتاح أمام الجميع دون تمييز أو تفرقة ومن خلال الجهد والعمل. ويحتاج النهج الديمقراطى للتنمية إلى ضرورة تنشيط الدور الاجتماعى للأفراد وهو ما يتم تحقيقه من خلال المنظمات الاجتماعية المحلية مثل منظمات الشباب والطلائع الفلاحين، التجار، الحرفيين، الفنيين، العمال، وغيرها، حيث يتطلب ذلك توسيع قاعدة عضوية تلك المنظمات كى تشمل جميع أبناء المجتمع، وان تمارس انشطتها الداخلية بديمقراطية، وأن تتاح لها الفرص المتكافئة مع غيرها فى المشاركة الفعالة فى التنمية.

٣- **الإعتماد على القيادة المحلية والشباب والمرأة :** فالقادة المحليين هم صفوة أبناء المجتمع المحلى الذين يلقون التقدير والاحترام والمحبة من باقي أبناء المجتمع، أولئك هم أقوى المؤثرين في اتجاهات مواطني المجتمع المحلي للحصول على استجابة لما يطرح من تغييرات تأتى بها البرامج والمشروعات التنموية. وقد يحتل بعض هؤلاء القادة مراكز محددة في منظمات اجتماعية رسمية قائمة في القرية مثل عضوية مجالس الإدارة المحلية او التعاونيات أو جمعيات التنمية، أو قد يكون بعضهم خارج نطاق عضوية مثل هذه المجالس او المواقع الرسمية. أما الشباب، فهم أكثر فئات المجتمع استعدادا لتقبل التغيير والتحمس له، باعتبار أنهم في مرحلة سنية مبكرة نسبياً، لم تثبت فيها بعد قيم المجتمع وتقاليده واعرافه المتوارثة في وجدانهم مثل من يسبقونهم في العمر، وبالتالي فان القيم الجديدة لا تلقى في نفوسهم ذات المقاومة التي يمكن أن تلقاها لدى الأكبر سناً، والذين أصبحت القيم الاجتماعية السائدة لديهم جزءاً من مكونات التركيبة النفسية للفرد. أما المرأة، فهي نصف المجتمع، ومربية أجياله، والمسئولة عن رعاية الأسرة وتنظيم معيشتها، وغالباً ما تعد قوة كامنة وساكنة في غالبية المجتمعات غير النامية، مضاعفة

لقوة المجتمع وتعبئة لجانب ضخم من قواه البشرية غير المستغلة بكفاءة، واستكمالاً لفئة جوهـرية يجب أن يشملها التغيير التنموي في المجتمع.

٤- **المساندة الحكومية للتنمية:** تعد الاستثارة والتشجيع والدعم والمساندة الفنية والمادية من خارج المجتمع المحلي، من الأمور الضرورية في أية برامج تنموية خاصة في بدايتها المبكرة، بما يحقق أحداث تغيير في حالة التوازن المستقر الذي عليه المجتمع المراد تغييره. والمصدر الأساسي لهذه المساندة الخارجية هي الجهود الحكومية من خلال منظماتها المعينة، وأن تحقق التنسيق والتكامل بين أنشطتها وخدماتها كي يحذو المجتمع المحلي حذوها. وهو ما يشير إلي الأهمية الكبرى لبرامج التأهيل والتدريب والمعونة الفنية للمنظمات الحكومية قبل ان تتصدى كعامل مساعد للتنمية المحلية. بالإضافة إلى ضرورة تحرير الموارد المادية الذاتية للمجتمع المحلي من السيطرة المركزية الحكومية، ومن ثم يظهر بجلاء الحجم الحقيقي للمساندة والدعم والعون الذي تقرره الحكومة لجهود التنمية في المجتمع المحلي، دون أن تشمل ضمناً موارد ذاتية محلية تحملها للمجتمع المحلي، بالإضافة إلى تقبل الأجهزة الحكومية منهج شروق في المشاركة الشعبية المحلية في كافة مراحل التنمية بدءا من تخطيطها حتى تمام تنفيذها، علاوة على ايجاد تكامل حقيقي بين الدعم المالي الحكومي وما سوف تقدمه اسهامات المشاركة الشعبية دون أية معوقات شكلية او إجرائية.

٥- **كفاءة تخطيط التنمية:** ضرورة تكامل التنمية بحيث تغطي بشمول واتساق كافة مناشط الحياة الريفية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً، ويندمج في تيار تغييرها كافة فئات المواطنين من أبناء المجتمع المحلي، وتتكاتف في سبيلها جهود كل المنظمات الشعبية والحكومية، ويتحقق من خلالها تكامل بين أدوار الافراد والجماعات في مختلف المواقف التي تقابلهم، وأيضا تكامل بين المجتمع المحلي والمجتمع القومي، وتأخذ في اعتبارها حقوق الأجيال الحاضرة والقادمة. ويتضح فيها بجلاء ودون مواربة لا مركزية التخطيط والتمويل والتنفيذ والمتابعة والرقابة والتقويم. وبرغم القوة والوضوح المطلوبين لهذه المحلية وتلك اللامركزية، فان ذلك يتم في إطار نظرة قومية شاملة وليس نظرة محلية ضيقة، بما يوفر تكاملاً ضرورياً بين جهود التنمية المحلية والقومية. ومن الضروري أن تتحقق كفاءة التخطيط التكاملي المحلي للتنمية في برنامج شروق من خلال:

١- أن تكون المشروعات متعددة الأغراض.
٢- أن تكون المشروعات متعددة الأساليب.
٣- أن توجه المشروعات لخدمة جميع فئات المجتمع.
٤- أن تساند المشروعات الاقتصادية المشروعات الاجتماعية تمويلياً.
٥- البداية القومية للبرامج

أهــداف برنامج شــروق:

١٠١الهدف الاستراتيجي (بعيد المدى) لبرنامج التنمية الريفية المتكاملة "شروق": يتضمن شقين يجب أن يتحققا معاً في تزامن آني وهما:

- التقدم المستمر في نوعية الحياة لجميع أبناء المجتمع المحلي.
- الارتقاء المتوالي بمستوى مشاركتهم الفعالة في احداث هذا التقدم.

١٠٢ الأهداف العامة لبرنامج " شروق":

- التنمية البيئية المحلية.
- التنمية الاقتصادية المحلية.
- التنمية البشرية المحلية.
- التنمية المؤسسية المحلية.
- **أهداف " شروق" المحددة على المستوى المحلي:**
- ترشيد استخدام وصيانة موارد البيئة الطبيعية.
- مياه الشرب والصرف الصحي.
- الإسكان الريفي.
- الطرق والمواصلات والاتصالات.

١-٥-٣ التجربة الثالثة: الخطة المحلية الموحدة وعملية التنمية البشرية:

كان من اهم مشكلات برنامج شروق استمرار نظر الجهات المسئولة في الدولة إلي شروق بإعتباره برنامجا قطاعياً تتولى مسئوليته وزارة التنمية المحلية – والإدارة المحلية سابقاً، ومن ثم فقد استندت "الخطة المحلية الموحدة" على رؤية مستقبلية لبرنامج شروق بأن تتشارك جميع االقطاعات بالدولة فى خطة تنموية واحدة ، وتم عمل محاولات ميدانية عملية لتجريب فعلي لهذا التوجه من خلال عملية إعداد تقرير التنمية البشرية للمحافظات وانتهى الامر بأن اصبح على الأرض الواقع مجموعة من الخطط تنفذ بشكل قطاعي في المحليات. وشملت هذه الخطط ما يلى :

١- الخطة الاستثمارية للمحافظة: والتي تمول من ما تخصصه الحكومة من اعتمادات استثمارية في الباب الثالث للموازنة وذلك لكل محافظة على حده.

٢- خطة التنمية بالتمويل الذاتي للمحافظة: وهي التي تمول من حصيلة الصناديق والحسابات الخاصة في المحافظة الواحدة وتتفاوت بالطبع بحسب ظروف كل محافظة ويقر هذه الخطط المجلسين التنفيذي والشعبي بالمحافظة.

٣- خطة برنامج شروق: والتي يتم تمويلها من مصدرين أساسين هما الجهود والمبادرات الشعبية وأيضا الاستثمارات الحكومية المخصصة لجهاز بناء وتنمية القرية

٤- خطة الصندوق الاجتماعي للتنمية: والتي يتم تمويلها من الموارد المتاحة للصندوق الاجتماعي من منح وهبات دولية وتوزعها إدارة الصندوق على المحافظات وفقا لما تجريه هذه الإدارة من دراسات خاصة بها.

٥- خطط الوزارات المركزية التي تنفذ عملياً في كل المحافظات ويخضع نصيب المحافظة من ما تخصصه الحكومة من اعتمادات استثمارية في الباب الثالث للموازنة، ولا يقل عدد الوزارات التي تنفذ مشروعات بالمحافظات عن عشرين وزارة سنويا[١].

٦- خطط المنظمات الأهليـة غير الحكومية التي تمول من الإسهامات والتبرعات الشعبية الموجهة الي هذه المنظمات في اطار مخطط مثل التبرعات والهبات المقدمة من رجال أعمال وجهات القطاع الخاص أو حتى منظمات وجهات اجنبية ولكن لا تدخل في أي من الخطط سالفة الذكر.

وعلى جانب آخر فان هياكل متعددة أصبحت تتداخل في تحديد وتقرير ماهية الأنشطة أو المشروعات التنموية التي تجري تنفيذها في القرى خاصة أو المحليات عامة ومن بين أمثلة هذه الهياكل:

١- الإدارة التنفيذية للمحافظة بقيادة المحافظ.

٢- المجلس الشعبي للمحافظة.

٣- الوزارات المركزية بالعاصمة.

٤- أعضاء مجلس الشعب والشورى في دوائر المحافظة.

٥- أمانات الحزب السياسي الحاكم آنذاك (الحزب الوطني).

٦- المجالس المنتخبة للجمعيات الأهليـة والتعاونيـة.

وكان من الصعوبة الشديدة الجمع بين كل هؤلاء الأطراف لوضع خطط "موحدة" تعبئ فيها كل الموارد المتاحة للتنمية المحلية.مما اعتبر تحدياً حقيقياً لمسئولي برنامج شروق على المستوى المركزي، حيث اغتنموا فرصة إعداد تقارير التنمية البشرية للمحافظات لكي يبروزا الأهمية الجوهرية لهذه الخطة الموحدة الغائبة وقد استثمر مسئول شروق المركزي فرصة أنه اصبح أيضا المعد الرئيسي لتقارير التنمية البشرية في المحافظات لوضع مبادرة اطلق عليها "عملية تقرير التنمية البشرية " لكي لا ينتهي جهد اعداد هذه التقارير عند وضع تقرير مكتوب فقط بل لتتحول العملية الي واقع فعلي عملي محقق للتنمية بالمحافظات.

وكنموذج عملي واحد نعرض هنا ما تحقق من انجاز فعلي **في محافظة المنيا** باتباع منهج التنمية البشرية لبناء خطة موحدة للتنمية المحلية اعتمدت على التشارك والتنسيق والتعاون بين كل شركاء التنمية المحلية

[١]- مؤسسة فريدريش ناومان : التقرير الختامى للمشروع المشترك بين الجمعية التعاونية الزراعية المركزية بالاسماعيلية ومؤسسة فريدريش ناومان، غير منشور ١٩٩٩.

(الحكومة – القطاع الأهلي – القطاع الخاص – المجتمع العلمي والاكاديمي– الإعلام والأتصال بغرض تطوير المجتمعات المحلية بمحافظة المنيا خلال العقد القادم ليتاح لكل مواطنيها:

- مسكن يأمن فيه المواطن وأسرته، سليم البناء، صحياً، مستقراً في أطار تخطيط عمراني محلي، متصل بشبكات الخدمات الاساسية، يسهل الوصول إليه والأتصال به.
- عمر أطول للمواطن بجسد سليم خال من الأمراض والعاهات، يكون قادراً على أداء وظائف الحياة والعمل والاستمتاع.
- معارف ومعلومات ومهارات وقدرات تمكن الفرد من فهم ما يحيط به والتعامل معه، وتؤهله للعمل والكسب، وتتيح له فرص الأرتقاء والتقدم في الحياة والاستمتاع بها.
- عمل مستقر شريف يتاح للفرد فرص التقدم والأرتقاء فيه سعيه واجتهاده وثقافته، ويحقق له دخلاً مستقراً يغطي نفقات معيشة أسرته وليدخر جانباً لمواجهة احتياجات مستقبلية.
- شبكات قوية للأمان الاجتماعي يأمن بها الفرد واسرته على غدهم إذا ما واجهتهم عثرات الزمن وتقلباته غير المتوقعة.

وقد كان من الاهمية ضرورة توجه المحافظة ممثلة في الإدارة المحلية بجناحيها التنفيذي والشعبي إلي وضع خطة موحدة للتنمية متعددة مصادر التمويل، تتجمع فيها الخطط الفرعية (مثل خطط شروق واالخطة العاجلة والاستثمارية والصندوق الاجتماعي) والنوعية (مثل خطط الصحة والتعليم والشباب....)، وذلك على مستوى كل من الوحدة المحلية القروية والمدينة والمركز والمحافظة، وفقا للأولويات الجماهيرية، ذات أهداف كمية يمكن قياسها مشتقه من مؤشرات التنمية البشرية، ويرتضيها شركاء التنمية في المجتمع المحلي(من حكومة وقطاع خاص ومجتمع مدنى) كأهداف ويحشدون قواهم وراءها.

واختيرت قرية "زاوية الجدامي"، باعتبارها أقل قرى المحافظة في دليل التنمية البشرية وتم تحديد الوضع الراهن لحالة التنمية البشرية ووضع أهداف كمية لتحسين جودة الحياة بها على مدار الخمس سنوات التالية بما يتسق مع أهداف الألفية العالمية. بأعتبارها الخطة الموحدة للتنمية المحلية.

١-٦ <u>الدروس المستفادة حول ربط التنمية المحلية بالمسئولية المجتمعية:</u>

من واقع الاستعراض السريع للثلاث تجارب التنموية السابقة فى مجال التنمية المحلية والذى برز فيهم دور كل من الحكومة والقطاع الخاص فى التنمية كأحد أوجه المسئولية المجتمعية أمكن استخلاص بعض الدروس التى يمكن أن يعول عليها فى تشجيع ومساندة أى برامج خاصة بالمسئولية المجتمعية للشركات وتخدم التنمية المحلية ومن أهمها:

١٠ غرس ثقافة وقيم التطوع: أن صعوبات كثيرة تواجه جهود الإقناع بالمسئولية المجتمعية يمكن تفاديها إذا ما تم الاهتمام بغرس ثقافة وقيم التطوع لدى النشئ من أبناء المجتمع لتصبح مكوناً جوهرياً من

شخصيتهم الناضجة في المستقبل. وهي مهمة يجب ان تقوم بها الأسرة وأيضاً المدرسة والأندية ودور العبادة وجميع منظمات العمل الاجتماعي المدني عامة.

٠٢ غرس ثقافة وقيم المشاركة: وهي ثقافة وقيم تزيد كثيراً عن مجرد التطوع، لتذكي لدى الناشئة في طفولتهم المبكرة أنهم افراد في مجتمع عليهم مسئولية الحفاظ عليه والدفاع عنه وتحسين جودة الحياة لدى مواطنيه.

٠٣ تعميق مضمون المشاركة: إذ يجب أن تتاح المشاركة في التفكير بشأن الاحتياجات وترتيب الأولويات والتخطيط والتمويل والتنفيذ والمتابعة والتقييم، ولاتقتصر المشاركة – مثلاً– على التربح أو الإسهام المالي في الأنشطة المجتمعية ويستبعد المواطن من المشاركة فى تقرير أولويات استخدام ما اسهم به أو تنفيذه أو تقييمه.

٠٤ كفاءة المنظمات المعنية بالمشاركة: فمشاركة الأفراد وهم بالآلاف في المجتمعات المحلية الريفية ويتعدوا الملايين في المجتمعات المحلية الحضرية، تبدو أمراً شديد الصعوبة دون منظمات تمثل بكفاءة وعدالة وشفافية هؤلاء الأفـراد. مثل منظمات العمل المدني والأهلي وتتطلب هذه الكفاءة تنظيم عمل هذه المنظمات قانونياً ولائحياً بما يضمن خلوها من الفساد وعملها بشفافية وقابليتها للمساءلة المجتمعية وإمكانية تداول سلطات إدارتها.

٠٥ كفاءة الإدارة المجتمعية: تعبر إدارة المجتمع المحلي عن السلطات التي تضبط حركة وأداء المجتمع بغرضين معاً هما توسيع الخيارات المتاحة أمام أفراد المجتمع وضمان حق الفرد في الممارسة العملية للأختيار الذي ارتآه طالما كان في الحدود التي أقرها المجتمع في دستوره ونظمه بقوانين. وهذه الإدارة يجب أن تعمل مراعية لاحترام حقوق الانسان وكرامته عند تعامله معها، فضلا عن خلوها من الفساد وعملها بشفافية وقابليتها للمساءلة المجتمعية وإمكانية تداول السلطة القائمة على هذه الإدارة.

٠٦ تكامل المشاركة: من خلال التكامل بين كافة أنشطة الحياة المحلية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً واندماج كافة فئات المواطنين فى تيارها وتكاتف جهود كل المنظمات الشعبية وأيضاً الحكومية من خلال ذلك، وتكامل المجتمع المحلي والمجتمع القومي، تكامل الحاضر مع احتياجات الأجيال القادمة مستقبلا بما يضمن الاستدامة. وهو ما يؤكد عامة ضرورة وجود خطة موحدة للتنمية على المستوى المحلي.

٠٧ تأهيل الحكوميين لتقبل ثقافة المشاركة: فالدولة المصرية قديمة وعميقة تعودت التفرد بالسلطة والقرار، وتوارث عمالها تقاليد عتيقة تعلى من مكانتهم في نظر أنفسهم بقدر ما يمارسون تسلط وسيطرة، ومن ثم فلأبد من إعادة تأهيلهم لتقوية اتجاهاتهم الإيجابية بين نمو المشاركة الشعبية وقبولهم لها.

٠٨ اذكاء التنافسية بين المحليات في المشاركة: فالمنافسات المنظمة بين المجتمعات المحلية وإعلان نتائجها وتكريم المشاركين الأكثر إيجابية يفضي إلي ارتقاء متوالي بمستوى المشاركة وجعل المشاركة جزءا من مكونات الفخر المجتمعي محلياً.

٠٩ تبـادل الخبرات: فالزيارات المتبادلة بين وفود من المجتمعات المحلية لتشهد تجارب الآخرين، فالزيارات المختلطة بين هذه المجتمعات يسهم في سرعة الأرتقاء بمستويات المشاركة من خلال تبادل الخبرات وتطويرها.

٠١١ التدريب المستمر: أن التطور المستمر في تقنيات العمل التنموي يحتاج إلي برامج مستمرة للتأهيل والتدريب لبناء القدرات والارتقاء بمستوى مهارات الأفـراد والمنظمات في المجتمع المحلي بما يحقق آفاق متسقة للمشاركة الشعبية.

٠١٢ استنهاض القطاع الخاص من خارج المجتمع المحلي: أن القطاع الخاص المحلي في إطار التكامل لديه الدور البارز في المشاركة الشعبية، ولكن أيضا لأبـد من جذب القطاع الخاص من خارج المجتمع المحلي وخاصة المنظمات الكبيرة ذات الكيانات الاقتصادية القـوية لتضيف الي إمكانيات المشاركة الشعبية المحلية.

٠١٣ استدامة موارد المشاركة: ولعله من الضروري أن يتم التوافق في المجتمع المحلي على تجنب جزء من الموارد المتاحة للتنمية في شكل أنشطة اقتصادية تدر عائداً مستقراً يخصص لاستدامة توافر موارد مستقبلية للمشاركة الشعبية.

٠١٤ التكريم الاجتماعى للمشاركين: مثل إطلاق أسماء أفراد أو عائلات أسهمت في مشاركات فعاله وجوهرية على مقار مدارس أو مستشفيات أو دور عبادة أو حتى طرق أو مرافق مركبات وحافلات بما يعطي نماذج محفزة للمشاركة مستقبلا.

الفصل الثانى

مفاهيم المسئولية المجتمعية للشركات وتطورها التاريخى

يتناول الجزء التالى من الدراسة المفاهيم الخاصة بالمسئولية المجتمعية، وكذلك المفاهيم المرتبطة بها ومعايير المسئولية المجتمعية ومبادئها والتطور التاريخى لتلك المفاهيم .

٢-١ تعريف المسئولية المجتمعية

فى ظل التغيرات التى يمر بها عالم اليوم والتى تشهد تغيرات جوهرية فى النظريات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وفى أسس التعاطى مع تلك المتغيرات شهد علم الإدارة أيضاً تغيرات كبيرة فلم يعد تحقيق الأرباح المادية هو مقياس نجاح االشركة أو المؤسسة، بل أن تحقيق الشركة للسمعة الحسنة والمصداقية وتضامنها وقت الازمات، بل وكونها تلبي حاجة المجتمع المحيط بها من الخدمات والسلع، والعمالة المدربة الماهرة، والحفاظ على البيئة فى الزمان والمكان اللازمين لها كفيل بتحقيق الازدهار وتحقيق عوائد مجزية لها على المدى البعيد، كما يرفع من دورها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويسهم فى تحقيق الرفاهية المجتمعية، وقد تنبهت شركات القطاع الخاص لذلك وادركت ضرورة انخراطها فى تحمل هموم وقضايا مجتمعها حتى تحقق الاستدامة والاستمرارية .

ويعرف مجلس الأعمال العالمى للتنمية المستدامة المسئولية المجتمعية على أنها " الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلى، والمجتمع ككل [١].

فى حين تعرفها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بأنها " إلتزام المنظمة أو الشركة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلى والمجتمع بشكل عام، بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف"[٢].

أما البنك الدولى فيعرفها بأنها الإلتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال التعاون مع العاملين وأسرهم والمجتمع المحلى والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط الشركات وللتنمية الاقتصادية"[٣].

---

[١]- لمياء محسن محد الجبالى، "المسئولية المجتمعية لشركات القطاع الخاص مؤشر تخطيط لتنمية مستدامة" ، المنتدى الوزارى العربي الأول للاسكان والتنمية الحضرية، جامعة الدول العربية، وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، جمهورية مصر العربية، ٢٠-٢٢ ديسمبر ٢٠١٥، ص٨.

[2]- Astrid Mullenbach , La responsabilité sociétale des entreprises, LE FLANCHEC, Sorbonne, Paris 2002, P: 5

[3]-World Bank, "opportunities and Options for governments to promote corporate social Responsibility in Europe and central Asia: Evidence Bulgaria, Croatia and Ronania, WP, March,2005,P22.

- كما عرفت الغرفة التجارية العالمية المسئولية المجتمعية بأنها[١] " جميع المحاولات التى تساهم في تطوع المنظمات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية واجتماعية، ولذلك تعتمد على المبادرات الحسنة من المنظمات دون إجراءات ملـزمة قانونية، وهذا يتحقق من خلال الإقناع والتعليم ".

ويعرف الاتحاد الأوروبى المسئولية المجتمعية على أنها "مفهوم تقوم الشركات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها، وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعى".[٢]
كما توجد عدة تعريفات لمفهوم المسئولية المجتمعية للشركات، وكلها تدور حول ذات المعنى، وهى تحمل الشركات لمسئوليتها تجاه أصحاب المصالح[(*)] من حملة الأسهم والمستهلكين والعملاء والموردين والعاملين والبيئة والمجتمع.

ويحدد المجلس الاقتصادى والاجتماعى الهولندى (هيئة استشارية للحكومة الهولندية) المسئولية المجتمعية للشركات على أنها تتضمن عنصرين[٣] :-
(١) تركيز الشركة على مساهمتها في رفاه المجتمع في المدى الطويل.
(٢) وجود علاقة مع أصحاب المصالح بها والمجتمع بشكل عام.
وأكـد المجلس على أن مساهمة الشركة في رفاهية المجتمع تتحقق في ثلاث أبعاد هى: البعد الاقتصادى، والبعد الاجتماعى ، والبعد البيئى.

فى حين ترى منظمة الأعمال من أجل المسئولية المجتمعية Business for Responsibility [٤] المسئولية المجتمعية على انها "ادارة منشأة الاعمال على نحو يوفى بتوقعات المجتمع الأخلاقية والقانونية والتجارية، والتوقعـات العامة من تلك المنشأة أو يتجاوز تلك التوقعات لما هو أفضل.

---

[١]- سعاد عبد الرحيم ، "المسئولية المجتمعية لرجال الاعمال فى المدن الجديدة لمدينة السادس من اكتوبر نموذجاً" ، بحث منشور فى المؤتمر السنوى الحادى عشر ، المسئولية المجتمعية والمواطنة ١٦-١٩ مايو ٢٠٠٩ ، المجلد الثانى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ٢٠١٠ ، ص١٠٣٤

2 - Commission of the European Communities, "Promoting a European Framework for Coporate social Responsibility", Green Paper, industrial Relations and industrial change ,Employment and social Affairs, july, 2001[2]

[(*)]أصحاب المصالح هم المهتمين بأعمال الشركة وأهدافها ويشمل (حملة الأسهم والمستهلكين والعملاء والموردين والعاملين والبيئة والمجتمع).

3-Ven van de, B. and Graaand, J.J.,Strategic and moral motivation for corporate social responsibility, MPRA Paper No. 20278, Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/20278/ ,pp 2-4.

٤- احمد السيد محمد الدقن، المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص، نحو إطار مفاهيمى لنشأة وتطور المفهوم ونموذج مقترح لتقويم الأثر والأداء، المؤتمر العلمى السنوى الثالث عشر لأكاديمية السادات والعلوم الادارية " التوجهات الاستراتيجية للمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة ٢٦/٢٧ أبريل، ٢٠٠٩ ، ص٧٥.

فى حين بلورت جيهان عبد المنعم (١٩٩٠) المفهوم في مطلبين ملزمين لمنظمات الأعمال أمام المجتمع وهما:[١]

(١) المسئولية المباشرة لما تلحقه بالبيئة من أضرار منظورة أو غير منظورة بسبب أنشطتها.

(٢) مسئوليتها عن علاج بعض المشاكل الكامنة أصلا في المجتمع، ولا دخل للمنظمة في وجودها، مثل الأمية والصحة.....الخ.

كما عرفها راشى[٢] بصورة شاملة بأنها " إلتزام أخلاقى بين المنظمة والمجتمع، تسعى من خلاله لتقوية الروابط بينها وبين المجتمع، بما من شأنه تعزيز مكانتها في أذهان المستهلكين والمجتمع بشكل عام، والذى ينعكس بدوره على نجاحها وتحسين ادائها في المستقبل "

ويرى محمود أحمد الخطيب نقلاً عن مدحت أبو النصر(٢٠١٠) [٣] أن مفهوم المسئولية المجتمعية جاء نتيجة للاتجاهات الحديثة في الإدارة، والتى تقيس مدى نجاح المشروع بالإضافة للمعايير المالية بمدى قيامه بالتزاماته تجاه المجتمع، من خلال تخصيص جزء من الموارد والأرباح لتحسين نوعية الحياة والارتقاء بمستوى المعيشة في المنطقة التى يتواجد بها.

ويتوافق ذلك مع الاتجاهات الحديثة في مجال تطبيقات الجودة الشاملة وإرتباطها بالاستمرارية في القيام بالدور الاجتماعى تجاه المجتمع، خاصة للمجالات المطلوبة والمناطق الأكثر إحتياجاً والفئات الأكثر فقراً من السكان، مع ضرورة إدراك المنظمات أن مسئوليتها الاجتماعية تكليف لا تفضل أو تشريف.

ونلاحظ أن الدراسات التى تعرضت لمفهوم المسئولية المجتمعية للشركات لا تركز فقط على المسئولية المجتمعية للشركات(CSR) Corporate Social Responsibility، بل أيضا على المسئولية المجتمعية لمنظمات المجتمع Organizations Social Responsibility (OSR)

فالمسئولية المجتمعية هى مسئولية مشتركة لكل منظمات المجتمع وعلى رأسها الأجهزة والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى (الجمعيات الأهلية) والقطاع الخاص (الشركات) وأجهزة الإعلام والنقابات المهنية والعمالية والنوادى الرياضية والاجتماعية.

حيث يشير فيليب كوتلر PhilipKotler ونانسى Nancy Lee فى هذا الشأن الى "إن أهدافنا مشتركة، حيث نريد عالماً أفضل، ومقتنعون أن المجتمعات في حاجة لدعم مؤسسى والتعاون مع

١- مدحت محمد أبو النصر (د) "المسئولية الاجتماعية للشركات والمنظمات – المواصفة القياسية ISO 26000 " - المجموعة العربية للتدريب والنشر – القاهرة – ٢٠١٥،ص٢١٣

٢ - طارق راشى (د) ، دور تبنى مقاربة المسئولية الاجتماعية في خلق وتدعيم زيادة وتنافسية منظمات الأعمال، المؤتمر العلمى التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامى (النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي)، اسطنبول ٩- ١٠ سبتمبر٢٠١٣.

٣ - مدحت محمد أبو النصر (د) ، مرجع سابق.

الشركات لتحقيق ذلك. ومن عوامل هذا الدعم أن تنتهز المؤسسات الفرص التى تعود بالنفع والفائدة على نتائج أعمالها النهائية، بما في ذلك اكتساب السمعة الطيبة لها.[١]

من هنا نرى عدم وجود مفهوم محدد وقاطع، يكتسب القوة الإلزامية القانونية سواء المحلية أو الدولية. وبذلك تظل المسئولية المجتمعية في جوهرها اختيارية ومعنوية، وتستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية.

والجدير بالذكر أن هناك مفهومين أو لفظين متداخلين للمسئولية وهما الاجتماعية والمجتمعية :
فالمسئولية الاجتماعية **Social Responsibility** مفهوم يركز عل النواحى السيكولوجية والاجتماعية بينما مفهوم المسئولية المجتمعية **Societal responsibility** فهو يعتبر أعم وأشمل من المسئولية المجتمعية ويركز على جميع النواحى الاقتصادية والاجتماعية والبيئة بالمجتمع، كما انه تم اعتماده فى مؤتمر المسئولية المجتمعية الأخير لعام ٢٠١٧ بالقاهرة من قبل منظمة العمل الدولية (ILO). وهو المفهوم الذي تركز عليه الدراسة الحالية.

٢-٢ تطور مفهوم المسئولية المجتمعية:

نتيجة للنقد الواقع على الشركات ومنظمات الأعمال بكونها تعمل على تعظيم أرباحها على حساب فئات أفراد المجتمع والبيئة، ظهرت بوادر اهتمام أولية لتبنى هذه الشركات والمنظمات لدوراً اجتماعيا تجاه المجتمع والبيئة. بالإضافة إلى مطالبة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية للقطاع الخاص أن يتحمل مسئوليته تجاه تشغيل الأفراد وتخفيف معاناتهم وتخفيض معدلات الفقر وحماية البيئة. هذا إلى جانب التحديات الموجودة في العالم مثل العولمة وتزايد الضغوط الحكومية والشعبية والكوارث والتطورات التكنولوجية المتسارعة، والفضائح الأخلاقية لمنظمات الأعمال والشركات. ظهر مفهوم المسئولية المجتمعية في البداية كإلتزام الشركات بمصالح المجتمع الذى تعمل فيه بالإضافة إلى مصالحها الذاتية التى تتحقق من خلال الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمجتمع الأعمال. ويرى بعض الباحثين أن المسئولية المجتمعية لرأس المال هى الوسيلة التى تستخدمها المنظمات لإدارة وتنظيم علاقاتها بالمتعاملين معها، ومن ثم تصبح نوعاً من الاستثمار الاجتماعى الذى يهدف إلى بناء رأس المال الاجتماعى ويؤدى إلى تحسين كفاءة الأداء الاقتصادى لمنظمات الأعمال[٢].

١- فيليب كوتلر، نانسي لى ، ترجمة علا احمد صلاح، المسئولية الاجتماعية للشركات، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة، ٢٠١١، ص ص٩-١٠

٢- حسين الاسرج، المسؤلية الاجتماعية للشركات, المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جسر التنمية، العدد ٩٠، ٢٠١٠

ثم تلى ذلك تعريف الباحث هولمز Holmes[١] للمسئولية المجتمعية على أنها إلتزام المنظمات تجاه المجتمعات التى تمارس فيه أنشطتها عن طريق المساهمة بمجموعة أنشطة اجتماعية مثل محاربة الفقر، وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وايجاد فرص عمل للأفراد والمساهمة في حل مشاكل النقل والمواصلات والإسكان وغيرها.

ثم أضاف Peter Ducker (في إدارة الأعمال) المسئولية المجتمعية كأحد المجالات التسعة التى يجب أن تتبناها منظمات الأعمال في أطار أهدافها. وعرف المسئولية المجتمعية بأنها" التزام منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذى تعمل فيه، وهذا الإلتزام يتسع باتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين توجهاتهم[٢].

كما فرق John Tepper Marlin بين مفهوم المسئولية المجتمعية للشركات ومفهوم المواطنة المؤسسية/ وقسم المسئولية المجتمعية إلى ثلاث محتويات هى المسئولية المالية والمسئولية البيئية والمسئولية المجتمعية. وأن السلوك الاجتماعى ينتج عن المستويات الاخلاقية والقانونية.[٣]

أما عدنان أبو سيتيته (٢٠١٠)[٤]، فذكر أنه بالرغم من الاتفاق على مبدأ المسئولية المجتمعية، إلا أن هناك تفاوت في مرجعية المفهوم، حيث يعتبر البعض المسئولية المجتمعية هى مسئولية الإدارة، ويطلق على ذلك المسئولية المجتمعية للإدارة، في حين يعتبر البعض المسئولية المجتمعية أنها مسئولية رأس المال ويطلق عليها المسئولية المجتمعية لرأس المال.

هذا وترجع الريادة في تحديد مفهوم المسئولية المجتمعية إلى Carroll، الذى أضاف لمسئوليات منظمات الأعمال علاوة على مسئولياتها الاقتصادية والقانونية ما يلى:

- المسئولية الخيرة (رفاه المجتمع): وهى مبادرات طوعية غير ملزمة للمنظمة تبادر فيها بشكل إنسانى وتطوعى ويشمل التبرعات والهبات من المنظمات التى تخدم المجتمع والبيئة ولا تستهدف الربح. وفي هذا الإطار أيضا تبنى قضايا المجتمع والبيئة وتحويل مشاريع لإنشاء محميات بيئية وتمويل الجمعيات الخيرية والرياضية والمستشفيات لمكافحة الأمراض المستعصية.

- المسئولية الاخلاقية: وتعنى احترام الجوانب القيمية والأخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التى تعمل فيها، وهى جوانب لم يسن بها قوانين ملزمة بعد، ولكن احترامها يعد زيادة لسمعة المنظمة أو

١- طارق راشى (د)دور تبنى مقاربة المسئولية الاجتماعية في خلق وتدعيم زيادة وتنافسية منظمات الأعمال، مرجع سابق.

2 - Drunker, peter F, 1977, An Introductory View of Management, Harper's college press, U.S.A.

٣- نفس المرجع السابق ،

٤-عدنان على أبوسيتيته(د)، المسئولية الاجتماعية للشركات- جريدة الشرق القطرية (على الانترنت) ، ٢٠١٠/٩/٣٠

الشركات في المجتمع وقبولها. هذا بالإضافة إلى مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف، ومراعاة حقوق الانسان، واحترام العادات والتقاليد ومراعاة الجوانب الاخلاقية في الاستهلاك.
أى أن المسئولية المجتمعية = المسئولية الخيرة + المسئولية الاخلاقية .

ويري كارول (١٩٩١)[1] ان المسئولية المجتمعية للشركات تتحدد في أربعة أنواع من المسئولية يمكن تمثيلها في صورة هرم أطلق عليه (هرم المسئولية المجتمعية)– الشكل رقم (٢–١) وتتمثل قاعدة الهرم في المسئولية الاقتصادية للشركة ، يليها المسئولية القانونية، ويتبعها مسئولية الشركة الاخلاقية، أما قمة الهرم فتتمثل في المسئولية الانسانية للشركة وهي مجال اهتمام الدراسة الحالية وهي ما يمثلها في التعريف السابق مسئولية الشركة تجاه المجتمع المحلي والمجتمع ككل.

شكل رقم (٢–١): هرم كارول للمسئولية الاجتماعية

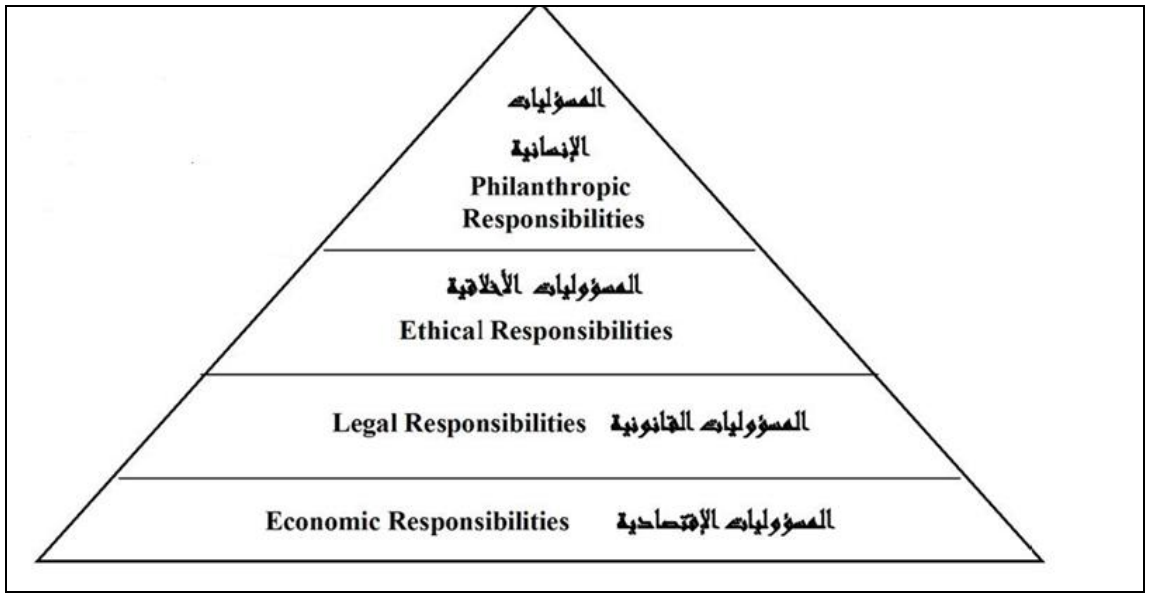

Source:Ariche B. Carroll, ""The pyramid of Corporate Social Responsibility Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders", Business Horizons, Indiana University, July / August 1991.(انظر الملحق رقم ١)

أى أن المسئولية المجتمعية للشركات حسب كارول هى حاصل مجموع الأنواع الأربعة للمسئولية:
المسئولية المجتمعية للشركات= المسئولية الاقتصادية + المسئولية القانونية + المسئولية الاخلاقية + المسئولية الإنسانية أو الخيرة.

1-Source:Ariche B. Carroll, ""The pyramid of Corporate Social Responsibility Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders", Business Horizons, Indiana University, July / August 1991.

٢-٣ التطور التاريخى للمسئولية المجتمعية:

فيما يتعلق بالتطور التاريخى لمعنى المسئولية المجتمعية فينقسم الى عدة أحقاب كالآتى[١]:

٢-٣-١ المسئولية المجتمعية فى الحضارات القديمة: حيث أهتم المصريين القدماء بالتعامل بشرف وصدق مع الآخرين، كما استمع المدراء إلى نصائح العاملين معهم.

وفي الحضارة البابلية صدرت القوانين التى تحكم المعاملات والعقود والاتفاقيات ومبيعات الدولة. وفي عام ١٧٠٠ قبل الميلاد أصدر الملك حامورابى قانون يقضى بإعدام المزارعين أو البنائين أو الملاك، الذى يؤدى إهمالهم لعملهم إلى الإضرار بالشعب أو يؤدى إلى وفاة أحد من الشعب. ويعتبر هذا القانون أول قانون أو قاعدة في مسئولية العاملين تجاه المجتمع. وفي روما القديمة أعترض على الأعمال التى لا تدر ضرائب مناسبة لتزويد الحملات والغزوات الحربية.

أما في اليونان القديمة، فقد فرق اتباع أرسطو بين نوعين من الأعمال أو الأنشطة التجارية، حيث وافقوا على الأعمال التى تتضمن التبادل العادل للبضائع، ورفضوا الأعمال التى تتصف بالأنانية وجمع الأرباح المغالى فيها٠

٢-٣-٢ فكـرة المسئولية المجتمعية فى الأديان السماوية: ففي المسيحية على سبيل المثال، هناك تشجيع على السلوك الاجتماعى السليم، حيث تتضمن الوصايا " أفعل للآخرين ما تحب أن يفعلوه لك". وفي الاسلام هناك اهتمام في القرآن الكريم والسنة والشريعة الإسلامية برفع مستوى المعيشة، بالإضافة لوضع الأحكام في المعاملات التجارية بين الأفراد، ونظم سلوك الأفراد في صفقاتهم التجارية في ظل ترسيخ الثقة والعدالة والتسامح والاستقامة، حيث ترجع فكرة المسئولية المجتمعية في الإسلام إلى مفاهيم التقوى والورع والخوف من الله عز وجل، وكلها يُستمد من الشريعة الاسلامية في المعاملات. كما ارتبطت الحريات والحقوق بالقوانين الأخلاقية التى تتعلق بالربح التجارى ومحاربة الاحتكار ونبذه هو والربح المغالى فيه، هذا بالإضافة إلى الدعوة إلى الموائمة بين الحقوق والمسئولية المجتمعية تجاه المجتمع والمحافظة على البيئة ، كذلك تضمنت السنة الشريفة العديد من الأحاديث الشريفـة التى تدعو إلى المسئولية المجتمعية تجـاه الآخـرين والحفاظ على البيئـة.

٢-٣-٣ المسئولية المجتمعية في القرن الثامن عشر: أشارت النظرية الاقتصادية لآدم سميث إلى السوق الحر وأن التعامل فيه يجب أن يكون مبنى على الشفافية والحرية والعدالة في التعامل التجارى.

1-Aya.M.Saleh, Corporate Social Responsibility (CSR)and its Role in Sustainable Development:Case Studies and Lessons Learned, M.SC. Degree, Cairo University, Faculty of Economics and Political Science, Economics Department, 2012.

أما القرن التاسع عشر وبعد الثورة الصناعية، فقد كان المكسب والربح هو الغالب على المعاملات التجارية، متجاهلاً مصالح المجتمع والعاملين.

٢-٣-٤ المسئولية المجتمعية في القرنين العشرين والحادى والعشرين:

كانت البداية لـ Gospel الذى دافع عن المسئولية المجتمعية، ولفت الانظار لحقوق فئة العاملين والفقر بالمجتمع. بالإضافة للحركات العمالية الداعية إلى حقوق العمال في المعاملات التجارية. وبدأت تظهر الكتابات الرسمية عن المسئولية الاجتماعية.وشهد القرن العشرون التعريف التقليدى للمسئولية المجتمعية للشركات، خاصة في الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا، ويمكن تقسيمها إلى فترتين أساسيتين*:

الأولى من عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩٥٠، والتى شهدت بداية خطوات تعريف المسئولية المجتمعية، و**الثانية** من عام ١٩٥٠ وحتى عام ٢٠٠٠ والتى نمت فيها الكتابات عن المسئولية المجتمعية للشركات وإضافة الفكر الحديث عنها باستمرار. فيما يعتبر القرن الحادى والعشرون فترة سيادة المفاهيم الجديدة للمسئولية المجتمعية للشركات، وظهور الكتابات التى أدخلت عناصر أخرى كالبيئة، وأن المسئولية المجتمعية اختيارية وأكدت على مفهوم كارول لها والذى سبق ذكره فى الصفحات السابقة .

من خلال تطور المسئولية المجتمعية للشركات عبر التاريخ، يمكن التوصل إلى مفاهيم معينة لها وفقاً لعلاقتها بأطراف ومصالح المجتمع كالآتى[١] :

أ . وفقــاً للعلاقة مع دعاة النظرية الاقتصادية: هى قيام شركات الأعمال بالبرامج والأنشطة التى تحقق أهداف اجتماعية تتكامل مع الأهداف الاقتصادية.

ب . وفقاً للعلاقة مع سلوك شركات الأعمال: هى مجموعة الإلتزامات الطوعية أو غير الطوعية التى تنسجم مع قواعد ومتطلبات البيئة والأطراف المؤثرة فيها.

ج . وفقا للعلاقــة مع أخلاقـيات الإدارة: هى الحد الأدنى الأخلاقي المطلوب الإلتزام به لضمان تبنى شركات الأعمال للمعايير والقيم الأجتماعية.

د. وفقاً للعلاقة مع المصلحة الذاتية: هى إلزام شركات الأعمال بالمصلحة الذاتية الواعية، التى تهتم بمصالح الأطراف الأخرى من غير حملة الأسهم.

٢-٤ مجهودات المنظمات الدولية في مجال المسئولية المجتمعية[٢]:

هناك العديد من المبادرات الدولية الداعمة والمروجة للمسئولية المجتمعية للشركات، ومن أهم هذه المبادرات الاتى:

---

* لمزيد من التفاصيل أنظر: Aya.M.Saleh Corporate Social Responsibility (CSR)and its Role in Sustainable Development:Case Studies and Lessons Learned ، مرجع سابق ص ص ٦- ٢٣.

١- عرابة رابح و بن داوديــة وهيبــة، المسئولية الاجتماعية للشركات والمنظمات – المواصفة القياسية ISO 26000 مرجع سابق.

٢ - نفس المرجع السابق.

٢-٤-١ <u>الميثاق العالمى للأمم المتحدة عام١٩٩٩</u>[١]: والتى دعت بمقتضاه الشركات للتحلى بروح المواطنة المؤسسية والمساهمة في التصدى لتحديات العولمة، والمشاركة التطوعية في التنمية المستدامة، وتضمن هذا الميثاق عشرة مبادئ في نطاق حقوق الإنسان ومعايير العمل وحماية البيئة ومكافحة الفساد. ولكن لا توجد معايير محددة للتعرف على مدى إلتزام الشركات بتنفيذ المبادئ العشر للميثاق العالمى.

٢-٤-٢ <u>إرشادات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية للشركات متعددة الجنسيات</u>:

صدرت في ٢٠٠١، وهى من أكثر أدوات المسئولية المجتمعية شمولاً، وتتمثل في التعليمات التى توجهها الحكومات للشركات عابرة القارات والتى تعمل في البلاد التى التزمت بهذه التوصيات، وتهدف التوصيات للتأكد من احترام الشركات للسياسات والنظم الاجتماعية السائدة في البلاد التى تعمل بها. وتغطى هذه التوجهات حقوق الانسان والإفصاح عن المعلومات ومكافحة الفساد والضرائب وعلاقات العمل والبيئة وحماية المستهلك والمنافسة.

٢-٤-٣ <u>الإعلان ثلاثى الاطراف للمبادئ المتعلقة بالشركات عابرة القارات والسياسة الاجتماعية لمنظمة العمل الدولية:</u>

صدر هذا الاعلان في عام ١٩٧٧ وذلك بهدف تشجيع المساهمة الإيجابية للشركات عابرة القارات في دفع عجلة التنمية. وتضمن هذا الاعلان المبادئ المتعلقة بالجوانب الاجتماعية لنشاط هذه الشركات، وتشمل رفع مستوى التشغيل في البلاد المضيفة، ومراعاة المساواة في المعاملة وإتاحة فرص التشغيل وتوفير الاستقرار للمشتغلين وتوفير ظروف مواتية للعمل والمعيشة والاهتمام بالعلاقات الصناعية. إلا أن هذه المبادئ غير إلزامية وتطبيقها تطوعى. وعُدلت المبادئ عدة مرات لتلائم مبادئ منظمة العمل الدولية، كما أطلقت المنظمة عامى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مبادرة جديدة للتأكيد على دورها المحورى في تشجيع الشركات عابرة القارات على الإلتزام بمبادئ الإعلان الثلاثى.

٢-٤-٤ <u>برنامج محاضرات البنك الدولى عن المسئولية المجتمعية للشركات وتأثيرها على تنافسية الشركات:</u>

ويقدم هذا البرنامج من خلال شبكة المعلومات الدولية نماذج المسئولية المجتمعية للشركات وتأثيرها على تنافسيتها، وهو برنامج تدريبى استفاد منه ٢٠ ألف مشارك في تسعين دولة.

٢-٥ <u>الأسباب المؤدية لظهور مفهوم المسئولية المجتمعية للشركات</u>

١ - اقترح الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان لأول مرة الاتفاق العالمي في خطابه أمام المنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد عام ١٩٩٩، وطالب بمقتضاه قادة الأعمال بالإنضمام إلى المبادرة الدولية- الاتفاق العالمي- التي تجمع الشركات بهيئات الأمم المتحدة ومنظمات العمل والمجتمع المدني لدعم المبادئ العشرة في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة.

هناك مجموعة من الأسباب التى أدت إلى الاهتمام بمفهوم المسئولية المجتمعية للشركات، يمكن حصرها باختصار في الآتى[١]:

أ- **تـزايد الضغوط التى تعرضت لها شركات القطاع الخاص وهى:**

- **ضغوط الرأى العام:** الذى يقارن بين حرص شركات القطاع الخاص على تعظيم أرباحها، وعدم مساهمتها فى قضايا المجتمع ومشكلاته، مقارنة بالإسراف في الانفاق على الحفلات والاعلانات... الخ.
- **ضغوط الحكومات:** التى ترفض الثراء الفاحش لشركات القطاع الخاص على حساب النقص في مستوى الرعاية الاجتماعية بالمجتمع، والعجز في الموازنة العامة للدولة، نتيجة تكلفة تمويل برامج حكومية لإصلاح ما أفسدته بعض شركات القطاع الخاص (كالتلوث).
- **ضغوط المسئولين والمهتمين بحماية البيئة:** حيث جاءت هذه الضغوط نتيجة للآثار البيئية السلبية الناتجة عن أنشطة بعض شركات القطاع الخاص مثل تلوث المياه والهواء والتربة، والتناقص المستمر في بعض الموارد الطبيعية مثل البترول والغاز وبعض الثروات المعدنية.
- **ضغوط المستهلكين:** نتيجة لزيادة وعى المستهلكين وعدد من المنظمات الدولية والإقليمية والقومية المعنية بحقوق المستهلكين والدفاع عنهم، فإنهم يطالبون المؤسسات والشركات بالمجتمع بتقديم سلع وخدمات بأسعار معقولة ذات جودة، وتقليل حجم المخاطر المصاحبة لها.
- **ضغوط العمال:** من أجل رفع مستوى الصحة والسلامة المهنية في بيئة العمل، وتحسين الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية والترفيهية لهم ولأسرهم.

ب- العولمـــة: تعتبر من أهم عوامل تبنى الشركات والمنظمات لمفاهيم المسئولية المجتمعية والحوكمة وغيرها من المفاهيم التى تتضمن فى طياتها معانى خاصة بالشفافية والافصاح وضرورة تحقيق العدالة والتكافل الاجتماعى والحفاظ على البيئة وتحقيق الاستدامة وغيرها حيث أصبحت العديد من الشركات الكبرى ومتعددة الجنسيات (Multinational companies (MNCs ترفع هذه الشعارات[٢]، وتركز فى حملاتها الترويجية على الاهتمام بحقوق الإنسان وخاصة الأقليات وضرورة توفير ظروف عمل آمنة لعمالها وعدم السماح بتشغيل الاطفال، بالاضافة لإهتمامها بالقضايا البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية

ج- تزايد الازمات والفضائح المالية والأخلاقية للعديد من الشركات العالمية وخاصة فى الأونة الأخيرة بعد الازمة المالية العالمية وما تمخض عنها من آثار اقتصادية واجتماعية وقضايا فساد ترتب عليها زيادة خسائر تلك الشركات وتكبدها أموالاً طائلة نتيجة التعويضات عن الإنتاج المعيب أو الإخلال بحقوق المستهلكين والعملاء، مما أدى الى تزايد الاهتمام بالشق الاجتماعى من أهداف أعمال تلك الشركات .

---

١ - مدحت محمد أبو النصر، المسئولية الاجتماعية للشركات والمنظمات – المواصفة القياسية ISO 26000 مرجع سابق.

٢ - حسين عبد المطلب الأسرج، تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مقال منشور في موقع العلوم القانونية، ص: ٥.

د- زيادة الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالفقـر وانخفاض مستويات المعيشة لبعض الفئات بجانب تفاقم معدلات البطالة، فبالرغم من أن تلك القضايا من مسئوليات الحكومات إلا أنه فى ظل تراجع الأوضاع الاقتصادية وتراجع دور الحكومات زاد الاهتمام بها من قبل القطاع الخاص الذي أصبح شريكاً اساسياً فى التنمية فى معظم دول العالم .

هـ - **التطورات التكنولوجية المتسارعة :**حيث فرضت تلك التغيرات على الشركات ضرورة الالتزام بتطوير وتحسين منتجاتها وتحديثها باستمرار، وتطوير مهارات العاملين بها وقدراتهم، وضرورة الأهتمام بأذواق المستهلكين والعملاء والتغيرات التى تطرأ عليها وتنمية مهارات متخذى القرار، خاصة فى ظل سيطرة الاقتصاد المعرفى وثورة المعلومات والمعرفة وتراجع الاهتمام برأس المال المادى على حساب زيادة الاهتمام برأس المال البشري والمعرفى[١].

ومن ثم فقد تغيرت معايير ومتطلبات النجاح والمنافسة فى ظل تغير البيئة العالمية وأصبح لزاماً على الشركات حتى تتمكن من المنافسة وتحقق البقاء فى السوق مضاعفة جهودها والسعى نحو بناء علاقات استراتيجية أكثر عمقاً مع العملاء والعاملين والشركاء والمساهمين وأصحاب المصالح ودعاة حماية البيئة والمجتمعات المحلية، إذ أن القدرة على تكوين وبناء تلك العلاقات من شأنه تكوين أساس لاستراتيجية جديدة تركز على جميع أفراد المجتمع حتى تتمكن الشركات من مواجهة التحديات المستمرة.

٢-٦ مبادىء المسئوليـة المجتمعية للشركات

هناك عدد من المبادئ التى تقوم الشركات التى تطبق المسئولية المجتمعية بإتباعها لتقييم أدائها وتشمل هذه المبادئ [2]:

١- قواعـد الآداء لتقييم الآداء الداخلى والخارجى للشركات وتتمثل فى الآتى :

أ- مبادئ عالم الأعمال (مبادئ سوليفان العالمية Global Sullivan Principles)، ميثاق غرفة التجارة الدولية بشأن التنمية المستدامة للتقييم الداخلى).

ب- مبادئ الميثاق العالمى للأمم المتحدة والمنظمات الحكومية (المبادئ الثلاثة حول الشركات المتعددة الجنسيات والسياسية والاجتماعية الصادرة عن منظمة العمل الدولية، مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الشركات متعددة الجنسيات، الميثاق العالمى).

١- حسين عبد المطلب الأسرج، تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مقال منشور في موقع العلوم القانونية، ص: ٥.

٢- لمزيد من التفاصيل حول هذه المبادئ يتم الرجوع إلى:

- عبد الله صادق دحلان، " المسئولية الاجتماعة للمؤسسات" ، مرجع سابق، ص٤.
- www.unglobal /compact. org
- www. Ethicaltrade. org
- www. oecd. org/daf/investment/guide Lines

جـ- قواعد مبادرة التجارة الأخلاقية (Account Ability).

د- قواعد المبادرات الصادرة عن المنظمات غير الحكومية (منظمة العفو الدولية في مسائل حقوق الإنسان في المؤسسات، ممارسات العمل الصادرة عن الأتحاد الدولى للنقابات الحرة، والأتحادات المهنية الدولية).

هـ- مبادئ وضعتها المؤسسات العالمية ذاتها (مثل مدونات السلوك الفردية وآليات التقارير والتقييم الداخلى والخارجى لأدائها).

و- مبادئ منظمة الصحة العالمية أو صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة (The United Nations Children's Fund) (UNICEF).

ويلاحظ أن هذه المبادئ والمبادرات لا تشكل نموذجاً عالمياً موحداً، ولا تفرض في حد ذاتها قيوداً أو إلتزامات على المؤسسات، بينما هى أنماط وسلوك عمل يتسم بالمرونة والتنوع حتى تسترشد بها الشركات في تحديد ما يلائمها ويتفق مع مصالحها وبرامجها. ويبين ما تبديه كل مؤسسة على حده تجاه عملائها من الأحترام التى تظهره في قواعد حقوق الإنسان وبما يساعدها في المنافسة في السوق الذى يتزايد فيه التسارع على إجتذاب العملاء والأسواق.

٢- <u>قواعد نظم الإدارة وإصدار الشهادات والمواصفات:</u>

تستخدم للقيام بإصدار الشهادات التى تفيد المسئولية المجتمعية للشركات وأغلبها خاصة بالبيئة، وهذه الشهادات تزيد من ثقة المتعاملين مع الشركة من أصحاب المصالح ومن أمثلتها[١]:-

- معايير الأتحاد الاوربى للعلامات البيئية. Eu Eco-Label
- نظم مراجعة الإدارة البيئية. Eco-Management and Audit
- مبادئ المسئولية المجتمعية فيما يتعلق بالعمالة. (Social Accountability 8000)

ويرى راشي أن المسئولية للشركات تقوم على مجموعة من المبادىء تتمثل فى [٢]:

(١) الحماية واعادة الإصلاح البيئى.

(٢) القيم والأخلاقيات.

(٣) المساءلة والمحاسبة.

(٤) تقوية وتعزيز السلطات.

(٥) الأداء المالى والنتائج.

(٦) مواصفات موقع العمل.

١- لمزيد من التفاصيل حول هذه المعايير يتم الرجوع إلى:
- http://www.ec.europa.eu/ environment/emas/activities
- http://www.ec.europa.eu/ environment/ecoabel/index

٢- مرجع سابق.

(٧) العلاقات التعاونيـة.

(٨) المنتجات والخدمات ذات الجودة.

(٩) الأرتباط المجتمعى.

كما لخص عرابة رابح ، بن داودية وهيبة هذه المبادئ في الآتى[1]:

(١) القابلية للمساءلة.

(٢) الشفافية.

(٣) السلوك الاخلاقى.

(٤) احترام مصالح الأطراف المعنية.

(٥) احترام سيادة القانون.

(٦) احترام المعايير الدولية للسلوك.

(٧) احترام حقوق الإنسان.

كما حدد آخرون هذه المبادئ في[٢]:

(١) إلتزام الشركات بتأمين احتياجات المجتمع من السلع والخدمات بالجودة العالية والأسعار المناسبة (الربح ليس الهدف الوحيد).

(٢) تطوير الموارد البشرية.

(٣) حماية البيئة.

(٤) المشاركة في الثروة (تخصيص جزء من موارد الشركة للأنشطة المجتمعية).

(٥) تخصيص المرافق وتقديم التسهيلات.

(٦) المسئولية المجتمعية (المسئولية المجتمعية تقع على عاتق المجتمع بكافة مكوناته)، أى يجب أن يكون الربح الاجتماعى هو الهدف وليس الربح المادى.

فى حين يرى أحمد الكردى[٣]، أن تشجيع إلتزام الشركات بتطبيق المسئولية المجتمعية، إنما يتأتى من الإلتزام بالمبادئ العشر للميثاق العالمى للأمم المتحدة، والذى يجب أن يوضع في استراتيجيات هذه الشركات. وقسم المبادئ العشر إلى أربعة مجموعات هى:

الأولى : حقوق الإنسان : وتشمل:

(١) دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دولياً واحترامها.

(٢) التأكد على عدم الاشتراك في انتهاكات حقوق الإنسان.

الثانية: معايير العمل:

١- عرابة رابح، (د) بن داودية وهيبة (د)، المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية، مرجع سابق

٢- عدنان على أبوسيتيته(د)، المسئولية الاجتماعية للشركات، مرجع سابق

٣- أحمد الكردى،.حول مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات، مرجع سابق

(١) القضاء على أشكال السخرة والعمل الإجباري.
(٢) احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في المساومة الجماعية.
(٣) القضاء على عمالة الأطفال.
(٤) القضاء على التمييز في مجال التوظيف.

الثالثة: المحافظة على البيئة: وتشمل:

(١) تشجيع اتباع نهج احترازي إزاء جميع التحديات البيئية.
(٢) الإضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسئولية عن البيئة.
(٣) تشجيع تطوير التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة ونشرها.

الرابعة: مكافحة الفساد وتشمل:

مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيها الإبتزاز والرشاوى

٢-٧ مزايا تبنى الشركات للمسئولية المجتمعية تجاه المجتمع

لاشك ان قيام الشركات التجارية بدورها الهام تجاه المسئولية **المجتمعية** يضمن الى حد كبير دعم المجتمع المحلى الذى تنشا بين جوانبه ومن ثم فان المسئولية المجتمعية مسألة مبادىء ومسئولية أخلاقية، اذ تتطور الشركة وتنمو بأمر المجتمع الذى تعيش بين جنباته وتستخدم موارده المادية والبشرية، ومن ثم فهى مسئولة تجاهه على الصعيد الاجتماعى وعلى صعيد حماية البيئة فى مقابل تحقق العديد من المنافع من أهمها تحقيق التقارب بينها وبين أفراد هذا المجتمع مما يمكنها من تحقيق اهدافه ويضمن لها الاستمرارية والبقاء[١].

ففي دراسة لجامعة هارفارد[٢] أثبتت أن الشركات التى تطبق مبادئ المسئولية المجتمعية نمت بمعدل أربعة أضعاف التى لم تتبنى هذا المفهوم، ويذكر " مايكل بورتر" صاحب نظريات التنافسية أن الشركات الناجحة بحاجة إلى مجتمع صحى، والمجتمع الصحى بحاجه إلى شركات ناجحة " أى أن البيئة التنافسية الناجحة تحتاج إلى شركات ناجحة " والعكس صحيح. فالمسئولية المجتمعية لا يمكن أن تقوم على قرارات أو قوانين ولكنها شعور بالمسئولية تجاه المجتمع.[٣]وقد أكدت الدراسات أيضاً أن هناك ارتباطاً طردياً بين تطبيقات المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص ورجال الأعمال وتعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد، حيث أن مشاريع المسئولية المجتمعية تساهم في رفع مستوى معيشة المجتمع والاقتصاد، وبناء المجتمعات وقدرتها البشرية والثقافية والمعرفية كما يعد أساساً في مدخلات تعزيز التنافسية للشركات، كما

١- فؤاد محمد عيسى، المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص فى مصر، دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسئولية المجتمعية للشركات، www.mop.gov.eg

٢- مركز دراسات وبحوث السوق والمستهلك، مؤتمر "المسئولية الاجتماعية للشركات عمل طوعى...أم واجب"، صنعاء، ٢٩-٣٠أكتوبر٢٠٠٨.

www.medadcenter .com/conferences

٣- مها محمد مصطفى الشال، المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص ورجال الاعمال، تجربة مصر وبعض التجارب الدولية، مرجع سابق ،ص٤٢١.

أن القيم الإخلاقية التى تحكم عمل الشركات تعمل على تحسين صورتها محلياً وإقليمياً ودولياً، وهو ما يعرف باصطلاح " المواطنة "

وتشير الاحصائيات إلى أن ٧٣% من قادة الأعمال في أوربا يؤمنون بأن الاهتمام بالمسئولية المجتمعية يساهم بشكل فعال في رفع القاعدة الإنتاجية. في الوقت الذى قام فيه حوالى ٢٧% من المستهلكين في ٢٥ دولة بمعاقبة الشركات التى تهمل دورها الإجتماعى[١].

من ناحية أخرى أشارت المؤسسة الكندية للأمريكتين من خلال موقعها الالكترونى www.focal.ca الى أن الفوائد التى يمكن أن تحققها الشركات ومنظمات الأعمال من وراء تبنيها للممارسات الخاصة بالمسئولية المجتمعية تمثلت فى[٢]:

- تحقيق إنتاجية أعلى للعاملين
- ولاء أكبر للعاملين
- رضا عالى للمستهلكين .
- انخفاض عدد الدعاوى القضائية .
- تحسين سمعة المنظمة وزيادة مبيعاتها.
- ارتفاع قيمة أسهم الشركة بما يعود بالإيجاب على المساهمين .
- تعزيز الحقوق الأساسية (الصحة ، التعليم ، حقوق العاملين ، وغيرها)
- تحسين العلاقة مع أصحاب المصالح .
- تحقيق التكيف المستمر مع البيئة .

كما أظهرت نتائج دراسة مقارنة لجامعة هارفارد عن التقييم المستمر للشركات إلى أن الشركات التى تولى اهتماماً بمختلف فئات المستفيدين قد حققت معدلات نمو فى التوظيف بلغ ثمانى مرات أعلى من الشركات التى تركز على المساهمين فقط، كما لاحظت دراسة أخرى التاثير السلبي للتقارير المنشورة عن السلوكيات اللاخلاقية واللاجتماعية على أسعارها ومؤشراتها فى البورصة [٣].

كما يري طارق راشى[٤] أن تبنى الشركة لممارسات اجتماعية يساهم في تحقيق رفاهية المجتمع، ويعزز لا محال من سمعتها وعلامتها التجارية ،كما أن ذلك سينمي درجة الرضا لدى الأفراد العاملين لديها،وتحسين العلاقة مع أصحاب المصالح، وبالتالي تحقيق الريادة وتدعيم تنافسيتها التي من شأنها أن

١- المرجع السابق، ص٤٢٠.

٢- فؤاد محمد حسين الحمدي، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الإجتماعية للمنظمات وإنعكاساتها على رضا المستهلك، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال (غير منشورة)، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة المستنصرية، الجمهورية اليمنية، ٢٠٠٣، ص١٨.

٣- عمر وصفى عقيلى،المنهجية المتكاملة لادارة الجودة الشاملة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠١، ص ص٧٩-٩٠

٤- طارق راشى ، دور تبنى مقاربة المسئولية الاجتماعية فى خلق وتدعيم ريادة وتنافسية منظمات الاعمال ، مرجع سابق.

تعزز وتضمن لها البقاء والإستمرارية،كما أن تبنى المنظمات للمسئولية المجتمعية فى شقها البيئى يؤدى إلى خفض التكاليف وتخفيض نسب التلوث وتقليل الضغوط وجذب المستثمرين .[١]

وعموماً يمكن القول أن أهم المزايا التى تعود على الشركات ورجال الأعمال نتيجة تبنى ممارسات المسئولية المجتمعية تتمثل فى الآتى:

١- تحسين سمعة الشركات ورجال الأعمال والتى تنبع من الكفاءة في الأداء، وتقديم الخدمات الاجتماعية، والثقة المتبادلة بين الشركات ورجال الأعمال وأصحاب المصالح، ومستوى الشفافية، ومدى مراعاتها للاعتبارات البيئية.

٢- عنصر جذب للموارد البشرية المتميزة خاصة بالنسبة للشركات عابرة القارات أو الشركات المحلية التى تستخدم تكنولوجيا حديثة.

٣- تسهيل الحصول على الائتمان المصرفى في ضوء ظهور مؤشرات أداء دولية رئيسية تؤثر على القرار الائتمانى للبنوك مثل مؤشر داوجونز للاستدامة[٢] والذى تم اطلاقه في عام ١٩٩٩، ومؤشر FTSE 4 Good[٣]، حيث أصبحت قرارات اقراض البنوك وقرارات الشراء للمستهلكين، وتوجهات الاستثمار لحملة الاسهم فى الوقت الراهن مرتبطة بأداء المؤسسة الاجتماعى والاقتصادى والبيئى من خلال مسئوليتها المجتمعية.

٤- رفع قدرات الشركات على الابتكار.

٥- حسن إدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية للشركات مثل الإلتزام بمعايير البيئة وقوانين العمل والمواصفات القياسية.

٦- زيادة المصداقية والثقة بين الشركة وعملائها وبينها وبين الحكومات مما يساعد الشركات في أداء نشاطها الاقتصادى.

٧- تحسين مناخ وبيئة العمل داخل الشركات من خلال بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف داخل الشركة.

٨- الحد من الصراعات المحتملة مع المستهلكين بشأن المنتجات أو الخدمات.

٩- الحفاظ على الموارد الطبيعية للشركات وتعزيز استدامة الخدمات البيئية مما يسهم فى الاستدامة الحيوية للشركة.

١- فؤاد محمد حسين الحمدي، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الإجتماعية للمنظمات وإنعكاساتهاعلى رضا المستهلك، مرجع سابق، ص٤٢.

2-www . sustainability- index. Com

يقيس هذا المؤشر الآداء المالى لأكبر ١٠% من قادة الاستدامة في العالم وهو يعنى بترتيب الشركات العالمية وفقاًلدرجة مراعاتها للابعاد الاجتماعية وللاعتبارات البيئية خلال ممارستها لأنشطتها الاقتصادية.

3- www. Fiste. Com/ induces /FTSE 4 Good _ index.jsp.

يقيس هذا المؤشر الآداء المالى للشركات التى تلبى معايير المسئولية للشركات المعترف بها عالمياً.

٢-٨ المسؤولية المجتمعية بين التأييد والمعارضة :

هناك العديد من الآراء التى ترى أن المسئولية المجتمعية للشركات شيئاً ضرورياً داخل فى نطاق عمل الشركة بما أنها جزء واحد ضمن المجتمع الذى تعيش فيه. بينما ترى آراء أخرى أن الإلتزام الاجتماعى له تكلفته العالية وأنه يتعارض مع الهدف الرئيسى للشركة، وهو تحقيق الأرباح، وعموماً يوضح الجدول رقم (٢-١) وجهات النظر المؤيدة لتقديم الشركة برامج للمسئولية الاجتماعية والاسانيد التى تركن اليها فى مقابل وجهات النظر المعارضة لهذه المسئولية والحجج التى تستند اليها.

جدول رقم (٢-١): الآراء المؤيدة والأخرى المعارضة للمسئولية المجتمعية

البيـــان	الآراء المؤيدة	الآراء المعارضة
	• ممارسة المسئولية المجتمعية للشركات عليها طلب قوى من الشركات التجارية والمستفيدة من البيئة والمجتمع، من منظور أوسع- وأشمل من الآثار المباشرة للأنشطة التجارية (أرباح قصيرة الآجل).	• المسئولية المجتمعية للشركات تصرفها عن دورها الاقتصادى الأساسى. • أنها مجرد ديكور تستخدمه الشركة لتحسين صورتها . • محاولة للتعرف على دور الحكومات في الشركات متعددة الجنسيات.
وجهات النظر	• أجمع معظم علماء الادارة بعدم قبول تنفيذ أى شركة أو منظمة لمشروعات تحقق أهداف تقليدية ممثلة في الأرباح فقط، وإنما عليها تحمل مسئوليتها نحو المجتمع والأفراد، لتحقيق التكيف والتوافق بين مشروعاتها والبيئة التى تعمل بها، بحيث لا تسبب ضرراً للمجتمع، بل تحقق عوائد حقيقية لأفراده.	• المسئولية المجتمعية تخرق قاعدة تعظيم الأرباح، وتحمل المنظمات والشركات تكلفة عالية، وتجعلها تلعب دوراً ليست هى المسئولة عنه، ولا خبره لها به. وهناك جهات أخرى مثل وزارات التضامن الاجتماعى والشئون الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية والجمعيات الأهلية الخيرية، هى المسئولة عن هذا الدور وخبيرة به.وأن قيام القطاع الخاص بالمسئولية المجتمعية سيجعله يقع في مشاكل كبرى بحكم عدم تخصصه وعدم كفاءته في تولى هذه المسئوليات. وهذا يعنى تصرفاً غير مسئول ويتسم بالقسوة على الشركات، لأنه يؤدى إلى التعرض للأحباط فيما بعد. وأن المديرين في المؤسسات الكبرى لا يدفع لهم أجر كى يكونوا أبطالاً أمام الجماهير والصحافة الشعبية، بل ليـــؤدوون مسئولياتهم نحو المؤسسات التى يقودونها.

تابع جدول (٢-١): الآراء المؤيدة والأخرى المعارضة للمسئولية الاجتماعية

البيـــــان	الآراء المؤيـــــدة	الآراء المعارضة
بعض الأسماء ووجهة نظرهم	• كارول رائد تحديد مفهوم المسئولية الاجتماعية، وسبق الحديث عنه. • عالم الإدارة بيتردراكر (١٩٧٧)، يرى أن المنشأة لا يكفيها إنجاز عملها بكفاءة فقط، بل عليها ألا تضر المجتمع المحيط بها وعلى إدارتها الاهتمام بالمشكلات الخطيرة بالمجتمع والاسهام في حلها، وأن مديرو المنظمات في المجتمع هم القيادة به، لذا يجب أن يتفاعلوا مع مشكلات المجتمع، وألا يحاولوا سلب السلطة من الحكومات بحجة القيام بدورهم الاجتماعى. * Paul Samuelson ويرى أن مفهوم المسئولية المجتمعية يمثل البعدين الاقتصادى والاجتماعى Carly Fiorina Fiorina (٢٠٠٣) فترى ان أهداف التنمية المجتمعية اعتبرت لسنوات أنشطة خيرية، باعتبار أن جودة الآداءالمؤسسى وفعل الخير هدفان منفصلان. وبدأت هذه النظرية في التغير، حيث استطاعت كثير من المنظمات في ضوء التنافس الشديد وتسارع التكنولوجيا والابتكار أن تدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في استراتيجية إدارة الأعمال من البداية. ولم يعد تقييم وبناء سمعة شركات القطاع الخاص يعتمد على مركزها المالى وربحيتها فقط. كما أصبح دور القطاع الخاص محورياً في عملية التنمية.	• ميلتون فريدمان، ويرى أن مهمة منشآت الأعمال هى تحقيق الأرباح فقط، وليست شركات خيرية، وليست الإدارة المناسبة لتوزيع الاحسان الاجتماعى، وهذا يتوافق مع المجتمع الحر، الذى سيتعرض للخطر لتبنى موضوع المسئولية المجتمعية للشركات. كما سيعرض المنشأة لتولى القوة والسلطة وصنع القرار في مجالات خارج المحيط الاقتصادى، يرجـــع تخصصهـــا للحكـــومة أو المؤسسات الأخرى، وهذا سيؤدى إلى حدوث خلل في توازن القوى بالمجتمع بين الشركات والحكومات والسلطات الأخرى.
	وادركت الشركات أنها غير معزولة عن مجتمعها وأيقنت ضرورة توسيع انشطتها بالاضافة إلى الانتاجية، وأن تهتم بهموم المجتمع والبيئة، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار الاضلاع الثلاثة التى عرفها مجلس الأعمال العالمى للتنمية المستدامة وهى: النمو الاقتصادى- التقدم الاجتماعى- حماية البيئة.	
	Robert Rich (٢٠٠٨) كتب في كتابه الرأسمالية الفائقة عن المسئولية المجتمعية، أن تطبيقها بشكل صحيح سيساهم في تصحيح مسار الديمقراطية في الولايات المتحدة الامريكية، وسيحول الرأسمالية من طاغية إلى رأسمالية فائقة لها دور اجتماعى وانسانى حقيقى في خدمة المجتمع وتنميته إجتماعياً واقتصادياً. وأشار إلى الشركات التى تقـوم ببرامج المسئولية المجتمعية لتحقيق أهداف غير أخلاقية وتشتيت الرأى العام عن الأضرار والمخاطر البيئية الناتجة عن مشروعاتها التجارية مثل شركة بريتش بتروليوم أو المخاطر الصحية الناتجة عن الوجبات السريعة التى تحتوى على نسبة عالية من الدهون (ماكدونالدز).	

تابع جدول (٢-١): الآراء المؤيدة والأخرى المعارضة للمسئولية الاجتماعية

البيـان	الآراء المؤيدة	الآراء المعارضة
	• محمد اسماعيل (٢٠١٢). أكد على ضرورة إلتزام الشركات بتقديم مشروعات تساهم في خدمة المجتمع وتنميته، من الناحية الأخلاقية، مقابل التكلفة الاجتماعية التى يتحملها المجتمع والاضرار الناتجة عن أنشطة هذه الشركات كالتلوث (السيارات)، زيادة الوزن (المياة الغازية)، أمراض القلب والسرطان (التبغ)، أمراض السمنة والكلوسترول (الوجبات السريعة). • محمد إبراهيم (٢٠٠٥)، رصد الأسباب والحجج لضرورة إلتزام المنظمة لمسئولياتها المجتمعية مثل تعزيز وتحسين المجتمع الذى تعمل به المنظمة، اخلاقيات العمل الاجتماعى، زيادة فرص الربحية والبقاء أمام المنظمات الأخرى، والمحافظة على العملاء الحاليين، وكسب عملاء جدد، وتحسين صورة وسمعة وشهرة المنظمة، تجنب التصادم مع اللوائح والنظم الحكومية، وتحسين قيمة أسهم المنظمة في الاجل الطويل، نظرا لقلة مخاطر الاستثمار.	

المصدر: طارق راشى ، دور تبنى مقاربة المسئولية الاجتماعية في خلق وتدعيم زيادة وتنافسية منظمات الاعمال، المؤتمر العلمى التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامى (النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي)، اسطنبول- ٩-١٠ سبتمبر ٢٠١٣.

٢-٩ عناصر المسئولية المجتمعية:

تتمثل أهم عناصر المسئولية المجتمعية كما يرى بعض الباحثين ، وكما يوضحها الجدول رقم (٢) الى :

جدول (٢-٢): عناصر المسئولية المجتمعية والتى تتمثل فى :

مسلسل	أسم الباحث	عناصر المسئولية الاجتماعية
١	سيد أحمد عثمان (١٩٨١)	(١) الاهتمـام (٢) الفهـــــــم (٣) المشاركة
٢	حامد عبد السلام زهران	(١) الرعـــايــة (٢) الهـداية (٣) الاتقـان
٣	بيرمان Berman (١٩٩٧)	(١) وعى اجتماعى وسياسى. (٢) احساس بالترابط الوثيق. (٣) الصرف على اساس أخلاقى. (٤) سلوك اجتماعى هـادف. (٥) تكامـل العقـل. (٦) مشاركة فعالة.

المصدر: مدحت محمد ابو النصر، المسئولية الاجتماعية للشركات والمنظمات، المواصفة القياسية٢٦٠٠٠ ISO ، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة ، ٢٠١٥.

٢-١٠ <u>أنواع المسئولية المجتمعية</u>: يمكن تقسيم أنواع المسئولية المجتمعية كما يوضحها جدول (٣) إلى.

جدول (٢-٣): أنواع المسئولية المجتمعية

المسلسل	أنـواع المسئولية المجتمعية
الأول	نوعيـن هما: (١) المسئولية المجتمعية الفردية. (٢) المسئولية المجتمعية المؤسسية.
الثانىSteiner & Miner (١٩٧٧)	تقسم المسئولية المجتمعية لنوعين هما: (١) المسئولية المجتمعية الداخلية: وتتمثل في إسهام المنظمة في تنميـة وتطوير قدرات العاملين بها ووقايتهم من مخاطر بيئة العمل، وتحسين مستوى معيشتهم. (٢) المسئولية المجتمعية الخارجية: ويقصد بها إسهام المنظمة في تحسين أحوال أسر العاملين وفي المشاركة في تنمية وخدمة المجتمع.
الثالث هرم كارول Archie.B.Carroll (١٩٩١)	أربعة أنواع للمسئولية المجتمعية هى: (١) المسئولية الخيرة (الخيرية). (٢) المسئولية الاخلاقية. (٣) المسئولية القانونية. (٤) المسئولية الاقتصادية.

المصدر: جمعت من :

(١) مدحت محمد ابو النصر، المسئولية الاجتماعية للشركات والمنظمات، المواصفة القياسية٢٦٠٠٠ ISO ، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة ، ٢٠١٥. (٢) عرابة رابح و بن داودية وهيبة، المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية – عرض تجارب بعض الشركات العالمية ، مداخلة ضمن " المحور الثامن: عرض تجارب الدول ومنظمات الأعمال الرائدة والحائزة على جوائز المسؤولية الاجتماعية، ملتقي المسئولية المجتمعية – اتحاد الغرف التجارية -المملكة العربية للتنمية السعودية، مارس ٢٠١٥.

٢-١١ <u>أبعـاد المسئولية المجتمعية للشركات</u>:

اختلف الباحثون في تحديد ابعاد المسئولية المجتمعية للشركات ورغم ذلك فهناك نقاط اساسية أتفق عليها كأبعاد للمسئولية المجتمعية وتتمثل فى:[١]

١- المسئولية تجاه المالكين وحملة الأسهم، وتتمثل في تحقيق الأرباح.

٢- المسئولية تجاه أصحاب المصالح، وتركز على ضرورة تلبية أهداف الأطراف ذات الصلة من مستهلكين وعاملين ومجهزين وموزعين وغيرهم.

٣- المسئولية تجاه المجتمع والبيئة بشكل عام.

من ناحية اخرى فإن االمسئولية المجتمعية للشركات ومنظمات الأعمال عموماً تحمل في مضمونها بعدين أساسيين هما:

<u>أ. البعد الداخلى</u> ويركز على الأداء الاجتماعى المسئول تجاه العاملين بالمنظمة.

١ – طارق راشى (د)، مرجع سابق.

ب. **البعدالخارجى** يهتم بالدور الاجتماعى والمبادرات التى تتبناها المنظمة نحو المجتمع والبيئة الخارجية.

كما يحدد جاسم الجاسم أبعاد المسئولية المجتمعية فى ثلاثة أبعاد هى[١]:

(١) البعد الاجتماعى: ويتضمن تحسين الظروف المعيشية للعاملين والمساهمين والمجتمع المحلى بشكل عام.

(٢) البعد الاقتصادى: ويعنى تحسين الإنتاج وتوفير السلع والخدمات.

(٣) البعد البيئى: ويتضمن الحفاظ على البيئة وعدم الأضرار بها.

٢-١٢ استراتيجيات تعامل المؤسسة مع المسئولية المجتمعية والبيئية:

هناك مجموعة من الاستراتيجيات التى تعتمد عليها الشركة فى تقديمها للمسئولية المجتمعية تتمثل في الشكل التالى:

شكل (٢-٢): استراتيجيات إلتزام الشركات تجاه المسئولية المجتمعية والبيئية

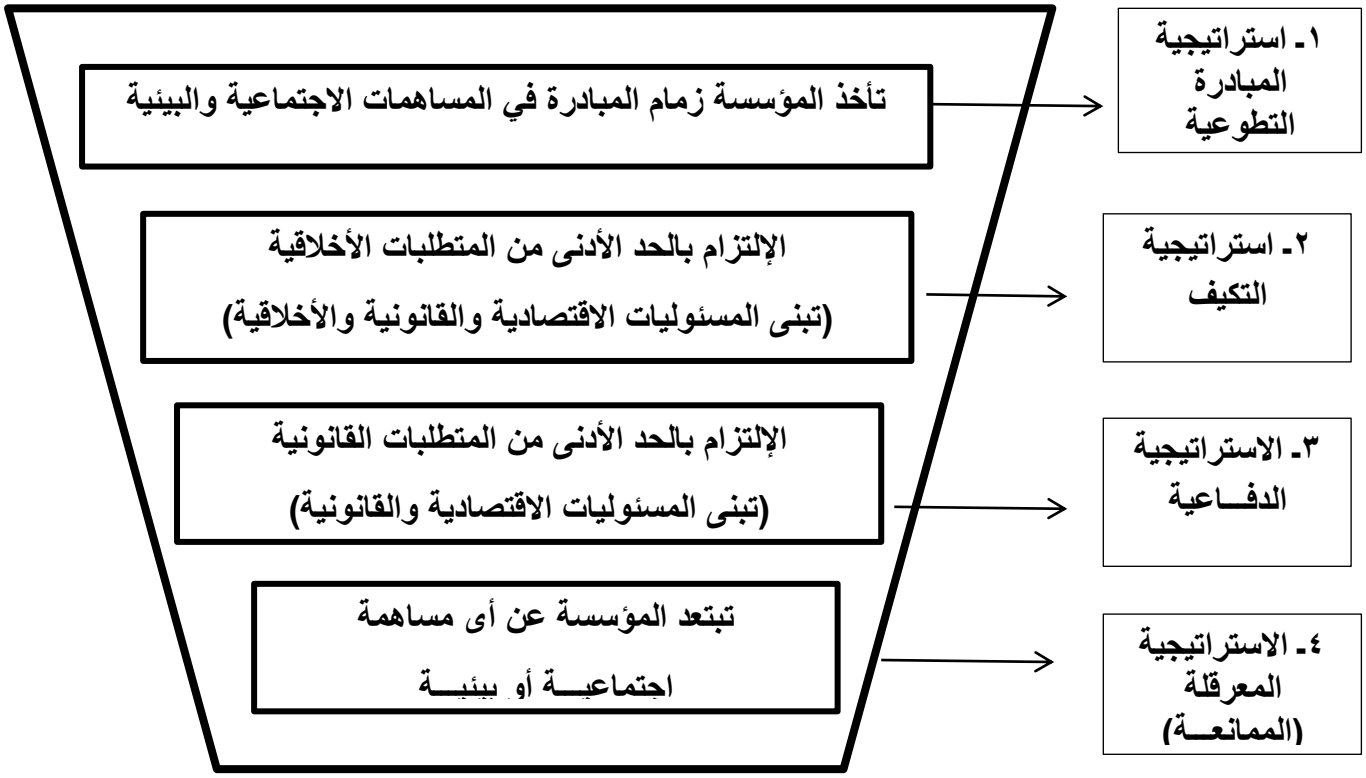

المصدر: طارق راشى، دور تبنى مقاربة المسئولية الاجتماعية في خلق وتدعيم زيادة وتنافسية منظمات الأعمال، المؤتمر العلمى التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامى (النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي)، اسطنبول- ٩-١٠ سبتمبر ٢٠١٣.

١ – جاسم الجاسم، ضرورة تطوير مفهوم المسئولية الاجتماعية، موقع الانترنت جوجل (المسئولية المجتمعية للشركات).

٢-١٣ مؤشرات قياس المسئولية المجتمعية :هناك مجموعة من المؤشرات التى تضم بعض المبادئ والمعايير الأخرى التى لا ترتبط مباشرة بالمسئولية المجتمعية للقطاع الخاص ورجال الأعمال إلا أنها تقيس بعض العناصر الخاصة والموجهة للمسئولية وتضم[١]:

٢-١٣-١ التعليمات الدولية لحقوق الإنسان للشركات، وشهادات الايزو: ومن أمثلة بعضها :

١- نموذج لندن الاسترشادى (London Bench marking Model)

ويعتمد على قياس الاستثمار فى المجتمع من قبل فريق العطاء الاجتماعى لست شركات عالمية بهدف قياس الفائدة التى تعود على المجتمع والشركات على حد سواء من تنفيذ المشاريع التنموية والتطوعية، كما انه يأخذ الاعتبارات البيئية واحتياجات المجتمع في الأعتبار، وهو يقيس أداء الاستثمارات المتعلقة بالمجتمع، وتقديم أفضل الممارسات للاسترشاد بها في هذا المجال.[٢]ومن أهم الدول المستخدمة للنموذج (استراليا، كندا، المانيا والولايات المتحده الامريكية) ، ومن أهم الشركات التى تستخدمه (فودافون وماركس آند سبنسر).

ووفقاً لهذا النموذج تم تقسيم ممارسات المسئولية المجتمعية للشركات الى أربعة مستويات هى:

أ . **المستوى الأول:** "أساسيات العمل المؤسسي" وفيها تقوم الشركة بالأعمال والأنشطة الأساسية التى تهدف إلى تحقيق الهدف من إنشاء الشركة وتلبية احتياجات المجتمع من السلع والخدمات المختلفة بتكلفة معقولة وبطريقة مقبولة اخلاقياً واجتماعياً وبيئياً.

ب . المستوى الثانى " المبادرات التجارية فى المجتمع " وهى عبارة عن مجموعة من الأنشطة التى تقوم بها الشركة من أجل تدعيم نجاحها بشكل مباشر وتعزيز الهوية الخاصة بها وذلك من خلال قيام الشركة بشراكة مع الجمعيات والمنظمات الخيرية بالمجتمع .

جـ - المستوى الثالث : الاستثمار فى المجتمع، وفى هذه المرحلة تقوم الشركة بعمل شراكة استراتيجية طويلة الأجل مع المجتمع تتناول فيها مجموعة محدودة من القضايا الاجتماعية التى تختارها الشركة من أجل حماية مصالحها على المدى البعيد وتحسين سمعتها.

د . المستوى الرابع : العطاء الاجتماعى وهو عبارة عن المساهمة بشكل موسع فى مشروعات وأنشطة اجتماعية وتنموية تطوعية تخدم المجتمع وتلبى احتياجات المواطنين وذلك من خلال اشتراك الموظفين والعملاء والموردين وغيرهم.

ونستنتج مما سبق أن المستوبات الأول والثانى والثالث يحققون فوائد وأرباح للشركات أعلى فى المستوى من المستويات الآخرى حيث تكون المشاركة مخصصة لغرض أو بدافع خيرى وإنسانى محدد

١- شيماء عبد القادر سيد عبد القادر احمد، المسئولية الاجتماعية لشركات قطاع الأعمال العام فى التخطيط لتحقيق التنمية البشرية، دراسة مطبقة على شركة المقاولون العرب، رسالة ماجستير، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، قسم التخطيط الاجتماعى، القاهرة ٢٠١٦

٢- نهال المغربل، ياسمين فؤاد، " المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر"، مرجع سابق، ص ص ١٠-١٢.

ولكنها مصممة كجزء لا يتجزأ من أهداف وأساسيات العمل المؤسسى للشركة، بينما المستوى الرابع يمثل قمة العطاء والاجتماعى .[1]

٢-١٣-٢ مؤشر معايير البيئة والمجتمع والحوكمة للشركات [2] الهندية في يناير ٢٠٠٨

(Environmental, Social and Governance Index) (ESG)

وهو يستند إلى عدة افتراضات منها أن تقييم الشركات يتم وفقاً للقواعد المالية بالأضافة إلى بعض المعايير البيئية والاجتماعية الأخرى (تحقيق مصالح كل المتعاملين معها) أى ليس حملة الأسهم ولكن العاملين بالشركات وعملائها وموردیها بالإضافة إلى المجتمع ككل وذلك في الأجل القصير والطويل، وقد غطى هذا المؤشر العديد من القطاعات مثل المواد الخام (٢٣,٨%)، تكنولوجيا المعلومات (١٦,٥%)، الوساطة المالية (١٤,٧%)، والسلع الاستهلاكية (٩,٠%)، السلع الكمالية (٨,٨%)، الصحة (٨,٦%)، الصناعة (٦,٣%)، الطاقة (٥,٩%)، المرافق (٣,٩%) والاتصالات (٢,٤%).ويمر تقدير هذا المؤشر بثلاث مراحل وهى:

المرحلة الأولى: الشفافية والكشف (٥٠% لمؤشرات الحوكمة، ٥٠% للمؤشرات البيئية).

المرحلة الثانية: التحليل النوعى لمؤشرات الحوكمة والمؤشرات البيئية والاجتماعية.

المرحلة الثالثة: استقصاء للتأكد من رغبة الشركات في مزيد من الافصاح والشفافية.

٢-١٣-٣ مؤشر داوجونز للاستدامة المالية العالمى Dow Jones Sustainability Index

وتم إطلاقه عام ١٩٩٩ ويهدف لخلق بيئة استثمارية طويلة الاجل تساهم فى ايجاد الفرص المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية داخل المجتمعات ويقدم المؤشر أول ٢٥٠ شركة من أكبر ٢٥٠٠ شركة مسجلة فى مؤشر داوجونز العالمى للأوراق المالية وذلك باستبعاد الشركات التى تدر دخلاً من التبغ والكحول والأسلحة وغيرها، وتستند منهجية المؤشر إلى معايير تغطى جميع الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ويتم اعطاء الشركات درجات لاستدامتها وفقاً لتطبيقها لتلك المعايير.

٢-١٣-٤ مؤشر الأسواق المالية التابع للفاينشيال تايمز والذى تصدره سوق الفايننشيال تايمز المالية (The Financial Times Stock Exchange)[3]الخاص بالمعايير البيئية ومبادئ حقوق الإنسان، بالإضافة إلى مبادرات محددة لقطاع معين مثل الخدمات المالية (Equator Principles والتى

١- مجلس الوزراء، مركز دعم واتخاذ القرار، المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها فى التنمية، تقرير شهرى، السنة الخامسة، العدد٥٧ سبتمبر ٢٠١١ ، ص ص٥-٧

٢- مهـا محمد مصطفى الشال، المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص ورجال الأعمال، تجربة مصر وبعض التجارب الدولية المؤتمر العلمى السنوى الثالث عشر لاكاديمية السادات والعلوم الادارية " التوجهات الاستراتيجية للمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية" ، القاهرة ٢٧/٢٦ أبريل ، ٢٠٠٩ ، ص٤٣٥.

٣- مروة محمد عبد الله مصطفى ، المسئولية الاجتماعية وأثرها على الأداء المالى للشركات، دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠١٣ ص ص٢٤،٢٥

تم إطلاقها في ٢٠٠٣ ومراجعتها في ٢٠٠٦ وهى توفر إطار عمل لمعالجة المخاطر البيئية والاجتماعية في تمويل المشروعات.

ويتضح من عرض هذه المؤشرات أنها تهتم بمحاور التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. حيث تمثل مبادئ وقواعد المسئولية المجتمعية بالمحور الاجتماعى، وقواعد ومبادئ نظم الادارة وإصدار الشهادات والمواصفات بالمحور البيئى، أما باقى المؤشرات فترتبط بالمحور الاجتماعى والاقتصادى والبيئى للتنمية. وتلك المؤشرات أصبحت مطلب رئيسى وأساسي لتنافسية الشركات المسئولة والعمل على حفز رجال الأعمال على مستوى الدول نحو الاعتراف بإيجابية العلاقة الثنائية بين الاستثمار والمجتمع[١].

٢-١٤ معايير وطرق قياس المسئولية المجتمعية:

هناك عدد من المعايير التى تقيس الدور الاجتماعى للشركات[٢] سواء داخل الشركة أو خارجها، ويتم مقارنة هذه المعايير عبر فترة من الزمن للوقوف على تطور الأداء، أو مقارنتها بأداء شركات مماثلة في المجتمع... وهكذا. وتتمثل بعض هذه المعايير فيما يلى:

٢-١٤-١-١معايير قياس حجم الإسهام الاجتماعى للشركة تجاه العاملين ومنها :

(١) معيار قياس الدخل النقدى للعاملين بالشركة: ويتضمن الأجور والمرتبات والمكافآت والحوافز النقدية للعاملين خلال فترة زمنية معينة.

معيار قياس الدخل النقدى للعاملين = المرتبات والأجور + المكافآت والحوافز النقدية / عدد العاملين

٢-١٤-١-٢معايير قياس مساهمة الشركة في رفع مستوى مهارة وكفاءة العاملين فيها:

ويوضح حجم انفاق الشركة على تعليم وتدريب وتثقيف العاملين بها لرفع مستواهم العلمى والتقنى.

معدل نصيب العامل= تكلفة مساهمة الشركة في تكاليف التدريب والتطوير / اجمالى قيمة المرتبات والأجور للعاملين

(٢)معيار توفير الأمن الصناعي للعاملين بالشركة ويحسب من خلال :

مؤشر القياس = عدد الحوادث السنوية / عدد ساعات العمل الفعلية السنوية

(٣)معيار قياس استقرار حالة العمل بالشركة ويتضمن :

---

١ - عرابة رابح، بن داودية وهيبة، مرجع سابق.

٢– عرابة رابح (د)، بن داودية وهيبة (د)، مرجع سابق.

مدى استقرار حالة العمل بالشركة = عدد العاملين تاركى الخدمة سنوياً / إجمالى عدد العاملين

(٤)معيار حصة العامل في الأرباح السنوية للشركة:

متوسط حصة العامل في الأرباح = قيمة الأرباح السنوية للعاملين / عدد العاملين

٢-١٤-١-٣ معيار قياس تكلفة أنشطة تحسين خدمات العملاء ويتم حسابها من خلال:

(١) معيار قياس نفقات الشركة على الأبحاث لتطوير منتجاتها وخدمة العملاء:

متوسط الإنفاق على تحسين الخدمة أو المنتج أو العميل = نفقات أبحاث تطوير وتحسين جودة المنتج أو الخدمة / إجمالى تكاليف الأنتاج أو الخدمات

(٢) معيار قياس دور الشركة في الرد على استفسارات ومشاكل العملاء:

نسبة عدد المشكلات التى استجابت لها الشركة = عدد المشكلات التى عالجتها الشركة واستجابت لها / إجمالى عدد المشكلات المقدمة من العملاء والمستهلكين

٢-١٤-١-٤ معايير قياس تكلفة حجم الإسهام الاجتماعى للشركة تجاه المجتمع وحماية البيئة وتتمثل فى:

(١) معايير قياس مساهمة الشركة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والثقافية والرياضية والمشاركة في المجالات التعليمية والصحية، واحتياجات أفراد المجتمع المحلى بشكل عام وتحسب من خلال:

معدل تكلفة الإنفاق = تكلفة مساهمة الشركة في الأنشطة الاجتماعية بالمجتمع / إجمالى التكاليف الاجتماعية للأنشطة الاجتماعية للشركـة

(٢) معيار قياس مساهمة الشركة في توفير فرص عمل جديدة:

معدل التشغيل بالشركة = عدد العاملين المعينين بالشركة سنوياً / إجمالى عدد القوى العاملة بالدولة

(٣) معيار قياس مساهمة الشركة في الحفاظ على البيئة المحيطة:

معدل إنفاق الشركة على البيئة= تكلفة مساهمة الشركة في الحفاظ على البيئة المحيطة / إجمالى ميزانية الأبحاث والتطوير للشركات بالمنطقة

٢-١٤-١-٥ معيار قياس مساهمة الشركة في تطوير وتحسين البنية التحتية في المنطقة المحيطة:

معدل مساهمة الشركة = تكلفة مساهمة الشركة في تطوير وتحسين البنية التحتية / إجمالى تكاليف مساهمة الشركات العاملة في المنطقة

كما يمكن تقسيم طرق قياس المسئولية المجتمعية كما يلى:

(أ) المسئولية االمجتمعية تجاه العاملين:

(١) ما يخص العامل= عدد المستفيدين من مساهمة الشركات÷ إجمالى عدد العاملين.

(٢) معدل نصيب العامل= تكلفة التدريب والتطوير ÷ إجمالى المرتبات والأجور.

(٣) معدل الخطر = عدد الحوادث السنوية ÷ عدد ساعات العمل السنوية.

(٤) معدل دوران العاملين = عدد تاركى الخدمة سنوياً ÷ إجمالى عدد العاملين.

(٥) متوسط حصة العامل = قيمة الأرباح السنوية الموزعة للعاملين÷ إجمالى عدد العاملين.

(ب) المسئولية االمجتمعية تجاه العملاء والمستهلكين:

(١) متوسط الانفاق= نفقات البحث والتطوير÷ إجمالى تكاليف الإنتاج.

(٢) نسبة استجابة الشركة= عدد شكاوى العملاء المعالجة ÷ إجمالى التكاليف الاجتماعية.

(ج) المسئولية االمجتمعية تجاه البيئة والمجتمع:

(١) معدل تكلفة الانفاق= تكلفة المساهمة المجتمعية÷ إجمالى التكاليف المجتمعية التى ساهمت الشركة بها.

(٢) معدل الإنفاق= تكلفة مساهمة الشركة في الحفاظ على البيئة المحيطة÷ اجمالى ميزانية بحوث الشركات لتطوير المنطقة.

(٣) معدل الانفاق= تكلفة مساهمة الشركة في تحسين البنية التحتية÷ اجمالى مساهمة الشركات العاملة بالمنطقة.

٢-١٥ عوامل نجاح الشركات أو المؤسسات فى أداء مسئوليتها المجتمعية :

يرتبط نجاح الشركات في تبنى مفهوم المسئولية المجتمعية بالعديد من العوامل منها[١]:

(١) ضرورة الإيمان بقضية المسئولية المجتمعية نحو المجتمع.

(٢) تحديد الشركة لرؤية واضحة نحو دورها الاجتماعى الذى ستتبناه، والقضية التى ستهتم بعلاجها.

(٣) تخصيص الشركة لمسئول متفرغ لهذا النشاط، وتحديد الأهداف والخطط المستهدفة له.

(٤) الحرص على تقديم البرامج المرتبطة بالأهداف بإداء قوى وجودة عالية.

(٥) حسن إدارة الجوانب الاجتماعية التى تظهر أثناء القيام بالنشاط الاقتصادى للشركات، وتتمثل في احترام قوانين العمل وتطبيق المواصفات القياسية والإلتزام البيئى.

وهناك دراسة أخرى تؤكد أن نجاح قيام الشركات بدورها في المسئولية المجتمعية إنما يعتمد على إلتزامها بثلاثة معايير هى[٢]:

أ – الإحترام والمسئولية، بمعنى إحترام الشركة للبيئة الداخلية (العاملين) والبيئة الخارجية (أفراد المجتمع).

ب – دعم المجتمع ومساندته .

جـ– حماية البيئة، سواء بالإلتزام بتوافق المنتج الذى تقدمه الشركة للمجتمع مع البيئة، أو من حيث المبادرة بتقديم ما يخدم البيئة ويحسن من الظروف البيئية فى المجتمع ومعالجة المشاكل البيئية المختلفة.

وأيضاً لابد من الأخذ فى الإعتبار مواصفة الأيزو ٢٦٠٠٠ وهى معيار توجيهى طوعى تم وضعه من قبل المنظمة الدولية للمعايير بشأن المسئولية المجتمعية للمؤسسات. وهو لا يتناول الشركات فقط، بل جميع أنواع المؤسسات بصرف النظر عن نشاطها وحجمها وموقعها، فضلاً عن الحكومات، بصرف النظر عن مرحلة نمو دولها[٣].

ولا تعد مواصفة الأيزو ٢٦٠٠٠ معياراً للنظم الإدارية، ويوضح نص المعيار صراحة إن هدف المعيار ليس أغراض الأعتماد أو الاستخدام التنظيمى أو التعاقدى ولا يناسب أى منهما. وإن أى عرض للتصديق، أو أى مطالب للإعتماد بمواصفة الأيزو ٢٦٠٠٠ يعد تحريفاً للقصد والهدف من هذا المعيار الدولى وإساءة لإستخدامه، حيث أنه لا يتضمن أية اشتراطات، أى شهادات مثل هذه تكون متوافقة مع هذا المعيار الدولى، ومن ثم فإن الهدف منه إعطاء التوجيهات بشأن حوكمة المؤسسات، وحقوق الإنسان، وممارسات العمل، والبيئة، وممارسات التشغيل العادلة، دمج المسئولية المجتمعية فى

١- عرابة رابح (د)، بن داودية وهيبة (د)، مرجع سابق.

٢- أحمد الكردى، مرجع سابق.

٣- منظمة العمل الدولية، اتحاد الصناعات المصرية، المسئولية الاجتماعية للجميع " دليل لمنظمات أصحاب العمل "، بدون تاريخ، ص ١٦. WWW. Ilo. Org. cairo

المنظمة، وقد تم إطلاق مواصفة الأيزو ٢٦٠٠٠ فى تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠١٠، وتخضع حالياً لمراجعة منتظمة كل خمسة أشهر، بدأت من يوم ٥/ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٣.

وتعرف المواصفة الدولية "الأيزو ٢٦٠٠٠" المسئولية المجتمعية على أنها "مسئولية المنظمة عن الآثار المترتبة جراء قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة من خلال سلوك تميزه الشفافية والأخلاقية".

٢-١٦ معوقات تحقيق المسئولية المجتمعية

أشار على ليله (٢٠٠٩)[١] إلى أن المسئولية المجتمعية في المجتمعات المعاصرة تعيش في أزمة وأبعادها هى:

(أ) غياب ثقافة المسئولية المجتمعية:

حيث ينظر للمسئولية المجتمعية على أنها موازنة بين الواجبات والحقوق. فالمواطن يجب أن يدرك واجباته وحقوقه، بالإضافة للقيم التى تحفز على القيام بالمسئولية المجتمعية. ودور الثقافة هى دفع كل الأطراف للوفاء بالتزاماتهم نحو المجتمع. وهناك بعض المحددات التى تضعف ثقافة المسئولية مثل المجتمعية الأمية، وعدم الاتفاق على المفاهيم والمعانى الثقافية للمسئولية المجتمعية. فالبعض يدركها على أنها واجبات على المواطنين ينبغى الوفاء بها، والبعض الآخر يدركها كحقوق للمواطنين على الدولة أن تقوم بها. ومن هنا يأتى عدم الاتفاق الثقافى بين مختلف أطراف المسئولية المجتمعية.

(ب) إنهيار مؤسسات التنشئة الاجتماعية:

بالرغم من تأهيل بعض المؤسسات على القيام بدور في المسئولية المجتمعية، إلا أنها تواجه حالة من الانهيار في الأسرة والمؤسسة التعليمية والإعلام وحتى تنظيمات المجتمع المدنى.

(ج) عدم وفاء الفاعلين بمسئولياتهم الاجتماعية:

وأبرز هؤلاء الفاعلين هم الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى. فالدولة أصبحت عاجزة في عصر العولمة عن الاعتراف بحقوق البشر في المجتمع والعمل على إشباع حاجاتهم بما يؤمن حصولهم على حقوقهم. والقطاع الخاص يهتم بحقوقه في المجتمع دون الاهتمام بواجباته نحوه. أما المجتمع المدنى فلا يقوم بمسئولياته المجتمعية كاملة نتيجة لقيود الدولة على حركته، فهو متهم بموضوع مصادر وقيمة التمويل، وأيضا متهم بتدريب المواطنين على الخروج على الدولة وزعزعة الاستقرار الاجتماعي، وعدم اتساق أدائه مع متطلبات النزعة الأبوية.

١- علي ليلة، النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع ، قضايا التحديث والتنمية المستدامة ، الكتاب الاول، دار المنهل للطبعة والنشر، القاهرة ، ٢٠١٥.

٢-١٧ نتائج الدراسات السابقة في مجال المسئولية المجتمعية:

هناك العديد من الدراسات التى دارت حول المسئولية المجتمعية للشركات وتناولتها من اكثر من زاوية فمعظم الدراسات تناولت المسئولية الاجتماعية من الزوايا المالية والمحاسبية، والبعض منها تناولها من الناحية البيئية، وبعضها تناولها من حيث دورها مع العاملين فى الشركات وهكذا، ونستعرض فى هذا الجزء الدراسات التى تناولت المسئولية الاجتماعية من وجهة نظر تأثيراتها المختلفة على التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة، كما ركزت الدراسة على الدراسات الجديثة التى بدأ تناول المسئولية الاجتماعية فيها بشكل أشمل وأكثر موضوعية ، وفيما يلى أهم تلك الدراسات:

دراسة (**Omojowo، Oginni, ٢٠١٦**)[١] تهدف إلى التعرف على دعم الصناعة في دول جنوب الصحراء الأفريقية للتنمية المستدامة بالتطبيق على دولة الكاميرون, وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك أهتمام شديد من قبل الشركات العاملة في قطاع الصناعة في الدول محل الدراسة بممارسة المسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة, كما انتهت الدراسة إلى ضعف العلاقة بين ممارسة المسئولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة في الكاميرون نتيجة لتركيز القانون والسياسات الخاصة بالممارسات المستدامة على الشركات الكبرى.

دراسة (**شيماء أحمد,٢٠١٦**)[٢] والتى هدفت إلى تحديد صور المسئولية الاجتماعية بشركة المقاولون العرب كنموذج لشركات قطاع الأعمال العام فضلاً عن تحديد مدى إلتزام الإدارة العليا للخدمات بالشركة بالتخطيط لبرامج وخدمات الرعاية الاجتماعية للعاملين, قد توصلت الدراسة إلى أن تعدد صور المسئولية الاجتماعية التي تتمثل أبرزها في المسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع, والمسئولية الاجتماعية تجاه العاملين, وكذلك المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء يضاف إلى ذلك المسئولية الاجتماعية تجاه البيئة, كما توصلت الدراسة إلى إلتزام الإدارة العليا للخدمات بالتخطيط لبرامج وخدمات الرعايا الاجتماعية وذلك بمعدل مرتفع من وجهة نظر المسئولين وبمعدل متوسط من وجهة نظر المستفيدين.

أما دراسة (**جمال والضمور, ٢٠١٥**)[٣] فقد استهدفت التعرف على تقييم المستهلكين لمدى ممارسة شركات الاتصالات الخلوية في الأردن لمؤشرات المسئولية الاجتماعية والأخلاقية الأربعة في إعلاناتها التجارية, وكذلك دراسة الاختلاف في مدى تقييم المستهلكين للمسئولية الاجتماعية والأخلاقية

---

[1] Oyewole Oginni, Adewale Omojowo,Sustainable Development and Corporate Social Responsibility in Sub-Saharan Africa: Evidence from Industries in Cameroo, MDPI journal,2016.

٢- شيماء عبد القادر أحمد, المسئولية الاجتماعية لشركات قطاع الأعمال في التخطيط لتحقيق التنمية البشرية دراسة مطبقة على شركة المقاولون العرب, قسم التخطيط الاجتماعي, كلية الخدمة الاجتماعية, جامعة حلوان، ٢٠١٦.

[٣]- عدي جمال, هاني الضمور, تقييم مدي ممارسة المسئولية الاجتماعية والأخلاقية في الإعلانات التجارية لشركات الاتصالات الخلوية في الأردن دراسة ميدانية من منظور المستهلك الأردني في مدينتي عمان وإربد, كلية الأعمال, الجامعة الأردنية, المملكة الأردنية الهاشمية, المجلة العربية للإدارة, المجلد الخامس والثلاثون, العدد الأول, يونيو ٢٠١٥.

لشركات الاتصالات الخلوية في الأردن حسب الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة, وقد انتهت الدراسة إلى إن تقييم المستهلك الأردني لمدى ممارسة شركات الاتصالات الخلوية في الأردن لمؤشرات المسئولية الاجتماعية والأخلاقية في إعلاناتها التجارية إيجابي بشكل عام, وكذلك انتهت الدراسة إلى أن تقييم المستهلك الأردني لمؤشر مدى كفاية المعلومات ونزاهتها ومؤشر الابتعاد عن التضليل في الإعلانات التجارية كان سلبياً بينما كان تقييمهم إيجابياً لمؤشر خلق الاحتياجات المادية والمصطنعة ومؤشر الاستخدام المكثف لأدوات تحفيز المبيعات, وبينت الدراسة اختلاف تقييم المستهلكين لمدى ممارسة لمؤشرات المسئولية الاجتماعية والأخلاقية في إعلاناتها التجارية نتيجة لاختلاف أعمارهم ونوع الجنس.

وجاءت دراسة **(خالد حياصات وآخرون, ٢٠١٥)**[١] لقياس تأثير المسئولية الاجتماعية الداخلية والخارجية على الأداء المؤسسي في المؤسسة الصحفية الرأي اعتماداً على الاستبيان, وقد أشارت إلى تأثير المسئولية الاجتماعية الداخلية والخارجية كمتغيران مستقلان على الأداء المؤسسي كمتغير تابع.

أما دراسة **(سليمان بن عبد الله, ٢٠١٥)**[٢] توصلت إلى تباين مستوى الإفصاح عن عناصر المسئولية الاجتماعية بين الشركات الصناعية المساهمة السعودية محل الدراسة حيث تصدر الإفصاح عن مجال المجتمع المحلي النسبة المئوية الأعلى تلاه الإفصاح عن مجال الموارد البشرية ثم مجال البيئة وأخيرا مجال المنتج والعملاء, وكذلك بينت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح عن عناصر المسئولية الاجتماعية وكل من إجمالي الأصول وإجمالي المبيعات،بينما وجدت علاقة عكسية بين مستوى الإفصاح عن عناصر المسئولية الاجتماعية وكل من أعداد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وعدد لجان مجلس الإدارة.

جاءت دراسة **(siarheu manzhynski,2014)**[٣] لتحديد العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات والإبداع وتطور الأداء الاقتصادي بالتطبيق على دولة روسيا البيضاء كنموذج للاقتصاد الصاعد, وتوصلت الدراسة إلى قوة العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات والإبداع وتطور الأداء الاقتصادي في الدولة محل الدراسة, كما أشارت الدراسة إلى ضعف التزام الشركات بممارسة المسئولية الاجتماعية في الدولة محل الدراسة نظراً لوجود مجموعة من المعوقات تتمثل في ضعف الوعي لدى الشركات حول فوائد تطبيق المسئولية الاجتماعية فضلاً عن عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية .

---

[١]- خالد حياصات و(آخرون), المسئولية الاجتماعية الداخلية والخارجية وتأثيرهما على الأداء المؤسسي دراسة حالة على المؤسسة الصحفية الأردنية الرأي, كلية الأعمال, الجامعة الأردنية, المجلة العربية للإدارة, المجلد الخامس والثلاثون, العدد الأول, يونيو ، ٢٠١٥.

[٢]- سليمان عبد الله، دور منظمات الاعمال في دعم وتنمية المسئولية الاجتماعية ، رسالة ماجستير ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان ، ٢٠١٢.

3-Siarheu manzhynski, corporate social responsibility for innoviation and economic performance improvement:evidence from belorus as an emerging economy, Maastricht school of management, working paper no 32.2014.

دراسة **(وحش،٢٠١١)**[١]، والتى استهدفت تحديد صور المسئولية الاجتماعية لمؤسسة سيكم للتنمية فى تحقيق التنمية البشرية للعاملين والمجتمع المحيط فى مجال التعليم والصحة ، وكذلك التعرف على البرامج والمشروعات التى يستخدمها القطاع الخاص للعاملين والمجتمع المحيط والمشكلات التى تحول دون اسهام القطاع الخاص فى تحقيق التنمية البشرية للعاملين والمجتمع المحيط، وتوصلت نتائج الدراسة الى وجود درجة عالية من الإلتزام من قبل السادة رؤساء مجالس إدارات الشركات والمؤسسات الخاصة المتعاونة مع المركز المصري لمسئولية الشركات تجاه العاملين فيها وأفراد المجتمع، وأن هناك درجة عالية من الرضا عن التعليم بمدارس مؤسسة سيكم للتنمية فى مراحلها الثلاث من حيث التعليم، الصحة، والحاجات لتعليمية المرتبطة بالمدارس، كما أن هناك درجة عالية من الرضا عن خدمات الرعاية الصحية المقدمة من المركز الطبي لمؤسسة سيكم.

جاءت دراسة **(فلاق, ٢٠١٣)**[٢] للتعرف على مدى تبني الشركات النفطية العربية ممثلة بشركة سوناطراك الجزائرية وأرامكو السعودية لمفهوم المسئولية الاجتماعية والتعرف على تأثيرات المسئولية الاجتماعية لهاتين الشركتين على مجتمعاتهما, وقد أشارت الدراسة إلى مساهمة الشركتين في تنمية مجتمعاتها المحلية عن طريق دعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية بدرجة متوسطة, فضلاً عن التباين في أداء الشركتين لصالح شركة أرامكو التي خصصت قسم خاص بالمسئولية الاجتماعية له سياسات وبرامج وخطط وأهداف.

استهدفت دراسة **(بن الزين, ٢٠١٣)**[٣]تحديد مدي التزام المؤسسات البترولية بالمسئولية الاجتماعية ممثلة في المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP), وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى عدم تطبيق المؤسسة محل الدراسة للمسئولية الاجتماعية, كما أكدت الدراسة أن الإلتزام بأبعاد المسئولية البيئية والمجتمعية يعد أحد أدوات نجاح المؤسسات الاقتصادية.

هدفت دراسة **(إبراهيم, ٢٠١٣)**[٤] إلى التعرف على دور المسئولية الاجتماعية للشركات في التنمية في الدول النامية بالتطبيق على الشركات العابرة للقوميات العاملة في مجال الصناعات البترولية في جمهورية جنوب إفريقيا, وانتهت الدراسة إلى أن ذلك الدور لازال محدوداً بشكل كبير مقارنة بقدرات تلك

---

[١] - ألهم محمد محمد غازى وحش ، المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص كمتغير فى التخطيط الاجتماعى لتحقيق التنمية البشرية ، رسالة دكتوراه ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ،٢٠١١.

٢- محمد فلاق, المسئولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية شركتي سوناطراك الجزائرية وأرامكو السعودية نموذجاً, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير, جامعة حسيبة بن بو علي, الجزائر, مجلة الباحث, عدد(١٢) ،٢٠١٣.

٣- حمزة بن الزين, المسئولية البيئية والاجتماعية للشركات البترولية دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآباربحاسي مسعود, قسم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير والعلوم التجارية, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة، مارس، ٢٠١٣.

٤- أحمد إبراهيم, المسئولية الاجتماعية للشركات العابرة للقوميات ودورها في التنمية: دراسة حالة لجمهورية جنوب إفريقيا, قسم العلوم السياسية, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة ، ٢٠١٣.

الشركات, كما أشارت الدراسة إلى ضعف الشراكة الثلاثية بين الشركات العابرة للقوميات والحكومة ومنظمات المجتمع المدني, مما يتطلب ضرورة تقوية تلك الشراكة ودعم منظمات المجتمع المدني لتصبح طرفاً فاعلا.

وتعرضت دراسة (**راشى ،٢٠١٣**)[١] إلى الفوائد التي تجنيها منظمة الأعمال جراء تبنيها لمفهوم المسؤولية الإجتماعية، والتي من شأنها أن تساعد على دعم ريادتها وتنافسيتها بشكل جيد وفعال. وخلصت الدراسة الى أن منظمات الأعمال إذا ما تبنت مقاربة المسؤولية الإجتماعية،ستساهم في تحقيق رفاهية المجتمع، وسيعزز لا مجال من سمعتها وعلامتها التجارية، كما أن ذلك سينمي درجة الرضا لدى الأفراد العاملين لديها، وتحسين العلاقة مع أصحاب المصالح والاستماع لآراء ووجهات نظر الجمهور وجماعات الضغط، وبالتالي تحقيق الريادة وتدعيم تنافسيتها التي من شأنها أن تعزز وتضمن لها البقاء والاستمرارية.

استهدفت دراسة (**2012, aya saleh**)[٢] التعرف على دور المسئولية الاجتماعية للشركات في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دراسة حالة الهند والبرازيل, وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات ذات تأثير قوي على التنمية المستدامة في الدول محل الدراسة من خلال ممارسة المسئولية الاجتماعية, كما انتهت الدراسة إلى أن الإيمان العميق من قبل الحكومة والمجتمع المدني تجاه المسئولية الاجتماعية من أهم العوامل التي تدفع الشركات إلى تبني المسئولية الاجتماعية, وكذلك أشارت الدراسة إلى أن على الرغم من عدم وضوح مفهوم المسئولية الاجتماعية في مصر إلا أنه يوجد العديد من الفرص للاستفادة من المسئولية الاجتماعية نتيجة لوجود العديد من الشركات العابرة للقوميات التي تمتلك القدرات المادية والموارد البشرية المطلوبة لعملية التنمية.

دراسة (**السحيباني,٢٠٠٩**)[٣] استهدفت هذه الدراسة التعرف على مدى تبني الشركات في المملكة العربية السعودية لمفهوم المسئولية الاجتماعية والتعرف على تأثير المسئولية الاجتماعية للشركات على المجتمع السعودي من خلال دورها في محاربة الفقر وتحقيق التنمية, وقد انتهت الدراسة إلى ضعف تبني الشركات السعودية لمفهوم المسئولية الاجتماعية لغياب الآليات والاستراتجيات الخاصة بالمسئولية الاجتماعية فضلاً عن ضعف الاهتمام الحكومي والشعبي بقضايا البيئة وعدم نشر وسائل الإعلام لمساهمات الشركات في مجال المسئولية الاجتماعية.

---

[١]- طارق راشى ، دور تبنى مقاربة المسئولية الاجتماعية فى خلق وتدعيم ريادة وتنافسية منظمات الأعمال ، مرجع سابق

[2]- Aya saleh , corporate social responsibility and its role in sustainable development: case studies and lessons learned, y.opcit,2012.

[٣]-صالح السحيباني, المسئولية الاجتماعية ودورها في في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية, المعهد الكويت العربي للتخطيط, المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف, بيروت, ، لبنان ، ٢٣-٢٥ مارس ٢٠٠٩.

تهدف دراسة (**Maimunah, ٢٠٠٩**)[١] إلى التعرف على تأثير المسئولية الاجتماعية على التنمية المجتمعية مع عرض المهارات المطلوب توافرها في الإدارة المعنية بالمسئولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المجتمعية, وقد أظهرت نتائج الدراسة أهمية المسئولية الاجتماعية للشركات في تحقيق التنمية المجتمعية من خلال نقل التكنولوجيا المستوطنة في الشركات متعددة الجنسية إلى الدول النامية, وكذلك حماية البيئة ودعم حقوق الإنسان والمساهمة في خفض معدلات الفقر, كما أشارت الدراسة إلى صعوبة تحديد أهم المهارات الواجب توافرها في الإدارة المعنية بالمسئولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المجتمعية نظراً لتنوع مجالات هذه المهارات من مهارات عملية ومهارات إدارية ومهارات فنية.

دراسة (**المغربل, فؤاد, ٢٠٠٨**)[٢] هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم المسئولية الاجتماعية لرأس المال وتطوره والمزايا المترتبة عليه وكيفية تقييمه, مع الإشارة إلى أهم التجارب الدولية كمحاولة للوقوف على أفضل الممارسات للاستفادة منها, وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من تزايد الدور الاجتماعي الذي تلعبه الشركات في المجالات الاجتماعية إلا إنه لا يزال محدوداً ولا يشعر به سوى نسبة ضئيلة من المجتمع, وذلك لعدم وجود خطة متكاملة تجتمع فيها الجهود المختلفة بحيث تحدد الأهداف المرجو تحقيقها وكذلك الأدوار التي ستلعبها الشركات، وأساليب القياس، عدم وجود معايير أو مؤشرات يتم بها تقييم أداء المسؤولية الاجتماعية للشركات تماثل تلك التي تقيمها يها نتائج الأعمال الاقتصادية.

كما أشارت دراسة (أسيا آل الشيخ، ٢٠٠٧)[٣] إلى أن أبرز المعوقات المحيطة بأداء شركات القطاع الخاص للمسئولية الاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بتنمية المجتمع المحلى تتمثل فى ضعف مستوى ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى معظم الشركات الخاصة، الفجوة الموجودة بين مفهوم المسؤولية الاجتماعية والبرامج التطبيقية لها نتيجة لعدم وضوح مفهومها، إلى جانب محدودية الدراسات، والفعاليات التي تمت بهدف إيضاح ثقافة المسؤولية الاجتماعية، وتأخر الاهتمام بهذا الأمر بالمقارنة بدول أخرى من الاقتصاديات الناشئة مثل:الصين، والهند، والبرازيل، وجنوب أفريقيا وغيرهم، علاوة على ضعف توافر الاستراتيجيات، وغياب الشكل التنظيمى المخطط في أداء المسؤولية الاجتماعية وآليات العمل المرتبطة بها من نقص أو عدم وجود الكوادر المتخصصة، والمؤهلة لتخطيط وتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، فى الكثير من الشركات، حيث عادة ما يكلف بالقيام بهذه البرامج وتنفيذها إدارات ووحدات العلاقات العامة أو التسويق بهذه الشركات.هذا بالاضافة إلى عدم جاهزية المتلقي الرئيسي(مؤسسات المجتمع

---

[1]-Maimunah ismail, corporate social responsibility and its role in community development: an international perspective, the journal of international social research, 2009.

٢- نهال المغربل, ياسمين فؤاد, المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر بعض التجارب الدولية, ورقة عمل رقم (١٣٨), المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ٢٠٠٨.

[٣] اسيا آل الشيخ، واخرون، الشركات السعودية والمسئولية الاجتماعية، التحديات وسبل التقدم، مكتب تمكين للاستشارات الادارية والتنموية، والمعهد الدولى للاقتصاد والبيئة والصناعة بجامعة لند بالسويد، فبراير ٢٠٠٧م

المدني) للاستفادة من الإمكانات التى توفرها الشركات، فى إطار برامج مشروعات المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى معوقات خاصة بالشركات نفسها ومنها خضوع الشركات عند التفكير في أداء المسئولية الاجتماعية لضغوط مؤسسية وإجرائية بشكل أكثر تأثيراً من الضغوط الاجتماعية، ضعف التنسيق بين الشركات، وبعضها، أو بينها وبين والجهات ذات العلاقة، خاصة الإدارة المحلية، وضعف الحوافز المخصصة لتشجيع الشركات على أداء المسؤولية الاجتماعية والتميز فيها، خاصة تلك المتعلقة بالحصول على المناقصات والمشتريات الحكومية وغيرهامن التيسيرات.

ونستخلص من الدراسات السابقة وكذلك العرض النظرى السابق ما يلى:

أولاً : أن التعريف الذى خرجت به الدراسة للمسئولية االمجتمعية للشركات تجاه المجتمع المحلى تمثل فى أن المسئولية االمجتمعية للشركات هى:

" إلتزام أخلاقى بين شركات القطاع الخاص والمجتمع تسعى من خلاله تلك الشركات إلى تقوية الروابط بينها وبين المجتمع المحلي من خلال ما تقدمه من خدمات اجتماعية واقتصادية وبيئية، بما من شأنه تعزيز مكانتها فى أذهان المستهلكين والمجتمع بشكل عام والذى ينعكس بدوره على نجاحها وتحسين أدائها المستقبلى بشكل يحقق التنمية المستدامة للمجتمع".

ووفقاً للتعريف السابق يمكن تقسيم أنواع المسئولية الاجتماعية للشركات الى عدة أقسام منها المسئولية نحو تقدم المجتمع ككل ممثلاً فى مساهمة الشركة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمسئولية الاجتماعية للشركة تجاه العاملين بها وعائلاتهم ممثلة فى بذل الجهد من الشركة لتحسين الظروف المعيشية لهم, أخيراً المسئولية الاجتماعية للشركة نحو المجتمع المحلى وهو ما تهتم به الدراسة الحالية بصفة خاصة، حيث تري الدراسة أنه على الشركات فى المجتمع المصري مسئولية اجتماعية نحو هذا المجتمع يمكن أداؤها طوعاً ودون اجبار أو تحديد مسبق لتلك من الحكومة أو من المسئولين عن الوحدات المحلية، ولكن تكون بالمشاركة مع كافة الأطراف الفاعلة فى هذا المجتمع وبما يحقق دفعة للتنمية المحلية ويؤدى الى مستوى افضل من الخدمات لقاطنى المجتمعات المحلية المحيطة بتلك الشركات.

ثانياً : أن الدراسات السابقة خلصت الى أهمية تبنى الشركات لمفهوم المسئولية الاجتماعية وخاصة فى المجتمعات المحلية (دراسة محمد فلاق ، السحيبانى ، Maimunah) وأن مجالات هذه المساهمة تمثلت فى دعم الأنشطة الرياضية والثقافية وأن الشركات التى اهتمت بالمفهوم خصصت قسم خاص بالمسئولية الاجتماعية ضمن هيكلها التنظيمى له (القسم) سياساته وانشطته وأهدافه المعينة، فى حين شهدت الشركات التى غابت عنها ثقافة المسئولية الاجتماعية غياباً لآليات تنفيذ البرامج بالإضافة إلى ضعف الاهتمـــام الحكومى بقضية المسئوليـة الاجتماعية وصعوبة تحديد المهارات اللازم توافـرها فى الاقسام والادارات الخاصة بالمسئولية الاجتماعيـة، اما دراســـة, aya saleh,Adewale ، siarheu

manzhynski فقد أشارتا الى دور تبنى الشركات للمسئولية الاجتماعية فى تحقيق التنمية المستدامة وأن قدرة الشركة على تحقيق الإبداع المستمر من خلال برامج المسئولية الخاصة بها يضمن لها تحقيق الاستدامة ، كما اتفقت دراسة (الحياصات وشيماء عبد الله وجمال والضمور) على تأثر المسئولية الاجتماعية بكل من الأداء المؤسسي للشركة وتقييم المستهلكين سواء سلبى أم ايجابي، كما أن هناك علاقة كبيرة بين الافصاح المحاسبي والشفافية والمسئولية الاجتماعية، وأن الإلتزام بأبعاد المسئولية الاجتماعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يعتبر أحد ادوات نجاح المؤسسات الاقتصادية.

ونخلص مما سبق أن المسئولية الاجتماعية أصبحت واقع ملزم للشركات فى الوقت الراهن وفى ظل الظروف التى تمر بها الدول وأن الشركات لابد أن تعترف بتلك المسئولية وتقوم بتقديمها فى اطارها الصحيح وخاصة للمجتمع المحلى وبما يخدم أهـداف التنمية المحلية حيث أن ذلك يعتبر استفادة متبادلة بين الاثنين الشركات والمجتمع المحلى، فضلاً عن أن تلك الاستفادة يجب تقنينها وتحديدها لتكون موجهة لخدمة أهداف التنمية المحلية وأن يكون ذلك ضمن سياسات وخطط الدولة.

الفصل الثالث

التجارب والمبادرات الدولية والعربية فى مجال المسئولية المجتمعية

تمهيـد:

أصبحت الدول تنظر للمسئولية المجتمعية للشركات على أنها استثمار طويل الأجل يحقق عوائد على المدى البعيد[١] من خلال خلق أجواء طيبة للشركات ضمن البيئة التى تعمل من خلالها ومن خلال أصحاب المصالح من مساهمين وموردين وعملاء وموظفين ومؤسسات اقراضية وباقى أفرد المجتمع المحلى، ثم تطورت المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص من خلال تعامل الشركات ورجال الأعمال مع أفراد المجتمع حيث تشير تجارب الدول المختلفة إلى أن المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص أصبحت احد المعايير الاساسية لتحقيق الجودة الشاملة لتحسين نوعية المنتج أو الخدمة المقدمة للعملاء بشكل مناسب ومرضى من النواحى البيئية والصحية والسعرية.

وينقسم هذا المبحث إلى جـزئين: الأول ويسعى للتعرف على تجارب الدول الرائدة فى مجال المسئولية المجتمعية للشركات من ناحية المجالات التى تقدم من خلالها الشركات برامج المسئولية المجتمعية واساليب تعاطى الحكومات المختلفة مع الشركات من أجـل تشجيعها على تبنى برامج ومبادرات للمسئولية المجتمعية، والثانى يتناول تجارب الشركات العالمية الناجحة فى مجال المسئولية المجتمعية سواء على المستوى الدولى والإقليمى والتى ساهمت إلى حد كبير منها فى تنمية مجتمعاتها وحاز البعض منها على جوائز فى هذا المجال .

٣-١ تجارب أهم الدول الرائدة فى مجال المسئولية المجتمعية للشركات:

اهتمت العديد من الدول المتقدمة بالدور الاجتماعى للقطاع الخاص فى التنمية بنفس درجة اهتماماتها الاقتصادية وأن هذا الدور ليس مكملاً لدور الحكومات بل هو دور أصيل يجب أن يؤدى كأحد دعائم الحياة المجتمعية ووسيلة من وسائل التقدم فى تلك المجتمعات، ومن ثم فقد اهتمت تلك الدول بمفهوم المسئولية المجتمعية للشركات وقدمت العديد من المزايا والتسهيلات للقطاع الخاص ليقوم بدوره فى المجتمع وسيتم هنا عرض تجارب اهم الدول التى قطع القطاع الخاص شوطاً كبيراً فى مجال المسئولية المجتمعية بها للوقوف على أوجه الاستفادة من تلك التجارب.

١- فؤاد محمد عيسى عارف ، المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص فى مصر ، دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسئولية الاجتماعية للشركات ، المؤتمر العلمى الثالث عشر لأكاديمية السادات للعلوم الادارية ، التوجهات الاستراتيجية للمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وزارة التنمية الإدارية وأكاديمية السادات للعلوم الادارية ، القاهرة ٢٧/٢٦ ابريل ٢٠٠٩ ، ص٣٩

٣-١-١ تجـربة الأتحـاد الأوروبي:[١]

كانت مجموعة دول الأتحاد الاوروبي فى طليعة الدول التى اهتمت بالمسئولية المجتمعية في اطار سعيها الدائم لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة فرص العمل اللائق وزيادة تنافسية الشركات الأوروبية لمواجهة التحديات الناجمة عن تزايد المنافسة العالمية, وتوفير مستويات أفضل من الرفاهية الاقتصادية لشعوبه، حيث عمل على تقديم اطاراً متكاملاً للمسئولية الاجتماعية من حيث المفهوم ومجالات العمل وإطر الشراكة وغيرها والإعلان المستمر عن أفضل ممارسات للشركات ودعم ريادة الاعمال والابتكارات فى مجالات المسئولية الاجتماعية.وترجع بداية الأهتمام الأوروبي بمفهوم المسئولية المجتمعية للشركات منذ تسيعنيات القرن الماضي حيث شهد عام١٩٩٣ دعوة رئيس المفوضية الأوروبية قطاع الأعمال الأوروبي للمساهمة الفاعلة في القضايا المجتمعية, أعقب ذلك إصدار الورقة الخضراء في عام ٢٠٠١ تحت عنوان "دعم الإطار الأوروبي للمسئولية الاجتماعية للشركات" Promoting a European framework for Corporate التي تعد نقطة التحول في الدور الأوروبي تجاه المسئولية المجتمعية وقد حددت تلك الوثيقة المبادئ التي تقوم عليها المسؤولية الاجتماعية للشركات وناقشت العديد من آليات الاستدامة المتاحة للشركات والحكومات, ثم اعقب ذلك عقد المفوضية الأوروبية المنتدى الاولى لأصحاب المصالح لزيادة الوعي حول المسئولية المجتمعية وإتاحة الفرصة للتشاور بين مختلف الفئات المعنية, كما صوت البرلمان الاوروبي لصالح تشريعات تلزم الشركات بإصدار تقارير سنوية عن أدائها البيئي والاجتماعي, وفي عام ٢٠٠٤ وجهت المفوضية الأوروبية الدعوة لأصحاب المصالح على المستوى الإقليمي للتشاور حول المبادىء المشتركة للمسئولية الاجتماعية التي تم أطلاقها في ٢٠٠٦، كما أطلق الأتحاد الأوروبي كلاً من المقياس الدولي للمسئولية الاجتماعية الذي يقدم توجيهات لتشجيع الشركات على ممارسة المسئولية المجتمعية والاستراتجية الدائمة للمسئولية الاجتماعية The renewed EU strategy for CSR 2011-2014)[٢] التي تهدف إلى نشر الوعي حول المسئولية الاجتماعية، وفى إطار سعى الاتحاد لحفز الشركات على تقديم مبادرات للمسئولية الاجتماعية فقد قامت الحكومات بتشجيع الشركات الناجحة فى هذا المجال وتقديم الحوافز التشجيعية لها سواء مادية أو معنوية بالإضافة الى مطالبة الحكومات بوجود سياسة وطنية تعزز من المسئولية المجتمعية, كما تم إطلاق جوائز المسؤوليــة الاجتماعية للشركات الأوروبية لتشجيع الشراكات بين الشركات والمنظمات غير التجاريــة. ولم يغفل الاتحاد الأوروبي ضرورة تشجيع المسئولية المجتمعية للشركات الصغيرة والمتوسطة حيث نشر الأتحاد الأوروبي دليل للمستشارين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن أهم التجارب الناجحة لدول الأتحاد الأوروبى في إطار الجهود سالفة الذكر:

١- نهال المغربل ،ياسمين فؤاد (دكاترة) ، المسئولية الاجتماعية لرأس المال فى مصر ، بعض التجارب الدولية ،مرجع سابق، ص١٦

٢- هشام مكى، عبد الرحمن بوطيبة، دور المسئولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية فى تحقيق التنمية المستدامة ـ الاتحاد الاوروبى نموذجاً، الملتقى الوطنى لدور العلوم الاجتماعية فى تحقيق التنمية فى الجزائر ١٢، تيارت -١٣ نوفمبر ٢٠١٤

٣-١-١-١ التجربة الألمانية[١] فقد اهتمت الحكومة الألمانية بنشر الوعي حول أهمية تبني المسئولية المجتمعية خاصة على مستوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولتحقيق ذلك انفقت الحكومة الألمانية حوالي ٤٠ مليون يورو لتدريب موظفي الشركات الصغيرة والمتوسطة وتمويل المشروعات البحثية التى تشجع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تبني المسئولية المجتمعية للشركات وقد انعكس ذلك على ربحية هذه المشروعات بصفة خاصة والاقتصاد الالماني عامة كما عقدت الحكومة الألمانية العديد من المؤتمرات واللقاءات بالتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة لنشر الوعي حول أهمية المسئولية المجتمعية للشركات, كما اسسست بوابة الكترونية تساهم في تحقيق هذا الغرض, فضلاً عن إنشاء الحكومة لوزارة التوظيف والشئون الخارجية التي تعد المؤسسة الحكومية المعنية بقضايا المسئولية المجتمعية في البلاد, كما تم إلـزام الشركات بإصدار تقارير غير مالية توضح أدائها في مجال المسئولية المجتمعية بكافة أبعادها.

٣-١-١-٢ التجربة الفرنسية [٢] فقد انشاءت الحكومة الفرنسية مؤسسة تمويلية حكومية "بنك Bpifrance" بهدف دعم وتمويل المشروعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بأنشطة اجتماعية كما أطلقت الحكومة الفرنسية برامج لدعم و تمكين بلوغ المرأة للمناصب القيادية العليا وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة, هذا وقد إلزامت الحكومة الفرنسية الشركات بنشر تقارير توضح جهودها تجاه القضايا البيئية والقضايا الاجتماعية المختلفة.

٣-١-١-٣ التجربة الدنماركية[٣] **:** حيث تعتبر من التجارب الرائدة وخاصة فى مجال خلق فرص العمل والوظائف اللائقة من خلال تحفيز الحكومة لشركات القطاع الخاص والعام للقيام ببعض البرامج الاجتماعية في مجال التشغيل والصحة، بالإضافة الى أنشاء " الشبكة القومية لمديرى الشركات" والتى تمنح جائزتين كل عام لأكثر الشركات نشاطاً في مجال تنفيذ برامج المسئولية المجتمعية وتم منح الجائزتين لشركة قطاع خاص وأخرى لشركة قطاع عام والجدير بالذكر أنه تم وضع خطة عمل للمسئولية الاجتماعية للشركات في عام ٢٠٠٨ بهدف دفع المسئولية المجتمعية للشركات كما قامت الحكومة بتقديم الدعم المعلوماتي حول المسئولية المجتمعية للشركات وكذلك الدعم التشريعي حول القوانين الملزمة للشركات بالافصاح عن تقارير تعكس تبنيها للمسئولية الاجتماعية, كما أن هناك تأكيد دائم من الحكومة الدنماركية على أهمية المسئولية المجتمعية للشركات في دعم تنافسية الشركات.

1- National Strategy for Corporate Social Responsibility-Action Plan for CSR-Berlin, 6thof the German Federal Governmen,Berlin, 6th October 2010

2-The French Legislation on eotra- financial reporting : built on consenus -57 ,boulevard des invalids- 75007Paris-K December 2012

3-Rosdahl, Anders, "The policy to promote social Responsibility of enterprises in Denmark", The Danish National Institute of social Research, wp. (10).

٣-١-١-٤ <u>التجربة الإيطالية</u> أصدر البرلمان الإيطالي قانوناً لحماية صغار المستثمرين. وقد أدخل هذا القانون عدة تدابير تدفع إلى مزيد من الشفافية. ويلـزم أحد التدابير المؤسسات المالية (المصارف ووكالات التأمين ومديري الأصول وما إلى ذلك) بتقديم منتجات وصفت بأنها "أخلاقية" أو "مسؤولة إجتماعيا".

٣-١-٢ <u>تجـربة شيلى</u>[١]**:** ركزت على الممارسات الجيده فى سوق العمل ومن أهم المبادرات التى تبنتها شركات القطاع الخاص مبادرة الإنتاج الأنظف، وتطبيق أفضل الممارسات الانتاجية فى قطاع الزراعة، بالإضافة لتطبيق برامج مشتركة بين القطاعين العام والخاص فى مجال التدريب المهنى، كما قامت الجامعات والمراكز البحثية والمؤسسات التعليمية المختلفة بتضمين مفاهيم المسئولية المجتمعية ومبادراتها ومجالاتها المختلفة ضمن انشطتها وفى مناهجها من ناحية أخرى ساهمت الشركات العاملة فى الصناعات الاستخراجية كجزء من مسئوليتها الاجتماعية تجاه الحفاظ على البيئة والتنوع الحيوى فى بناء حاضنات صناعية لتربية النعام من أجل ارجاعه إلى موطنه الأصلى، بالاضافة الى انشاء الشركات لمدرسة بالقرب من منطقة المحاجر التى تعمل بها حيث ارتفع عدد الطلاب الملتحقين بتلك المدرسة من ٣٢٠ الى ٦٤٠ طالب خلال عام، كما كان للشركات هناك مجال كبير فى محو الامية، وقد شجعت الحكومات الشركات بالترويج لها وبمنحها شهادات الأيزو Iso 14001 والمرتبطة بالمسئولية المجتمعية لشركات القطاع الخاص، كما ساعدت الشركات الصغيرة والمتوسطة والتى ترتبط بعلاقات من الباطن مع الشركات الكبري على الحصول على نفس الشهادة.

٣-١-٣ <u>تجربة المكسيك</u>[٢]**:** بدأ الاهتمام بالمسئولية المجتمعية منذ التسعينات مع تنامى الاهتمام بالاستثمار فى المجالات الاجتماعية لتحقيق الاهداف الخيرية بإعتبار أنها أحد أدوات النمو الاقتصادى والأنفتاح على العالم ، حيث بدأ تطبيق برامج المسئولية المجتمعية من خلال قيام عدد من الشركات بنشر تقاريرها السنوية كنوع من التقييم الذاتى لأنشطتها، كما تزايدت عدد المنظمات والجمعيات الأهلية التى تروج لهذا المفهوم، كما ساندت الحكومة الشركات الصغيرة والمتوسطة ودعمت مبادراتها نحو تحمل برامج للمسئولية الاجتماعية، ومن أبرز الشركات التى كان لها دور فى تلك التجربة شركة سيميكس للأسمنت والتى تعتبر من رواد المنتجين والمبتكرين فى مجال صناعة الأسمنت، وقد دخلت في شراكات مع الحكومة لتزويد أفقر المساكن في المكسيك بأرضيات خرسانية وقد ساعدت حوالى ٢٠٠ ألف عائلة تقريباً من العائلات المحرومة بالإضافة إلى المساعدات الفنية التى تقدمها، ويستطيع المكسيكون المقيمون في الولايات المتحدة الأمريكية تحويل الأموال إلى المكسيك لتمويل الاحتياجات الإنشائية لعائلاتهم من خلال هذه الشركة مقابل دولار واحد تحويل الحواله المالية مباشرة من خلال شبكة موزعين.

١- نهال المغربل وياسمين فؤاد، المسئولية الاجتماعية لرأس المال فى مصر، بعض التجارب الدولية، مرجع سابق، ص١٩

٢- البرنامج الانمائى للأمم المتحدة ، وزارة الاستثمار، " تقرير حول قطاع الأعمال" ٢٠١٢، ص ٢٥.

٣-١-٤ <u>التجربة الهندية</u>: تمثل أحد التجارب الناجحة فى مجال المسئولية المجتمعية حيث تبنت الشركات الهندية برامج ناجحة في مجال المسئولية المجتمعية من خلال مساعدة عدد كبير من النساء الريفيات المعيلات على إيجاد فرص عمل من خلال توفير مصادر للتمويل متناهى الصغر،ورفع درجة وعيهن بأهمية إبرام العقود وضرورة احترامها مما شجع النساءاللاتى استفدن من تلك البرامج على التقدم للمصارف والجمعيات الأهلية للحصول على قروض لتوسيع انشطتهن وكان لبعض شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً في توفير الرعاية الصحية عالية الجودة وإتاحة نشر التعليم الأساسى للأطفال الفقراء مثل (شركة انفوسيس)، وتدريب بعض طلاب كلية الهندسة في مجالات تكنولوجيا المعلومات، كما قامت الجمعيات الأهلية بدور هام من خلال ايقاف بعض الممارسات الضارة لبعض الشركات مثل وقف انتاج الترمومترات لبعض الشركات نتيجة تسمم العاملين بها أثناء انتاجه، كذلك كان للبنوك دور هام تمثل فى توفير خدمات الرعاية الصحية والتعليم الاساسي للأطفال الفقراء وتقديم التمويل متناهى الصغر لذويهم، كما يقوم موظفو تلك المصارف برعاية مرضى الجذام والمكفوفين فى أوقات فراغهم، كما أنشأت بعض المصارف موقعاً إلكترونياً لنشر المعلومات عن جهود المسئولية المجتمعية للشركات والمؤسسات المختلفة وذلك لحفز الشركات الآخرى والأفراد على التبرع وتم استخدام التبرعات فى شراء أطراف صناعية ومستلزمات طبية للفلاحين الفقراء. وقد شجعت الحكومة الشركات على تحمل مسئوليتها الاجتماعية من خلال توفير برامج للتدريب على المسئولية المجتمعية وكيفية تنفيذها واستخدامها كاحدى أدوات التقييم وتقديم المشورة الفنية فى مجال قواعد الافصاح وإعداد التقارير وتطبيق قوانين العمل، كما تخصص الدولة جزءاً كبيراً من مساعدتها الفنية فى مجال المسؤلية الاجتماعية لمساندة الشركات الصغيرة والمتوسطة وبناء قدراتها فى هذا المجال، من ناحية اخرى اطلقت الهند مؤشر للبيئة والحوكمة والمسئولية المجتمعية فى يناير ٢٠٠٨ واستندت منهجيته على تقييم الشركات وفقاً للقواعد المالية والمعايير الاجتماعية والدينية. وقد اعتمدت التجربة المصرية والخاصة باطلاق المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية على هذا المؤشر.

٣-١-٥ <u>تجـربة تايلانـد</u>: تؤكد تلك التجربة على أهمية مشاركة كل من الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى فى انجاح برامج المسئولية المجتمعية تولى الحكومة التايلندية اهتماماً كبيراً بتشجيع الشركات المحلية على تبنى برامج فعالة للمسئولية الاجتماعية وخاصة فى المجال البيئى، حيث تحفز الحكومة الشركات من خلال برامج للتوعية، كما تراقب مدى التزام الشركات بالمعايير البيئية والصحية وبمعايير السلامة وقوانين العمل.

٣-١-٦ تجربة سنغافورة[١] : يغلب على هذه التجربة الطابع الإجبارى وليس التطوعى في ضوء القيود والقوانين المفروضه على الشركات والإلتزام بالمعايير الدولية والمواصفات والحوكمة[٢] فالدولة تسيطر على كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية من حيث توفير خدمات السكن والتعليم والصحة كما تلتزم الشركات الصناعية بتوفير الحماية التأمينية للعاملين وأصحاب المعاشات بموجب القوانين المختلفة فى إطار من الحوكمة الرشيدة وتقوم الحكومة بسن القوانين والتشريعات واللوائح اللازمة لتنظيم وتشجيع مشاركة الشركات فى برامج المسئولية الاجتماعية، كما تبنت برامج للعقد الاجتماعى بين الشركات واصحاب المصالح، فى عام ٢٠٠٤ أطلقت الحكومة المبادرة الثلاثية الوطنية من أجل رسم استراتيجية للمسئولية الاجتماعية، كما تم تشكيل لجنة لمتابعة الترويج لشهادة ISO 26000, واقامة الندوات وورش العمل لتشجيع الشركات على المشاركة فى برامج المسئولية الاجتماعية.

٣-١-٧ التجـربة المصرية (إعداد مؤشر المسئولية الاجتماعية)[٣]:-

مفهوم المسئولية المجتمعية فى مصر ليس مفهوماً حديثاً بل انه اندرج لفترة طويلة تحت مسمى العمل الخيرى أو التطوعى وتعتبر مصر من أوائل الدول العربية والافريقية التى اهتمت بموضوع المسئولية المجتمعية من الناحية المؤسسية ، فقد قام كلاً من مركز المديرين المصرى، المركز المصرى لمسئولية الشركات ومؤسسة" ستاندارد أند بورز" وكريسيل، وبالتعاون مع البورصة المصرية، بإعداد المؤشر الخاص بالبيئة والمسئولية المجتمعية والحوكمة في مارس (٢٠١٠)، ويعتبر الأول من نوعه في المنطقة العربية والثانى على مستوى العالم تم تدشين المؤشر الأول في الهند، يناير، (٢٠٠٨).

وقد سمى المؤشر بالمؤشر المصرى لمسئولية الشركات. ويقيس حجم المعاملات التى تتيحها الشركات بشكل طوعى عن ممارساتها فيما يخص الحوكمة والبيئة والعاملين والمسئولية الاجتماعية، وكذلك حجم السوق والسيولة. ويتم تقييم الشركات المقيدة في مؤشر EGX 100 بشكل سنوى، ليتسنى اختيار أفضل ثلاثين شركة، لتحظى بالترتيب الذى تستحقه في المؤشر.

ويتم ذلك في مرحلتين لتقييم أداء الشركة، الأولى تركز على البيئة والمسئولية الاجتماعية، والثانية تركز على حوكمة الشركات والممارسات الفعلية للشركة. ومن أجل تشجيع الشركات لتبنى برامج للمسئولية الاجتماعية ضمن انشطتها فقد قامت وزارة المالية بتعديل قانون الضرائب بالمادة ٢٣ من قانون الضرائب

١- مها محمد مصطفى الشال، المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص ورجال الاعمال، تجربة مصر وبعض التجارب الدولية، مرجع سابق.

2-Asia Pasific Economic Cooperation, "Corporate Social Responsibility in APEC region, current status and implications, Human Resource Development working Building Network December 2005.

٣- المركز المصري لدراسات السياسة العامة، دراسة مبدئية عن المسئولية الاجتماعية للشركات فى مصر، القاهرة، ٢٠١٣

على الدخل فى المادة ٧ منه والتى تشير إلىأن التبرعات المدفوعة لصالح الحكومة والإدارات المحلية والأشخاص الاعتبارية تعتبر من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم[١].

٣-١-٨ التجـربة الإماراتية[٢] :

اهتمت الدولة بالمسئولية المجتمعية وحفزت الشركات على تقديم البرامج المختلفة فى ذلك من خلال رفع الضرائب عن الشركات ومنحها التسهيلات اللازمة كما تم تأسيس أكاديمية الأمارات للمسئولية الاجتماعية للشركات فى أبو ظبى فى بادرة هى الاولى من نوعها فى الوطن العربى، حيث تركز الأكاديمية على عقد دورات تدريبية وبرامج تعليمية وتدريبية متخصصة تتناول أساسيات ومعايير ومبادرات المسئولية المجتمعية واستراتيجيات المؤسسات المختلفة عن هذا الجانب. كما وفرت الأمارات بيئة استثمارية جاذبة للشركات المختلفة من خلال العديد من المزايا والحوافز النوعية والجاذبة لرأس المال.

وتعمل الحكومة الأماراتية فى الوقت الراهن على تطوير مفهوم المسئولية المجتمعية المجتمعية لدى الشركات والمؤسسات للانتقال من فكرة التبرع والتطوع الى مرحلة العطاء الذكى بما ينسجم مع رؤية الدولة بالاضافة الى ترسيخ المفهوم ليكون ضمن الممارسات المؤسسية للشركات وربطه مع الاهداف الاستراتيجية والخطط التشغيلية لمؤسسات القطاع الخاص ويعزز من مسيرتها التنموية ومن **ضمن اهتمامات الدولة بالمسئولية المجتمعية :**

أ- مبادرة عام الخير لعام ٢٠١٧ حيث تسعى الأمارات من خلال هذه المبادرة إلى ترجمة المسئولية المجتمعية للشركات لتكون فى إطار التعاون الفعال بين القطاع الخاص والدولة من خلال تشجيع القطاع الخاص على المساهمة البناءة فى مسيرة التنمية المستدامة من خلال التفاعل مع قضايا تحديات وفرص التطوير المجتمعى .

ب- أن المسئولية الاجتماعية من ضمن محاور استراتيجية الأمارات للتنمية المستدامة ٢٠٢١.[(*)]

ت- أضاف قانون الشركات رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ فى الباب الرابع منه فى المادة ٢٤٢ تنظيم المسئولية المجتمعية لدى الشركات بما لا يتجاوز ٢% من أرباحها، كما نصت المادة ٣٧٥ من الباب الثانى عشر على أن يصدر مجلس الوزراء الضوابط اللازمة لتحفيظ الشركات على مباشرة مسئوليتها المجتمعية ومراحل تطبيقها. وعلى مستوى جهود الشركات فى هذا الموضوع وعلى سبيل المثال فقد قامت مؤسسة "الأمارات للاتصالات" في المسئولية المجتمعية من خلال تقديمها دعماً مالياً كبيراً لمبادرتين في الإمارات وهما "مشروع زايد للإسكان" و "صندوق الزواج الخيرى"، بالإضافة إلى فتح أكاديمية في الاتصالات المملوكة لها أمام أفراد المجتمع للتدريب على المناهج التقنية المتطورة.

١- حسين السراج ، المسئولية الاجتماعية في مصر بين الواقع والمأمول، شبكة الانترنت ، ديسمبر ٢٠١١

٢- تم تجميع هذه التجربة من أخبار الأمارات على الانترنت، ومن الشبكة العربية للمسئولية الاجتماعية على الانتـــرنت.

(*) استراتيجية التنمية فى الأمارات، رؤية الامارات ٢٠٢١واطلقهـــا حاكم دبى عام ٢٠١٠ لمزيـــد من التفاصـــيل، يمكن الرجوع الى www.vision2021.ae.our-vision

ث- وضعت الدولة القرارات المنظمة لقانون الشركات ومن ضمنها قرار الضوابط الخاصة بتحفيز الشركات على مباشرة مسؤليتها المجتمعية.

ج- تخصيص جائزة للشركات التى تعمل فى مجالات المسئولية تسمى بالجائزة العربية للمسئولية الاجتماعية، وقد قامت جمارك دبي بدور هام فى ذلك الموضع من خلال تنظيم عدد من الحملات التوعوية حول الأسلحة البيضاء وحقوق الملكية الفكرية، المساهمة فى الترويج لثقافة إعادة التدوير ودعم وحماية الحيوانات المهددة بالإنقراض، فالجدير بالذكر أن جمارك دبي تحصل على الجائزة العربية للمسئولية الاجتماعية بصفة سنوية منذ عام ٢٠١٢.

ح- شهد عام ٢٠١٦ قيام ٦٦ شركة بالتقدم للحصول على علامة غرفة دبي للمسئولية الاجتماعية للمؤسسات وهى العلامة التى تساعد الشركات على تقييم ومراجعة خطوات واستراتيجية المسئولية المطبقة داخل الشركات، كما قامت غرفة دبي بمنح ٢١٩ علامة للشركات منذ إطلاق علامة غرفة دبي للمسئولية الاجتماعية منذ عام ٢٠١٠.

وقد بينت أحدى الدراسات[1] أن ٣٠% من الشركات والمؤسسات المحلية الأماراتية تضع ضمن خططها استراتيجية للمسئولية الاجتماعية تقوم بتطبيقها فى حين أن ٥٥% منها تدرك أهمية المسئولية المجتمعية فى أنشطتها وعملياتها، كما تبين أن هناك نموا تدريجيا فى وعى الشركات بالمسئولية الاجتماعية، ٩٦% من شركات القطاع الخاص ملتزمة بشروط العقود مع مورديها مما يعكس تطورا ملحوظا فى وعى الشركات تجاه الممارسات المسئولة. كما أن ٩٦ % من الشركات تقوم بقياس رضا عملائها بشكل دورى لقياس مدى رضاهم عن منتجات الشركات والخدمات التى تقدمها، ٨٢% من الشركات تطبق سياسات خاصة بالصحة والسلامة المهنية، ٥٥% نسبة الشركات التى تملك برامج استهلاك المياه من مجموع برامج المسئولية المجتمعية التى تتبناها الدولة فى الأمارات.

٣-٢ تجارب الشركات العالمية ذات الريادة فى مجال المسئولية االمجتمعية:

نظراً لأن موضوع المسئولية المجتمعية أصبح من الموضوعات الهامة التى أصبحت تهتم بها الشركات العالمية والتى أصبحت تؤخذ فى الحسبان عند اجراء التصنيفات المختلفة للشركات الرائدة حيث تعتمد وكالات التصنيف المختلفة بعض المعايير للمفاضلة بين شركات وأخرى أهمها مراعاة الشركة للنواحى المجتمعية فوفقاً لتصنيف سابق تم فى ٢٠١٠ قامت مجلة المسؤولية الاجتماعية للشركات وهى مجلة عالمية بترتيب أفضل ١٠٠ شركة لعام ٢٠١١م فى مجال المسئولية المجتمعية من خلال الأنشطة المختلفة، وقد اعتمد الترتيب على تقييم ممارسات الشركات من حيث ٧ مجالات أساسية: التأثير على البيئة، التغيرات المناخية، حقوق الإنسان، الأعمال الخيرية، علاقات العاملين، الأداء المالي للشركة والحوكمة. ويوضح الجدول التالى ترتيب افضل ٢٠ شركة بين المائة كما يلى:

1- www> dubaichamber.com

جدول رقم (٣-١): أفضل ٢٠ شركة تقوم بأنشطة تتعلق بالمسؤولية المجتمعية لعام ٢٠١١

الترتيب	الشركة	الترتيب	الشركة
1	Johnson Controls Inc	11	Gap,inc
2	Campbell soup co	12	General mills inc
3	International business machines corp	13	Intel corp
4	Bristol-myers squibb co	14	Coca-cola co
5	Mattel, inc	15	Pinnacle west capital corp
6	3m co	16	Avon products, inc
7	Accenture plc	17	Consolidated edison,inc
8	Kimberly –clark corp	18	Spectra energy
9	Hewlett-packard co	19	E.I.DuPont De Nemours &Co
10	Nike,inc	20	Johnson& Johnson

Source : CR Magazine; The 100 Best Corporate Citizens;
http://thecro.com/files/100Best2011_List_revised.pdf

وفى عام ٢٠١٦ نشرت مجلة فوربس الشهيرة تقييم شركة (reputation institute)[١] لأفضل الشركات سمعة في مجال تطبيق المسئولية المجتمعية, من خلال مقاييس عاطفية (شملت المشاعر، والاحترام، والإعجاب، والثقة), ومقاييس عقلانية تمثلت فى سبعة مقاييس هى القيادة، والأداء، والمنتجات، والخدمات، والمواطنة Citizenship، وحوكمة الشركات Corporate Governance، وبيئة العمل Workplace.

اعتمد التقييم لأفضل مائة شركة عالمية على المحاور الثلاثة الأخيرة, كما اعتمد التقييم على البيانات التي يتم جمعها من الجمهور في خمسة عشر سوقاً حول العالم هي أستراليا، البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، الهند، إيطاليا، اليابان، المكسيك، روسيا، كوريا الجنوبية، إسبانيا، والمملكة المتحدة, ويوضح الجدول (٥) أفضل ١٠ شركات عالمية في ممارسة المسئولية االمجتمعية لعام ٢٠١٦.

جدول رقم (٣-٢): أفضل ١٠ شركات عالمية فى ممارسة لمسئولية الاجتماعية وفقاً لعام ٢٠١٦

الشركة	الترتيب	الشركة	الترتيب
جوجل	١	دابلمر	٦
ميكرو سوفت	٢	آبـــل	٧
والت ديزنى	٣	رولزرويس	٨
بى أم دبليو	٤	رولكس	٩
ليجـو	٥	انتـــــل	١٠

المصدر: Google leads Global Ranking Of Best CSR Reputation(Reputation Institute)

١- (reputation institute) هى احدى شركات الاستشارات العالمية المهتمة بقياس إدارك الشركات لمفاهيم المسئولية الاجتماعية

وفيما يلي عرض لتجارب أهم هذه الشركات العالمية من خلال التطرق لماهيتها ولطبيعة نشاطاتها الاجتماعية وكذا إبراز الدور الذي تلعبه في تنمية مجتمعاتها.

٣-٢-١ شركة جـوجـل G00gle.com: هي شركـة أمريكيـة عـامة متخصصـة في مجال الإعلان المرتبط بخدمات البحث على الإنترنت وإرسال رسائل بريد إلكتروني عن طريق الجي ميل, وقد احتلت الشركة المرتبة الأولى للسنة الثالثة على التوالي نتيجة لجهودها في العديد من مجالات المسئولية المجتمعية ومن أهمها:

أ- في مجال حماية البيئة من خلال تطوير الأداء البيئي للمراكز والمنشآت التابعة لها من خلال تصميم وإنشاء مراكز ومنشآت تستخدم طاقة أقل ٥٠% من المراكز التقليدية من خلال استخدام الخوادم ذات الأداء العالي المصممة لاستخدام أقل قدر ممكن من الطاقة فضلاً عن الاعتماد على أدوات ذكية للتحكم في درجة الحرارة والإضاءة وتبني تقنية حديثة في التبريد تعتمد بشكل أساسي على التبريد التبخيري

ب- الأتجاه إلى تطبيق الاقتصاد الدوار(circular economy) من خلال إعادة استخدام بعض المواد أكثر من مرة, واستخدام مواد غير سامة يسهل إعادة تدويرها أو إعادة استخدامها, وكذلك تخفيض كميات النفايات من خلال تبني أفضل طرق التخلص الآمن.

ج- الاهتمام بقضايا التغييرات المناخية باستخدام الطاقة المنتجة من مصادر نظيفة وتعتبر جوجل أكبر مشتري للطاقة النظيفة في العالم حيث وقعت عقد لشراء ٢,٦ مليون جيجاوات من الطاقة المتجددة لبلوغ هدف استخدام الطاقة المتجددة بنسبة ١٠٠% في عام ٢٠١٧ في مختلف العمليات الإنتاجية, كما ضخت الشركة حوالي ٢,٥ بليون دولار منذ عام ٢٠١٠ للاستثمار في هذا المجال.

د- ساهمت الشركة من خلال استخدام مصادر الطاقة المتجددة في المراكز التابعة لها في تخفيض معدل استهلاك المياه بمقدار ٤٠%, وكذلك تهدف الشركة إلى خفض البصمة الكربونية لها

هـ- تبنت الشركة التكنولوجيا الموفرة للمياه لخفض البصمة المائية لها.[1].

٣-٢-٢ شركة مايكروسوفت Microsoft .com

وهي واحدة من أبرز الشركات الدولية التي تعمل في مجال تقنيات الحاسوب, وقد احتلت الشركة المرتبة الثانية كأفضل الشركات سمعة في مجال تطبيق المسئولية المجتمعية وخاصة فى مجال التنمية المحلية وقد منحت مبادرة "**وعد العطاء**[2]،" التى نجح فيها الملياردير الأمريكى الشهير "**وارين بافيت**" بالتعاون مع مؤسس شركة «مايكروسوفت» "**بيل جيتس**" فى إقناع (٤٠) من ملياردیرات الولايات المتحـدة بالتبـرع بالجـزء الأكبر من ثرواتهم لصالح برامج المسؤولية الاجتماعيـة وهى المبـادرة التى أحـدثت صدىً هائلاً وقبولاً واسعاً من جانب مجموعة كبيرة من رجال المال، والتجارة فى العالم باعتبارها التزاماً

1- Google environmental report, 2016.
2- https://www.arageek.c

أخلاقياً وليس عقداً قانونياً- منحت المسئولية المجتمعية زخماً كبيراً وأهمية كبيرة لدى الشركة، وعموماً فقد تمثلت أهم جهود الشركة فى مجال التنمية المحلية فى :

أ- الحفاظ على البيئة من خلال استخدام تقنيات حديثة غير تقليدية لتبريد منشأتها تؤدي إلى انخفاض استهلاك الطاقة بنسبة ٢٠-٣٠٪ وانخفاض استهلاك المياه بنسبة ٩٠٪, كما تجري مؤخراً دراسة لتحديد جدوى إقامة منشأت تحت سطح البحر للاستفادة من مياه المحيطات في التبريد.

ب- الاستثمار في المعدات الموفرة للمياه في مباني الشركة وإتباع ممارسات الري الذكية التي تحافظ على المياه فعلى سبيل المثال في الهند وباريس، تم تجميع مياه الأمطار للري، كما تم معالجة مياه الصرف الصحي للاستخدام في ري الحدائق.

ج- تنفيذ برامج تخفيض النفايات، من خلال إعادة الاستخدام وإعادة التدوير، فعلى سبيل المثال تقوم مرافق الطعام التابعة للشركة في واشنطن بإعادة تدوير ٩٩٪ من نفاياتها, كما تهدف الشركة التقليل من انبعاثات غازات الدفيئة والتقليل من النفايات الخطرة من خلال إعادة تدوير واستخدام المخلفات الإلكترونية في إطار برنامج التخلص من الأصول التكنولوجية في مايكروسوفت (إيتاد).[١]

د- وضعت شركة مايكروسوفت هدف للحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الصادرة من الشركة ١,٣ مليون طن متري مكافئ عام ٢٠٠٩، ولقد حددت الشركة أربعة مجالات رئيسية للعمليات للحد من الانبعاثات فيها وهي مراكز البيانات ، الانتقالات والسفر، المباني ، ومعامل الكمبيوتر.

هـ- مراكز البيانات الجديدة بالشركة تستهلك ٥٠ % أقل من الطاقة من مراكز البيانات التي تم بنائها منذ ٣ سنوات.

و- الانتقالات والسفر: تعمل شركة مايكروسوفت باستمرار على خفض تكلفة الانتقالات والسفر في الشركة عن طريق استخدام وسائل بديلة للسفر تتضمن تكنولوجيا الاتصال عن بعد، وقد ساهمت هذه السياسة في تخفيض حوالي ٣٥ % من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن السفر.

ز- المباني: حوالي ٢٥ % من إجمالي الطاقة المستخدمة في مباني الشركة تأتي من مصادر طاقة متجددة، وأكثر من ٥٠ % من الطاقة المستخدمة في المقرات الرئيسية هي طاقة كهرومائية.

ح- معامل الكمبيوتر: في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ تم الانتهاء من بناء مركز لأبحاث وتطوير الدعم الفني لتعزيز الدعم الفني لمعامل الكمبيوتر وخوادم الحاسب الآلي، ولخفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بمقدار ١٢ ألف طن متري سنويا.

[١]- للإطلاع على مزيد من المعلومات حول تجربة ميكروسوفت في المسئولية الاجتماعية زور الموقع التالي:
https://www.microsoft.com/en-us/about/corporate-responsibility

٣-٢-٣ شركةBMW[1]:تعد واحدة من أبرز الشركات الألمانية لصناعة السيارات والمحركات والدراجات النارية, وتحتل الشركة المرتبة الثالثة كأكثر الشركات سمعة في مجال تطبيق المسئولية الاجتماعية, وقد بلغت إجمالي نفقة الشركة في مجال المسئولية المجتمعية في عام ٢٠١٦ حوالي ٨٧,٨ مليون يورو, وتتمثل أهم جهود الشركة في:

أ- الرعاية الصحية للعاملين من خلال برامج للإدارة الصحية (Health Management 202) الذي تهدف لرفع وعي العاملين حول الممارسات الصحية السليمة من خلال البرامج التدريبية والسيمنارات واللقاءات, وكذلك التعرف على الوضع الصحي للعاملين من خلال إجراء الاستبيانات والفحص الدوري وإتاحة الاستشارات الطبية, فضلاً عن التحقق من تحسن الأوضاع الصحية للعاملين من خلال الفحص الطبي المتكرر, وبلغ عدد المستفيدين من البرنامج منذ عام ٢٠١٤ ٤٧٠٠٠ عامل منهم ١٥٠٠٠ في عام ٢٠١٦, كما تجري الشركة تحسينات مستمرة على نظام الصحة والأمن في أماكن العمل مما ساهم في تحقيق هدف الشركة في خفض معدلات تكرار الحوادث لكل مليون ساعة عمل من ٥.٨% في عام ٢٠١٢ إلى ٤% عام ٢٠١٦.

ب- خلق بيئة عمل تتسم بالمرونة من خلال تطبيق نظام العمل بعض الوقت كما تسمح للشركة لموظفيها بالعمل من خارج الشركة باستخدام الهاتف المحمول

ج- الحرص على رفع كفاءة وقدرات موظفيها من خلال توفير العديد من برامج التدريب وقد بلغت استثمارات الشركة في مجال التدريب والتعليم للعاملين بها حوالي ٣٥٢ مليون يورو عام ٢٠١٦

د- دعم مبادرات تمكين المرأة من خلال إتاحة العديد من فرص عمل للنساء وتشجيع وصولهن للمناصب الإدارية العليا, وقد بلغت نسبة النساء في الشركة حوالي ١٨,٧% من إجمالي العاملين عام ٢٠١٦ منهم ١٥,٣% وصلن لمناصب إدارية عليا, هذا وتجري مسح للتحقق من رضا موظفيها كل عامين.

هـ- تطوير المجتمعات التي تعمل بها فقد انشئت مؤسسة هربرت كواندت (Herbert Quandt) برأس مال بلغ ١٠٠ مليون يورو بهدف توفير الدعم للمنظمات التي تقدم أفكار إبداعية ومبادرات مبتكرة للنهوض بمجتمعاتها وإحداث التغييرات الاجتماعية الإيجابية.

أ- تقديم الدعم المالي لمؤسسة إيبرهارد فون كونهايم(Eberhard von Kuenheim) التي تهدف إلى تعزيز الفكر الريادي والارتقاء بالسلوك الإنساني[2]

ب- استخدام مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء حيث تم استخدام الوقود الحيوي لمزارع الدواجن والأبقار لتوليد ٢٥% من احتياجات مقر الشركة في كوريا الجنوبية كما حالياً يتم التخطيط لإنشاء نظام

1-group.responsability .commmitment-social Commitment.BMW
2- http://www.bmw-stiftung.de/en/what-we-do/pro-bono/

الخلايا الفولتية لمقر الشركة الذى يجري إنشائه في المكسيك وذلك في إطار رغبة الشركة في تحسين أدائها البيئي والحد من التغيرات المناخية من خلال خفض انبعاثات غازات الدفيئة[1]

٣-٢-٤ شركة آبـــل (Apple)

هي شركة أمريكية تعمل على تصميم وتصنيع الإلكترونيات الاستهلاكية ومنتجات برامج الكمبيوتر وتحتل للشركة المركز الرابع ضمن أفضل الشركات سمعة في مجال المسئولية الاجتماعية, وتتمثل أهم مجهوداتها فيما يلي[2]:

أ- المساهمة فى الحد من التغيرات المناخية من خلال استخدام مصادر الطاقة المتجددة وزيادة كفاءة الطاقة: حيث بلغت نسبة الطاقة المتجددة ٩٣% من إجمالي الطاقة المستخدمة في الشركة, كما تستخدم مصادر للطاقة المتجددة بنسبة ١٠٠% في ٢٣ دولة من أهمها الصين وألمانيا وسنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية، كما تشجع الشركة الموردين والشركاء على تخفيض استخدام الطاقة والتوجه إلى الطاقة النظيفة, مما ساهم في توفير ٣٢ مليون دولار.

ب- رفع كفاءة الطاقة من خلال إحلال التقنيات الحديثة الكفء في الإضاءة والتبريد محل التقنيات التقليدية, وكذلك من خلال الاختيار الدقيق للنوافذ والعزل والتظليل ومواد التسقيف للحد من الحرارة. فضلاً عن استخدام الألمونيوم المصهور بالطاقة الكهرومائية بدلاً من استخدام الالمونيوم المصهور اعتماد على الوقود الاحفوري لتخفيض البصمة الكربونية فعلى سبيل المثال تم خفض البصمة الكربونية لهاتف (iPhone 6s) بمقدار النصف مقارنة بالجيل السابق من الإصدارات (iPhone 6), واستطاعت الشركة خفض الانبعاثات الكربونية في عام ٢٠١٥ بمقدار ٦٤% مقارنة بعام ٢٠١١.

ج- الحفاظ على الموارد الطبيعية: في إطار حرص شركة آبل على الموارد الطبيعية النادرة والمعالجة الآمنة للنفايات الإلكترونية بشكل يحافظ على صحة الإنسان والبيئة فقد أطلقت الشركة برنامج (Apple renew) الذي يسمح للعملاء بإعادة تدوير أو استخدام الأجهزة الخاصة بهم في مراكز التوزيع التابعة للشركة مع تقديم حوافز تشجيعية للمستهلكين, وقد استطعت الشركة من خلال هذا البرنامج جمع حوالي٩٠ مليون باوند من النفايات الإلكترونية, وتعتمد الشركة على تقنيات حديثة في إعادة تدوير المخلفات بدلاً من الطرق التتقليدية التي تحد من جودة المواد, ولهذا الغرض ابتكرت الشركة (liam), وهو خط الروبوتات المصممة لتفكيك ١,٢ مليون هاتف سنوياً، وفرز جميع مكوناتها عالية الجودة يعمل هذا الخط في ولاية كاليفورنيا وهـولندا.

1- sustainable value report of BMW, 2016.

2- Environmental Responsibility Report 2016 Progress Report, Covering Fiscal Year 2015

أ- **تم إنشاء برامج قوية لإعادة التدوير في مكاتب الشركة ومتاجر البيع بالتجزئة التابعة** للشركة لتقليل التأثير البيئي للنفايات التي تنتجها, وقامت الشركة في السنة المالية ٢٠١٥ بتوليد حوالي ١٣,١ مليون باوند من النفايات وتحويل أكثر من ٢٢,٥ مليون باوند من النفايات من خلال إعادة التدوير, كما تتضع الشركة معايير وشروط صارمة للتخلص الآمن من النفايات الخطرة وتتأكد من مراجعتها والإلتزام بها, وكذلك قامت الشركة بتطوير طرق للحد من استخدام المياه خاصة في ضوء تزايد الكمية المستخدمة من قبل الشركة في السنة المالية ٢٠١٥ بمقدار ١٦% مقارنة بالسنة المالية ٢٠١٤ من أبرزها إنشاء أنظمة التبريد في مراكز البيانات تمكنها من إعادة استخدام المياه ٣٥مرة.

ب- **تبنى أساليب لترشيد استهلاك المياه في سلسلة الإمداد** (supply chain) بشكل أساسي من خلال برامج المياه النظيفة الذي يهدف إلى الحد من استخدام الموردين للمياه العذبة فضلاً عن مساعدتهم على تطوير إدارة مخلفات المياه لإعادة استخدامها وهو ما ساهم في توفير ٣,٨ جالون من المياه, كما يهدف برنامج الطاقة النظيفة إلى توفير المياه حيث تستخدم مصادر الطاقة المتجددة أمثال الطاقة الشمسية كمية أقل من المياه مقارنة بمصادر الطاقة التقليدية مما يساهم في خفض البصمة الكربونية والمائية معاً، إلى جانب تركيب أنظمة الري الذكية التي ترصد الطقس وتنشر المياه فقط عند الحاجة.

ت- **استخدام الورق المعاد تدويره**، فحوالى ٩٩ %من الورق المستخدم في الشركة معاد تدويره.

ث- **استخدام مواد آمنة في إنتاج منتجات الشركة:** في ضوء توجه الشركة إلى منع استخدام مواد سامة في إنتاج مكوناتها حفاظاً على صحة موظفيها وعملائها والبيئة طبقت الشركة برنامج الفحص الكامل للمواد (Full Material Disclosure program) لفحص جميع المواد المستخدمة, وقد تم بالفعل فحص أكثر من ١٠٠٠٠ مكون، ولاتزال عملية الفحص مستمرة من خلال تقييم المواد الكيميائية المختلفة في تلك المكونات باستخدام ١٨ معيار مختلف. وفي حالة وجود مخاطر غير مقبولة، فإن الشركة تسعى إلى إيجاد بدائل أو حظر المادة تماماً فعلى سبيل المثال تم إزالة كلوريد البولي فينيل من أسلاك الكهرباء وكابلات سماعة الرأس واختبار العشرات من التركيبات حتى تم إيجاد مزيج من المتانة والسلامة والأداء البيئي في المواد البلاستيكية المستخدمة, كما يقوم علماء السموم بالشركة بتحليل دقيق لسلامة المواد التي يستخدمها الموردون من خلال نتائج المختبرات البيئية التابعة للشركة ويتم تحديثها بإنتظـام مع أحدث المعدات.

٣-٢-٥ شركــة أنتـــل (Intel)

انتـــل هي من أكبر الشركات المتخصصة في رقاقات ومعالجات الكمبيوتر، وتحتل الشركة انتـل المركـز العاشر في أفضل الشركات سمعة في مجال تطبيق المسئولية المجتمعية نتيجة لجهودها المتمثلة في[1]:

1-Corporate Responsibility Report for Intel, 2015.

أ- **<u>في مجال تنمية المجتمع</u>:** تساهم الشركة في اقامة العديد من المشروعات الداعمة لتنمية المجتمع التي من أهمها:

- برنامج شراكة الخدمات التعليمية Intel Education Service Corps الذي يهدف الاستفادة من رغبة موظفي الشركة في العمل التطوعي وتدريبهم لمدة شهر على الأقل للمساعدة في نشر التكنولوجيا وتقديم الحلول التكنولوجية في مجالات التعليم والصحة والزراعة وغيرها من المجالات للبلدان النامية لتعزيز تمكين هذه الدول من بناء القدرة على حل المشاكل المحلية من خلال الاعتماد على التكنولوجيا.
- برنامج (Intel Code for Good) الذي يهدف إلى تدعيم المنظمات الغير هادفة للربح في مجال البرمجيات من خلال تقديم خبرات متطوعة في هذا المجال تساهم في تقديم حلول لأكثر مشكلات المجتمع إلحاحاً.
- برنامج منح الاستدامة في العمل (Sustainability in Action Grant Program) ويوفر هذا البرنامج التمويل والدعم لفرق متعددة التخصصات من الموظفين الذين يشرعون في تنفيذ المشاريع التي تركز على البيئة.

ب- **<u>في مجال حماية البيئة</u>:** في إطار رغبة الشركة في الحفاظ على البيئة اتجهت الشركة إلى نظام الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة (Leadership in Energy and Environmental Design) لإقامة مباني بمواصفات قياسية تستهدف الحفاظ على البيئة, كما تستهدف الشركة الحد من التغيرات المناخية من خلال زيادة كفاءة استخدام الطاقة عن طريق الاتجاه إلى تحسين البنية التحتية والاعتماد على تقنيات حديثة في التبريد وموفرة في الإضاءة (الليد) واعتماد استراتيجيات التحكم المتقدمة، مما يساهم في بلوغ هدف الشركة بتحقيق وفورات تراكمية في الطاقة تبلغ ٤ مليار كيلو واط/ساعة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠٢٠, هذا وتستعين الشركة بخبراء لتقديم حلول مبتكرة تساهم في تخفيض استهلاكها من مياه من خلال إعادة الاستخدام والتدوير (بصمتها المائية), كما تمتلك الشركة برامج لإعادة تدوير المخلفات الغير خطرة, وفي إطار رغبة الشركة في بلوغ هدف التخلص النهائي من المخلفات الخطرة فانها تتبنى ما يعرف "بمبادرة الكيمياء الخضراء" والتى تركز على استخدام المواد الكيميائية البديلة في عمليات التصنيع, وذلك للعمل على خفض النفايات الخطرة المتولدة بشكل عام.

ت- **<u>تمكين المرأة في المناصب التنفيذية والقيادية</u>** وقد بلغت نسبة النساء اللاتى بلغن مناصب تنفيذية إلى ٣٥% في عام ٢٠١٥, وقد أطلقت هذه المجموعة من القيادات النسائية عددا من المبادرات الجديدة للمساعدة في النهوض بمهن المرأة, كما قامت الشركة بتوظيف أكثر من ١٧٠٠ امرأة في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٥ وأطلقت برنامج للمساعدة في دمج هؤلاء الموظفين الجدد يجمع بين النساء من المستوى المتوسط اللواتي تم تعيينهن مؤخراً لمدة أربعة أيام بشكل ربع سنوي, كما تهدف الشركة إلى رفع كفاءة العاملين من خلال الاستثمار في البرامج التدريبية لكافة المستويات وقد بلغ إجمالي استثمارات

الشركة ٢٧٨ مليون دولار في مجال التعليم والتدريب لعام ٢٠١٥ وتتيح الشركة العديد من الدورات التدريبية التي من أبرزها الدورات التدريبية للموظفين الجدد "Intel Integration Academy وتهدف تزويد المتدربين بمجموعة من المهارات الشخصية كما تساهم في تعريف العاملين الجدد على ثقافة انتل لضمان تفاعل أكبر في محيط بيئة العمل, وبرنامج تطوير الموظفين الذي يمد الموظفين بمهارات شخصية وعملية لتطوير قدراتهم في إدارة المشاريع، وصنع القرار، والتواصل فضلاً عن البرامج المتاحة للمهن الإدارية العليا التي تركز على إدارة الأداء، وبناء الثقة والتدريب والتواصل.

ونخلص من التجارب الدولية إلى اختلاف درجة تبنى الشركات للمسئولية الاجتماعية من حيث المفهوم ونوع المبادرات المنفذة والقضايا المرتبطة بها، وان تلك التجارب ركزت على مختلف النواحى الاجتماعية والاقتصادية والبشرية وان هناك دور للحكومات فى تلك التجارب من حيث تشجيع تلك الشركات وتوفير الحوافز والتسهيلات ومنحها الجوائز المختلفة من ناحية اخرى كان تركيز الشركات الكبري الرائدة فى مجال المسئولية المجتمعية على القضايا البيئية بشكل عام من حيث تغيرات المناخ خفض الانبعاثات الكربونية وترشيد المياه وغيرها وهى مراحل متقدمة فى مسيرة المسئولية المجتمعية لتلك الدول .

الفصل الرابع

أوجه الشراكة بين الشركات والمجتمع المحلي في إطار المسئولية المجتمعية

تمهيد:

تنطلق فلسفة "المسئولية المجتمعية للشركات" من حقيقة أن أحد الأهداف من إنشائها هو خدمة المجتمع الذى تنشأ فى إطاره وبين جوانبه، وأن استمرارها واستدامتها يستمد شرعيته من المجتمع، إذ أن ناتجها (سلع وخدمات) يستهلكه هذا المجتمع، كما أنها تجلب مدخلاتها (المواد الخام، العمالة ورأس المال) من ذلك المجتمع. وعليه، فإن المنطق يحتم على تلك الشركات العمل على تحقيق رفاهية المجتمع بجانب تحقيق الأرباح، وإلا يكون تعظيم الأرباح هو هدفها الأوحد الذي تسعى إلى تحقيقه بأية وسيلة.

ولا تقتصر المسئولية المجتمعية للشركات على الشركات ذات الحجم الكبير بل أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها أيضاً أن تلعب دوراً اجتماعياً نشطاً فى مجال المسئولية المجتمعية أرحب بكثير ويتسع لجميع شركات القطاع الخاص بإختلاف أحجامها وجهاتها.

٤-١ المسئولية المجتمعية للشركات فى إطار التنمية المستدامة

تقوم فكرة التنمية المستدامة على مبدأ أنه لايجوز للحاضر أن يستهلك المستقبل وقد برز هذا المفهوم على يد اللجنة العالمية المعنية بشئون البيئة والتنمية عام ١٩٨٧، ويعنى تحقيق التنمية للأجيال الحالية دون الضغط أو التاثير على الموارد المتوفرة من اجل الحفاظ على مصالح وحقوق الأجيال المستقبلية[١]، واعتمد المجتمع الدولى فى قمة الأرض بالبرازيل عام ١٩٩٢ مصطلح التنمية المستدامة والذى يعنى تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون الجور على حق الأجيال المستقبلية.

ويساعد التقدم الاقتصادى والاجتماعى والتكنولوجى على تحقيق التنمية المستدامة بما لا يضر برأس المال الطبيعى إلى جانب التنمية البشرية والتى تعمل على تحسين المستويات التعليمية والصحية من أجل تمكين القوى البشرية من المشاركة الفعالة فى عملية التنمية.

وقد حدد المجتمع الدولى مكونات التنمية المستدامة على أنها نمو اقتصادى وتنمية اجتماعية وحماية البيئة ومصادر الثروة الطبيعية .

وفى التسعينات ومع تزايد تاثير المتغيرات الدولية والإقليمية وأهمها أثار العولمة الاقتصادية وما نتج عنها من تزايد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على الدول برز دور الشركات الكبرى والتى قامت بأدوار كبري فى الحد من معدلات الفقر وعملت على تحقيق مبدأ الحق فى الملكية وتفعيل أنظمة الحوكمة، وتفعيل سلامة البيئة، واعتبر عالم المال جزء من المجتمع فى ظل تحقيق أهدافه من الارباح والمكاسب وأطلق عليه اسم مواطنة الشركات، المسئولية المجتمعية للشركات، مسألة الشركات.

---

١ - وزارة الدولة لشئون البيئة ، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة (نحو استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة)، وثيقة اطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ، المنهجية واعداد المؤشرات ،٢٠١٢، ص٢

ومن ثم فقد انطلقت معظم مفاهيم المسئولية المجتمعية من فلسفة واحدة وهى ضرورة تحمل الشركات لمسئوليتها تجاه أصحاب المصالح من حملة الأسهم والمستهلكين والعملاء والموردين والعاملين والبيئة والمجتمع، ويقصد بهذا المفهوم إلتزام الشركات ليس فقط بتحقيق أرباح لمساهميها، ولا تقتصر المسئولية تجاه الاقتصاد القومي فقط، ولكن تمتد لتشمل البيئة والعاملين وأسرهم وفئات أخرى من المجتمع، كما تشير المسئولية المجتمعية إلى مجموعة واسعة من القضايا التى تنطوى على نهج متكامل فى إدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمام بالمجالات البشرية والقدرة المؤسسية، حيث يحتاج صانعى القرار إلى معلومات للمضي قدماً نحو تحقيق التنمية المستدامة (معلومات عن مرحلة التقدم الراهنة، ومعلومات عن الاتجاهات ونقاط الضعف، ومعلومات عن اثر التدخلات) حيث تسمح هذه المؤشرات لأصحاب القرار وواضعى السياسات من رصد التقدم المحرز فى سبيل تحقيق التنمية المستدامة.[1]

ويتضح أننا بحاجة إلى إعداد مؤشرات جيدة للتنمية للشركات لتقويم اثر الأنشطة الاجتماعية لبرامج المسئولية المجتمعية والتأثير على القررات نحو الأحسن حيث يقتضى التوازن بين الأنشطة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية واحتياجات البيئة فى عملية التنمية تغيير أنماط صنع القرار، ولتحقيق التنمية المستدامة يستلزم ايجاد تكامل بين مجموعة العوامل تتضح فى ثلاثة مجالات أساسية والتى تتمثل مكونات التنمية التنمية المستدامة وهى كالتالى[2]:

ـ **<u>التنمية الاقتصادية:</u>** تتطلب التنمية المستدامة تحقيق تنمية اقتصادية مستمرة ورفع معدلات الاداء الاقتصادى الى جانب التغلب على كافة العوائق الاقتصادية التى قد تواجه التنمية كالتمويل وخاصة فى الدول النامية .

. **<u>الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية</u>:** حيث يستلزم تحقيق التنمية المرجوة الحفاظ على الموارد الطبيعية المتوافرة من الاستنزاف والعمل على ترشيد استهلاكها لصالح الأجيال القادمة .

<u>التنمية الاجتماعية</u> : ويقصد بها تنمية الموارد البشرية وتحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية من أجل تمكين الأفراد من القدرة على المشاركة فى تحقيق التنمية فى جميع المجالات الاجتماعية والسياسية والبيئية.

وقد أكد المجلس الاقتصادى والاجتماعى الهولندى على أن تشمل برامج المسئولية المجتمعية لأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة (البعد الاقتصادى، البعد البيئى، البعد الاجتماعى) حتى تكون مساهمتها ذات تأثيرات مرتفعة على مستوى رفاهية المجتمع على المدى الطويل وليست مجرد خدمات وقتية أو فنية.

١- لمياء محس محمد الجبالى، المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص، مؤشر تخطيط لتنمية مستدامة، المنتدى الوزارى العربي الأول للاسكان والتنمية الحضرية، القاهرة ٢٠-٢٢ ديسمبر ٢٠١٥ .

٢- نفس المرجع السابق ، ص٢٣

ونستنتج مما سبق أن اى تعريف للمسئولية الاجتماعية لأبد وأن ينبثق من الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة إذا أن التغيرات فى بيئة العمل العالمية كان من تأثيرها إلزام القطاع الخاص بمضاعفة إسهاماته فى التنمية والسعى نحو بناء استراتيجية أكثر عمقاً مع المستهلكين والعاملين وشركاء العمل والمسئولين عن البيئة والمجتمعات المحلية والمستثمرين، حتى تتمكن من المنافسة والبقاء فى السوق، حيث أن بناء هذه العلاقة من شأنها أن تعمل على تكوين اسس لاستراتيجية جديدة تركز على أفراد المجتمع ومن ثم تتمكن شركات القطاع الخاص من مواجهة التحديات المعاصرة[١].

ومن ثم فإن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إيجاد تغييرات سياسية ومؤسسية تصمم بعناية لتلبى الاحتياجات المجتمعية المحددة مسبقاً، وأن يتم عمل تخطيط مرحلى لتحقيق تلك الاحتياجات وتقييم أولى ومرحلى للتنفيذ وكذلك التأثيرات البيئية للمشروعات المنفذة التى تلبى تلك الاحتياجات ولن يتم أى تنفيذ أو حتى تقييم إلا بمشاركة جميع اصحاب المصالح ذوى الصلة لتحقيق أفضل النتائج وقد تأثر المجتمع االمصرى بهذه التغيرات مثل غيره من المجتمعات حيث دعا الحكومة لوضع سياسة اقتصادية معتمدة على تحجيم أنشطة وبرامج الرعاية الاجتماعية حتى تتوافق مع تبنيها لنظام الاقتصاد الحر أو آليات السوق وتوسيع المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة بصورة أكبر فى إشباع احتياجات المجتمع[٢].

هذا ولقد جاءت صياغة وإعداد إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ لتؤكد على ضرورة تحقيق التنمية المحلية وأن يكون هناك نوع من المشاركة بين القطاع الخاص والحكومة والقطاع الأهلى فى تنفيذ مشروعات التنمية هذا ولقد جاء صياغة وإعداد إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ للعديد من الأسباب من أهمها:

- وضع رؤية سياسية واقتصادية واجتماعية للدولة المصرية فى المدى الطويل تكون أساس للخطط التنموية متوسطة وقصيرة المدى.
- تمكين المجتمع المدنى والبرلمان من متابعة ومراقبة تنفيذ الإستراتيجية.
- التركيز على الميزة التنافسية وخاصة للشركات والقطاع الخاص المصري.

وقد أكدت الاستراتيجية على ضرورة رفع كفاءة المؤسسات والشركات والحوكمة الرشيدة والشفافية والمشاركة والمساءلة. كما أن تحقيق التنمية المحلية المستدامة ضمن أهداف الاستراتيجية يمثل بعداً هاماً فى السياسات الحكومية وبرامج التنمية المختلفة يمكن من خلاله الإنتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والسير فى طريق النمو والإرتقاء إلى ما هو أفضل وسد وتلبية الإحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من القطاع الخاص والهيئات الحكومية. وتعتبر

١- عبد العزيز محمود رجب ، نتائج تضمين المسئولية الاجتماعية ضمن البيئة المحاسبية (المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨١ ، ص١٣٥.

٢- مها الشال ، دور المسئولية الاجتماعية للشركات فى القطاع الخاص ورجال الاعمال ، تجربة مصر والتجارب الدولية، مرجع سابق.

أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وبين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية وإعطاء الدفعة نحو تنمية شاملة ومتوازنة[١].

٤-٢ دور المسئولية المجتمعية للشركات فى تحقيق التنمية المحلية المستدامة

يشكل المجتمع المحلى والبيئة المحلية فى نظر الشركات الخاصة أعتباراً خاصاً، فهى تنظر إليه على أنه شريحة مهمة تتطلع إلى تثمين علاقاتها معه وتعزيزها، الأمر الذى يتطلب منها بذل الجهود والأنشطة المضاعفة تجاهه، والعمل على زيادة الرفاهية العامة لهذا المجتمع، وذلك من خلال الأنشطة التى تشمل المساهمة فى دعم البنية التحتية كإنشاء الجسور والحدائق ومن خلال المساهمة فى الحد من مشكلة البطالة بالتركيز على تشغيل أبناء المجتمع المحلى فى مشاريعها، ودعم بعض الأنشطة الأخرى مثل الأندية الترفيهية لهذا المجتمع مع إحترام العادات والتقاليد ودعم مؤسسات المجتمع المدنى، وتقديم العون المادى لذوى الإحتياجات الخاصة، هذا بالإضافة إلى الدعم المتواصل للمراكز العلمية كمراكز البحوث والمستشفيات. وعادة ما ينظر لمسئولية المنظمة تجاه المجتمع المحلى من زوايا مختلفة، فقد تشمل رعاية الإعمال الخيرية، والرياضية والفنية، والتعليمية والتدريبية، وإقامة المشاريع المحلية ذات الطابع التنموى، ويلاحظ أن غالبية الأنشطة تتسم بالإختيارية والإلتزام الطوعى من قبل الشركة مما يعزز من إستمرارية الشركة وتواصلها مع المجتمع المحلى فى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية[٢].

وعلى الرغم من أن مفهوم المسئولية المجتمعية للشركات بات يظهر فى الأونة الأخيره وبشدة على الساحة، إلا أن هناك بعض الشركات تقوم ببعض الممارسات بشكل بديهى وغير رسمي، وربما تكون هذه الشركات على دراية بالمصطلح لكن بشكل طبيعى حيث تمتلك معظمها نهجاً مسئولاً نحو الأعمال المجتمعية فتحتفظ بعلاقة جيدة مع شركائها فى المجتمع المحلى.

أيضاً يساهم مفهوم المسئولية المجتمعية فى إتاحة فرص العمل وممارساته لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية بما يترتب على ذلك من تحقيق فوائد على المدى الطويل، وكذلك زيادة القدرة التنافسية لهذه الشركات. وإكتساب منظور جديد للعمل، وخلق إدارة أكثر تنظيماً، بالإضافة إلى دمج الأخلاقيات والقيم الشخصية مع ممارسات العمل اليومي.

كما يتضمن تطبيق مفهوم المسئولية المجتمعية إدارة العمل الجمعى بطريقة تعزز المساهمة الإيجابية للمجتمع المحلى ككل بما يقلل من التأثير السلبى على المواطنين والبيئة إلى الحد الأدنى بالإضافة إلى

١- مشرى محمد الناصر،دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة فى تحقيق التنمية المحلية المستدامة "دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة"، جامعة فرحات عباس –سطيف – كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دكتوراه إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، عام ٢٠١١، ص٤٥.

٢- جميل حسن النجار، المسئولية الاجتماعية لمنشآت أعمال وأثرها على الأداء المالى" دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة فى بورصة فلسطين ، كلية العلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، فرع شمال غزة، عام ٢٠١٤، ص٦.

عمل مبادرات تطوعية بتجاوز حد المتطلبات القانونية والإلتزامات التعاقدية، وتطبيق أنشطة تعود بالنفع على المجتمع ككل.

٤-٣ مبررات استخدام برامج المسئولية المجتمعية فى التنمية المحلية

هناك العديد من التحديات التى تواجه البلاد فى الوقت الراهن سواء محلية او دولية ولا شك أن تلك التحديات لها آثارها السلبية على مسيرة التنمية فى مصر وكذلك على الأمن القومى المصري من جهة أخرى. ومن أهم تلك التحديات على المستوى المحلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتراجع مستويات المعيشة يوماً بعد يوم وتراجع معدلات الأدخار والأستثمار وتراجع مستويات التنمية البشرية من حيث التعليم والصحة والخدمات الصحية والبنية الأساسية والخدمات الاجتماعية وغيرها.هذا علاوة على مشكلات نقص الطاقة وأنخفاض معدلات الأمن الغذائى والمائى وغيرها، ومصر ليست بمعزل عما يدور من أحداث فى البيئة الاقتصادية العالمية، ونظرا لما خلفته برامج التحرر الاقتصادى والتوجهات الاقتصادية العالمية فى السنوات الاخيرة من تراجع لدور الدولة فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى فقد بات من المحتم على القطاع الخاص أن يقوم بدوره فى سد الفراغ الناجم عن هذا التراجع، وحيث أن التنمية المحلية كما سبق القول هى التنمية التى تتشارك فيها أطراف عديدة من ضمنها القطاع الخاص ، ومن ثم فان المنطق يعتبر شركات ومنشآت هذا القطاع شريكاً كاملاً في المجتمع يخدم احتياجات هذا المجتمع وفى نفس الوقت يحقق أرباحا خاصة ومن ثم تصبح المسئولية المجتمعية هى الأداة التكميلية لدور القطاع الخاص فى توفير احتياجات المجتمع المحلى من استثمارات وبنية اساسية وخدمات اجتماعية وبشرية مختلفة ومن ثم فان هناك **مبررات تسوق الى ضرورة مساهمة برامج المسئولية المجتمعية فى قضايا التنمية المحلية ومنها:**

١. نقص التمويل الحكومى اللازم لتنفيذ مشروعات التنمية المحلية من بنية أساسية وصرف صحى ومياه شرب وغيرها.

٢. ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتفاقم المشاكل الخاصة بالتنمية المحلية.

٣. الأوضاع الراهنة التى يمر بها المجتمع المصري وخاصة إبان الثورات المتتالية والتى خلفت تدهور فى الموارد المالية واستنزافاً فى مصادر التمويل الحكومى، وهروب العديد من رؤوس الأموال الأجنبية بل والمحلية

٤. البيروقراطية الحكومية وضعف الثقة فى كل ما هو حكومى مما أدى الى تضاؤل فرص المشاركة الشعبية بشكل كبير. ومن ثم فهناك حاجة كبيرة من المجتمع المحلى لتدخل الشركات من خلال برامج المسئولية المجتمعية لخدمة المجتمع، مع الأخذ فى الاعتبار أن نجاح تلك الشركات فى القيام بدورها يتوقف إلى حد كبير على دعم هذا المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والأعتراف بوجودها، والمساهمة

في إنجاح أهدافها وفق ما خطط له مسبقاً، علاوة على المساهمة في سدّ احتياجات المجتمع ومتطلباته الحياتية والمعيشية الضرورية، إضافةً إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشاريع خيرية واجتماعية ذات طابع تنموي.[1] وتتمثل المجالات التى يمكن أن تقدم الشركات برامج المسئولية المجتمعية من خلالها فى:

٤-٣-١ عـلاج مشكلة الفقــر

الفقـر هو مشكلة وهـدف التنمية الأساسي وهـو من أهـم مظاهــر الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وإذا تحقق خفضه أو الإقلال من معدلاته في المجتمع، عندئذ يعتبر أن التنمية قد حققت غايتها أو هدفها. ولا يوجد تعريف واحد متفق عليه للفقر، كما أنه لا يوجد مقياس واحد متفق عليه كذلك له. وخط الفقر هو قيمة الإنفاق اللازم لحصول الفرد على احتياجاته الأساسية غذائية وغير غذائية تتمثل فى الحاجات المادية كالطعام والمسكن والملبس، وخدمية؛ كالتعليم، الصحة، مياه الشرب، والصرف الصحي. وتلك الحاجات لها تكلفة. وهناك الحاجات الاجتماعية؛ كالحرية، الديمقراطية، الشفافية، والمشاركة.

وتعد مجابهة الفقر من ضمن أهم مشاكل ومهام العقد الاجتماعي، ومجال عمله، بما يعني أنه يمكن أن يركز العقد الاجتماعي على القضاء على الفقر الراجع إلي تدني مستوى دخل الفرد، الناتج عن عدم العدالة في توزيع الثروة والدخل، وفي التعليم، وفي فرص العمل والمساواة بين المرأة والرجل، وهي مجالات من الممكن والضروري أن توجه إليها أنشطة وبرامج المسئولية المجتمعية للشركات من خلال مساهمة الشركات فى منح قروض المشروعات الصغيرة والمساهمة فى البرامج التى تواجه التهميش سواء الاقتصادى أو على مستوى الجنس أو النوع .

٤-٣-٢ مواجهة البطالة وخلق فرص عمل

زاد دور القطاع الخاص فى خطط التنمية فى السنوات الأخيرة وفى ظل سياسات التحرر الاقتصادى والمناداة بإفساح الطريق لمشاركة أكثر للقطاع الخاص، حيث يقوم القطاع الخاص بدور هام فى توفير فرص العمل الحقيقية وتشغيل الخريجيين من الشباب والعمل على تدريبهم وتأهيلهم لفرص العمل، وتوفير القروض والأئتمان لهم بالإضافة إلى المساهمة فى تسهيل انتقالاتهم وغيرها كما يستحوذ القطاع الخاص على النصيب الأكبر من الاستثمارات المنفذة فمثلاً خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦

١- رقية عيران، المسئولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية، سوق فلسطين للأوراق المالية،www.google.com

بلغت استثماراته حوالي ٢٢٧,٣ مليار جنيه بنسبة تصل إلى ٥٨% من إجمالي الاستمارات الكلية المنفذة وذلك كما يتضح من الشكل (٤-١).

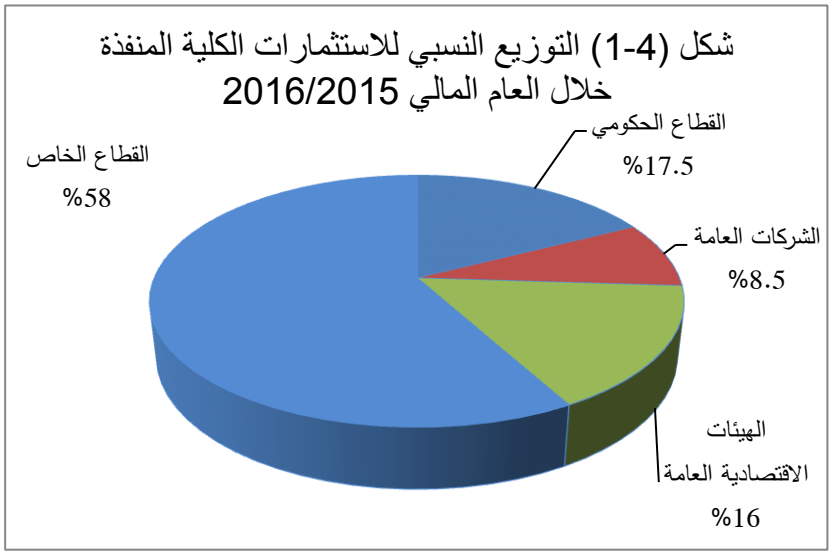

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠١٥/٢٠١٦.

وقد ساهم القطاع الخاص من خلال هذه الاستثمارات في توفير العديد من فرص العمل وقد بلغت مساهمة القطاع الخاص في توفير فرص العمل حوالي ٧٤,٢% لعام ٢٠١٥ مقارنة بنحو ٧٢% عام ٢٠١٣ وهو ما يوضحه الشكل رقم (٤-٢).

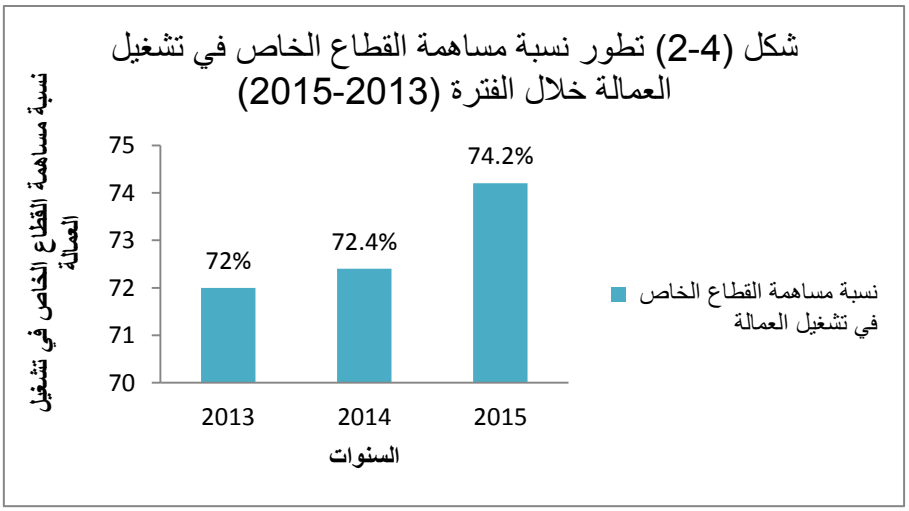

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويتضح من بيانات الجدول أن القطاع الخاص ما زال دوره هام جدا فى توليد فرص العمل فى ظل الظروف التى تمر بها البلاد، (حيث أن ما يوفره واقعيا ضمن خطط الحكومة يقع ضمن الاستثمارات

بغرض تحقيق الأرباح)، وبالرغم من أن الحكومة تعمل باستمرار على تقديم الحوافز المادية والإجراءات اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستمرار فى تحمل مسئوليته الاجتماعية تجاه المجتمع المحلى والأفراد، الا أن مبادرات القطاع الخاص فيما يتعلق بمسئوليته تجاه التشغيل مازالت غير كافية وتحتاج إلى توحيد للجهود وأن تكون فرص التشغيل حقيقية الى حد كبير وأن تكون فى الإطار الرسمى، حيث أن نسبة كبيرة من فرص العمل ما زالت خارج منشآت القطاع الخاص، و يوضح الجدول رقم (٤-١) تطور مساهمة القطاع الخاص فى تشغيل العمالة حيث ارتفعت هذه النسبة من ٧١,٢% عام ٢٠١١ إلى ٧٤,٣% عام ٢٠١٥.

ويمكن للشركات أن تقوم بدور فعال فى توفير فرص العمل الحقيقية وتشغيل عدد كبير من المواطنين وخاصة الخريجيين الجدد والعمل على تدريبهم ورفع كفائتهم، وتقديم القروض التى تمكنهم من إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتوفير فرص الانتقال من أماكن العمل إلى منازلهم وبالعكس، وبالفعل هناك العديد من الشركات التى تساهم بدور كبير فى ذلك.

جدول رقم (٤-١): نسبة تشغيل العمالة فى القطاع الخاص

السنة	تشغيل العمالة فى القطاع الخاص	
	داخل وخارج المنشآت(%)	داخل المنشآت(%)
٢٠١١	٧١,٢	٢٢,٢
٢٠١٢	٧١,٠	٢٤,٢
٢٠١٣	٧١,٧	٢٤,٤
٢٠١٤	٧٢,٣	٢٥,٦
٢٠١٥	٧٤,٣	٢٧,٠

المصدر :الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، بيانات بحث القوى العاملة للفترة ٢٠١١/٢٠١٤

٤-٣-٣ قطـاع التعلـيم

يلعب التعليم دور حيوي في تشكيل الموارد البشرية التي تعد الجوهر الأساسي والمحرك الرئيس لعملية التنمية الاقتصادية فتنمية قدرات الإنسان وبناء معارفه لا تتم إلا من خلال التعليم, فعماد التنمية الإنسان المتعلم و المدرب والمؤهل الذي يمتلك أدوات المعرفة, مما يستلزم ضرورة النهوض بهذ القطاع من خلال الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة لمواجهة التحديات التي يواجهها هذا القطاع والمتمثلة فيما يلي:

- ارتفاع كثافة الفصول حيث تبلغ كثافة الفصول في المرحلة الابتدائية حوالي ٤٥,٤ تلميذ, بينما يبلغ نصيب المدرس من التلاميذ حوالي ٢٥,٤ تلميذ لنفس المرحلة التعليمية وذلك للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦.
- ارتفاع معدل الأمية.

- تردي حالة المباني التعليمية وتهالكها.
- عدم توافر الخدمات التعليمية في العديد من المناطق المحرومة.

يوجه القطاع الخاص حوالي ٢,٢% من إجمالي استثماراته المنفذة لقطاع التعليم وهو ما يمثل ٤١,٤% من الاستثمارات الكلية المنفذة في هذا القطاع كما يتضح من الشكل التالي:

شكل (3-4) التوزيع النسبي للاستثمارات المنفذة في قطاع التعليم
خلال العام المالي 2016/2015

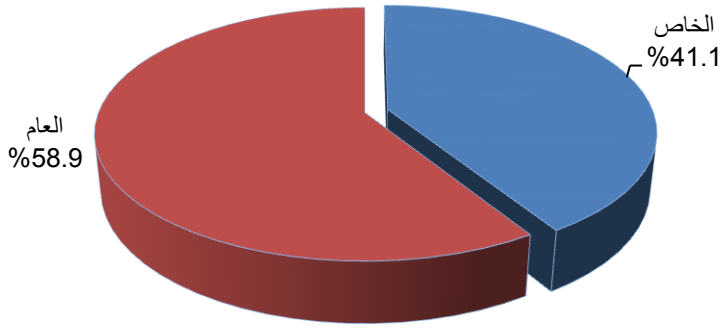

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة، أعداد مختلفة.

وتبلغ نسبة المدارس الخاصة حوالي ١٥,٧%[١] من إجمالي المدارس بينما تبلغ نسبة الجامعات الخاصة حوالي ٤٤,٢% من إجمالي الجامعات. إلا أن كل ماسبق يكون فى نطاق الاستثمارات للحصول على أرباح مما يتسع معه المجال أمام اداء القطاع الخاص فى مجال المسئولية المجتمعية فى قطاع التعليم من خلال انشاء المدارس فى المناطق المحرومة والمهمشة والمساهمة فى إقامة المعاهد التعليمية والفنية لرفع كفاءة الخريجيين الجدد وتدريبهم وتاهيلهم لسوق العمل، وكذلك فى مجال دفع المصاريف الدراسية للطلبة المحتاجين، توفير وسائل نقل مجانية للطلبة سواء بالجامعات أو المدارس مثل شركة النساجون الشرقيون التى تسهم بدور كبير فى هذا المجال، تشجيع الطلبة المتفوقين غير القادرين على مواصلة دراساتهم العليا، المساهمة فى اقامة مختبرات علمية فى بعض الجامعات . وذلك من خلال تحمل القطاع الخاص لنصيبه من الخدمات الاجتماعية أو بالمشاركة بينه وبين شركاته، **فالجدير بالذكر أن جامعة بيلكنت التركية والتى تعنى** باللغة التركية مدينة "العلم والتعلم" تم إنشائها إنطلاقاً من مبدأ المسئولية الاجتماعية حيث إنها لا تهدف الى الربح وأسسها البروفيسور "احسان دوغراماجى" بهدف أن تكون مركزاً للتميز فى مجال التعليم العالى والبحث العلمى، وتصنف ١٢٩ عالمياً ورقم ٢ بعد جامعة اسطنبول التقنية على المستوى التركى فى مجال الهندسة والتكنولوجيا، حيث تم التنسيق بين شركات القطاع

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, كتاب مصر في أرقام ٢٠١٧.

الخاص لانشاء هذه الجامعة وذلك لمساعدة الدولة فى مجال التعليم الجامعى. وقد اتاحت تلك الجامعة للقطاع الخاص تحقيق متطلبات من التخصصات المطلوبة فى القوة البشرية من المجتمع لتغطية احتياجات شركات والمصانع بالقطاع الخاص من تلك القوى البشرية الموجودة فى الجامعة حيث عجزت الجامعات الحكومية عن توفير تلك التخصصات. وقد حققت هذه الجامعة طفرة علمية تعليمية متميزة لأهالى العاصمة التركية فى التعليم العالى، وحقق توفير مطالب الشركات والمصانع من التخصصات المطلوبة فى الفترة القادمة.

٤-٣-٤ المجـال الصحى

تؤكد العديد من الدراسات أن الاهتمام بالأوضاع الصحية للمواطنين يساهم في إنعاش الاقتصاد ويساعد على نمو الدخل. وقد أثبتت إحدى الدراسات أن ٢٤% من النمو في دخول الدول متوسطة ومنخفضة الدخل كان نتيجة للتحسن في الأوضاع الصحية لمواطنيها. ويواجه القطاع الصحي في مصر العديد من العقبات التي تعوق تطوير الخدمات الصحية المقدمة وتتمثل أبرزها فيما يلي:

- ضعف ميزانية التأمين وعدم شموله لكل فئات المجتمع حيث أن ٤٠% من المواطنين خارج مظلة التأمين الصحي.
- قلة أعداد الطواقم الطبية وعدم كفاية برامج التأهيل والتدريب لبناء القدرات والمهارات اللازمة.
- ضعف التكامل بين مستشفيات وزارة الصحة والمستشفيات الجامعية.

وفي إطار التحديات السابقة, فقد بلغت مساهمة القطاع الخاص في توفير الخدمات الصحية والعلاجية حوالي ١,٨% من إجمالي استثماراته وهو ما يمثل ٤٧% من إجمالي الاستثمارات الكلية الموجهة لهذا القطاع, وتبلغ نسبة الوحدات الصحية التابعة للقطاع الخاص حوالي ٦٠,٣%[١] من إجمالي الوحدات الصحية. إلا ان ما سبق هو مساهمات القطاع الخاص الاستثمارية فى القطاع الصحى والتى يحقق من ورائه ارباح. بيد ان الجانب الصحى فى المسئولية المجتمعية التى يجب أن يركز عليها القطاع الخاص تتمثل فى إقامة المستوصفات الطبية، وغرف العمليات الكاملة فى المستشفيات الفقيرة والمساهمة فى انشاء مستشفيات للامراض المتوطنة والخطيرة مثل السرطان وغسيل الكلى وفيروسات الكبد وتعويض الأفـراد عن اى اضرار قد تلحق بهم فى اطار التامين الاجتماعى التكافلى[٢].

٤-٣-٥ تحقيق العدالة بين المحافظات فى التنمية

يتطلب تحقيق العدالة فى التنمية استراتيجية واضحة شاملة تعمل على تحقيق المشاركة الفعالة في كافة القطاعات لتنمية المناطق الجديدة والمشروعات المقترح اقامتها بها، حيث أنه لابد وأن يكون للقطاع الخاص الدور الأكبر في هذه الإستراتيجية انطلاقاً من مسئوليته المجتمعية في المساهمة في

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, مصر في أرقام ٢٠١٥

٢ - فؤاد محمد عيسى عارف، المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص فى مصر، دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسئولية المجتمعية للشركات، المؤتمر العلمى السنوى الثالث عشر لاكاديمية السادات والعلوم الادارية " التوجهات الاستراتيجية للمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، القاهرة ٢٦/٢٧ أبريل، ٢٠٠٩، ص٣١.

عمليات التنمية وتحسين مستويات المعيشة وتوفير فرص العمل. ومن ثم فإن الفرصة مهيأة أمام الشركات للمساهمة فى تلك المشروعات الجديدة وخاصة تلك المشروعات المقترحة ضمن استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، خاصة وأن تلك المناطق التي سيتم تنميتها والمشروعات المتضمنة بها تحمل العديد من الفرص الاستثمارية التي يجب أن تستفيد منها الشركات لكي تتحقق تلك الاستفادة ومن ثم فيجب على الشركات فى اطار مسئوليتها الاجتماعية أن تقوم بالأدوار التالية:

(١) العمل على استغلال الفرص الاستثمارية فى المناطق الجديدة وخلق المزيد من فرص العمل بها وذلك لجذب اكبر عدد من الشباب للعمل وخفض معدلات البطالة فى المناطق المكتظة بالسكان وتقليل معدلات الهجرة الخارجية .

(٢) الاهتمام ببرامج التدريب والتأهيل للعمالة التي سيتم توظيفها في المناطق والمدن الجديدة .

(٣) المساهمة مع الحكومة في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية والإنشائية للمناطق الجديدة.

(٤) المساهمة في مد المناطق الجديدة بالخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات اللازمة لإستمراريتها وتقدمها .

مما سبق نخلص الي أن المسئولية المجتمعية هي إلتزام الشركات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية والسلوك الأخلاقي الذي يرتبط بقضايا محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات. وتنشأ المسئولية المجتمعية في هذا الجانب (الاجتماعي الخدمي) من قيام منظمات الاعمال بتنفيذ واجباتها تجاه المجتمع. والتزام المؤسسات بتحقيق المسئولية المجتمعية حيث تمثل عملية مفيدة للمجتمع والدولة والمؤسسات انطلاقاً مما يأتى:[١]

- أن المسئولية المجتمعية للشركات لها بعدين اقتصادي واجتماعي وأنه لأبـد على الشركات أن تسعى إلى الإبداع في تبني برامج المسئولية الاجتماعية.
- المسؤولية المجتمعية هى "الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرفات الأخلاقية والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل."
- كما يمكن أن تساند الشركات اهدافاً قومية وتشجع موظفيها على التطوع والانخراط في النشاطات الاجتماعية. من خلال علاقات العمل، كما يمكن للمؤسسات التفكير في كيفية إدارة علاقاتها مع الجيران (مجموعات المجتمع المحلي والسلطات الحكومية). والمنشآت الصغيرة تستطيع دائماً إدارة هذه العلاقات بمهارة كبيرة لأن أعمالها جزء لا يتجـزأ من المجتمع التي تقوم بخدمته. ويمكن

[١]- نورا محمد عماد الدين أنور- "المسئولية الاجتماعية للشركات في ظل الازمة الاقتصادية العالمية – دراسة تطبيقية" – مركز المديرين المصري، مسابقة الأبحاث السنوية – ٢٠١٠، ص١٨.

للشركات أيضاً اتخاذ الخطوات اللازمة للمحافظة على البيئة عند ممارسة نشاطها، فمن المعروف أن الكفاءة في استخدام الطاقة الكهربائية ومنع التلوث وتقليل التالف وإعادة التدوير من الأمور التي تحافظ على البيئة وفي نفس الوقت تحقق وفورات في التكلفة وبالتالي تسهم في جدوى المؤسسة. وهذه الإجراءات تساعد في النهاية على تحسين العلاقات مع المجتمع والمنظمين والسلطات الأخرى.

كذلك يمكن أن تعمل المؤسسة بالتضامن مع المنظمات أو الشركات الأخرى لتعزيز ممارسات المسئولية المجتمعية فعلى سبيل المثال قد تتمكن إحدى المنشآت من المشاركة في مشروع تديره جهات حكومية أو محلية أو تلتحق بجمعية أعمال ذات علاقة معينة بالمسئولية المجتمعية لأصحاب الأعمال، أو قد تلتحق بمشاريع معينة ترتبط بالمسئولية المجتمعية مع شركات أخرى. إن الكثير من هذه الأنواع من العلاقات متاحة بتكلفة يسيرة أو بدون تكلفة على الشركات االخاصة في معظم المجتمعات. وفي الحالات التي يتم فيها تحمل تكاليف، فإن الإدارة الجيدة يمكن أن تضمن عائداً هاماً على الاستثمار من حيث الدعاية الجيدة ورفع الروح المعنوية للموظفين وتحسن سمعة الشركة وإمكانية دخول أسواق جديدة.

٤-٤ مجالات تنمية المجتمع المحلى التى يمكن أن تتحمل مسئوليتها الشركات الخاصة

تتعدد مجالات تنمية المجتمع المحلى التى يمكن أن تساهم فيها الشركات الخاصة ونذكر منها[١].

- تمكين ذوى الإعاقة.
- تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين .
- الحفاظ على البيئة وترشيد الموارد الطبيعية.
- إدارة المعرفة ودعم مؤسسات المجتمع المدنى.
- التعاون الإقليمي والدولي ونقل الخبرات.

علاوة على المجالات التالية:

- المشاركة في أنشطة تحسين مستويات التعليم المحلية بالتبرع بالأموال والوقت والخبرة والمساهمة في اختيار وتدريب بعض االخريجين الجدد من الشباب وحصولهم على فرص عمل، مما يعد مساهمة في القضاء على البطالة في المجتمع المحلي.
- التضامن مع الجامعة لتقديم مهارات تقنية المعلومات للطلاب، وتقديم دعمٍ ماليٍ لمراكز تقنية المعلومات الحديثة مع إمكانية ربط المدارس المحلية بشبكات الانترنت.

١- وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية، إستراتيجية المسئولية المجتمعية فى قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أجل تحقيق العدالة الإجتماعية فى جمهورية مصر العربية، إبريل عام ٢٠١٤، ص ١٧.

- إدارة عملية التخلص من النفايا لتدريب الموظفين فيما يتعلق بالمحافظة على البيئة. وقد تمثلت الفائدة الرئيسية للمؤسسات في السمعة الطبية في المجتمع ولدى السلطات المحلية.
- المساهمة في الأنشطة الاجتماعية الوطنية ومساندة الجمعيات الاهلية المحلية. وتقديم المنح الدراسية وبرامج التدريب لشباب الخريجين لإعدادهم للعمل فى المجالات المختلفة.
- تدعيم المؤتمرات التي تستهدف تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي بالإضافة إلى رعايتها الندوات التي تنظمها الجهات الحكومية والمحلية.
- إنشاء صندوقٍ لتشجيع الشباب على التدريب في مجال الكمبيوتر وتقنية المعلومات الإلكترونية. وتمويل تكاليف الدراسة والتدريب لعدد من الطلاب .
- المساهمة فى ايجاد حلول سريعة لمشكلة تراكم القمامة بالتعاون مع المحافظات والوحدات المحلية التابعة ومؤسسات المجتمع المدنى والشركات التى تعمل بمنظومة القمامة للارتقاء بمنظومة القمامة ورفع مستوى كفائتها على مستوى الدولة حفاظاً على الصحة العامة .
- المساهمة فى عمليات تدوير القمامة من خلال إنشاء مصانع خاصة بها وانتهاج فكر التخلص الآمن منها وذلك من خلال الدعم المالى أو توفير العمالة المدربة لذلك .
- استخدام المواد التي تساهم في المحافظة على البيئة بتقليل الحاجة مثلاً إلى كيماويات النظافة الضارة، وتوفير فرص تدريب للمبتدئين في المهنة.
- المساهمة فى القضايا الاجتماعية المختلفة والتى قد تضر بأمن البلاد مثل مكافحة المخدرات والجريمة وغيرها مع مؤسسات الدولة .
- التكامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتى تشكّل أكثرمن ٨٠% من شركات القطاع الخاص للاستفادة من مبادرات المسئولية المجتمعية للشركات الكبرى من خلال اقتراح مشروعات مستدامة ومبتكرة، فبدون الابتكار يكون المشروع مجرد محاكاة لمشروع آخر قديم ومستخدم مسبقاً. فلا بد أن تكون الأفكار المطروحة مفيدة للمجتمع وتساهم في الوقت ذاته في خلق فرص للمؤسسات الكبري.
- أن يكون للشركات دور فى حل مشاكل المصانع المتعثرة والمتوقفة عن العمل.

٤-٥ حجم مساهمة الشركات فى الانشطة المحلية :

اهتمت المنظمات الدولية ببرامج المسئولية المجتمعية ودورها فى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ونتيجة لذلك فقد صدر الميثاق العالمى للأمم المتحدة عام ١٩٩٩ والذى أكدت الشركات بمقتضاه على الإلتزام بمسئولياتها تجاه المجتمع المحلى وفقا لمبادئه، وقد انضم للميثاق العالمى للامم المتحدة حوالى ٨٠٠٠ مشترك من ١٣٥ دولة حول العالم حتى يوليو ٢٠١١ منهم ٦٠٠٠ شركة أعمال بالإضافة إلى عدد من منظمات المجتمع المدنى، وبلغ عدد المشتركين فى مصر ٦٢ مشترك منهم ٤٢ شركة اعمال، وتتسم

مبادئ الميثاق بإنها غير الزامية وأن تطبيقها تطوعى مخطط وتهدف معظمها الى رفع مستوى المعيشة وتشجيع التدريب والتأهيل وتنمية الطاقات[1].

وبالرغم من أن عدد الشركات الموقعة على هذا الميثاق وصل الى أكثر من ٨٥ شركة إلا أن هناك الكثير من شركات القطاع الخاص التي تقدم برامجها بالمجتمع على نحو تطوعى خيري يساهم فى التنمية دون الأخذ فى الاعتبار إدراجها تحت برامج للمسئولية المجتمعية أو كونها تحقق التنمية المستدامة[2] .

وقد أشار تقرير لمركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء إلى أن انشطة شركات القطاع الخاص فى مجال المسئولية المجتمعية يتضمن المحالات التالية[3] :

جدول رقم (٤-٢): أنشطة الشركات الخاصة حسب المجالات المختلفة .

المجال	التعليم	التدريب والتاهيل	الرعاية الصحية	دعم المشروعات	المحافظة على البيئة من التلوث	الاهتمام بالفئات الخاصة
	%٣٨	%٢٩	%٢٩	%٢٤	%٢٤	%١٤

مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار، المسئولية المجتمعية للشركات ودورها فى التنمية، تقرير شهرى، السنة الخامسة، العدد ٢٠١١، القاهرة ،

ونخلص من ذلك أنه لكى تساهم المسئولية المجتمعية فى جهود التنمية المحلية فإنه يجب أن تنطلق من مبدأ المساهمة فى أنشطة وبرامج تنموية قائمة على دراسة شاملة للمجتمع المحلى للتعرف على الموارد المتاحة والأحتياجات الملحة بالاستعانة بالبيانات الاساسية بالمحافظات ومؤشرات تقارير التنمية البشرية بالمحافظات والبيانات والإحصائيات.

٤-٦ آليات تحليل إحتياجات المجتمع المحلى من منظور المسئولية المجتمعية

إن تحديد دور شركات القطاع الخاص فى تنمية المجتمع المحلى من واقع المسئولية المجتمعية ينبغى أن يتم التخطيط والتوجيه له في ضوء الاحتياجات الفعلية للمجتمع المحلي والأفراد انفسهم، حيث يتطلب الأمر التعرف علي هذه الاحتياجات، والدور الحالي للشركات في التنمية المحلية وكذلك المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الداعمة والمكملة لهذا الدور.

---

١ - مجلس الوزراء، مركزالمعلومات و دعم واتخاذ القرار، المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها فى التنمية، تقرير شهرى، السنة الخامسة، العدد ٢٠١١، القاهرة ، ص٨

٢- تقرير المركز المصري لمسئولية الشركات ٢٠١٤/٤/٢٩.

٣- مجلس الوزراء، مركز دعم واتخاذ القرار، المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها فى التنمية، مرجع سابق ، ص٢.

٤-٧ احتياجات التنمية المحلية في مصر:

بالرغم من تعدد الاحتياجات التنموية للمجتمع المحلي وما يواجه ذلك من صعوبة إلا أن الدراسة بالاعتماد علي خطط التنمية الاقتصادية المعدة من قبل وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، وباجراء عدد من المناقشات الجماعية المركزة (focus group discussions) بقري محافظة القليوبية، وبعض الاحياء الفقيرة بالقاهرة، وبالاعتماد علي دراسات مركز العقد الاجتماعي في تحديد خرائط الفقر وتحديد القري الأكثر فقراً، للتعرف علي الاحتياجات الفعلية لأفراد المجتمع تبين أنه يمكن تقسيم احتياجات التنمية المحلية كما يلي:

أ- وفقاً لخرائط الفقر التى حددتها الحكومة من خلال تنفيذ المرحلة الاولي من مبادرة الألف قرية الأكثر فقراً في ستة محافظات مصرية هي (المنيا – سوهاج – اسيوط- قنا- البحيرة- الشرقية) بها نحو ١٥١ قرية تعاني تلك القري من الفقر المزمن سواء اقتصادياً أو صحياً ....الخ.

وتم تحديد استثمارات قدرها ٣,٤ مليار جنيه بحوالي ٢٩ مليون جنيه لكل قرية تشمل ١٢ برنامجاً في مجالات:

١- تحسين البنية الأساسية للتعليم الرسمي وانشاء فصول محو الامية.
٢- تحسين المرافق الصحية والتوسع في خدمات الإسعاف.
٣- إنشاء وحدات إسكان جديد.
٤- إنشاء طرق جديدة محسنة.
٥- إدارة المخلفات الصلبة.
٦- إنشاء وحدات لمكافحة الحرائق.
٧- دعم منشآت الشباب والرياضة.
٨- تقديم قروض متناهية الصغر من خلال صندوق التنمية المحلية والصندوق الاجتماعي للتنمية.
٩- إتاحة خدمات التضامن الاجتماعي.
١٠- توسيع الخدمات البريدية.
١١- تحسين البنية الاساسية.
١٢- تدريب العاملين في الوحدات الصحية والمستشفيات (أطباء ، مرضي، ....).

وقد كشف تقييم الحاجات القائم علي المشاركة والمنفذ من خلال مركز العقد الاجتماعي وجود عدداً من الفرص التي تواءم بين متطلبات المجتمعات المستهدفة واحتياجات برامج المسئولية المجتمعية للشركات مما يسهل معه وضع خريطة للمسئولية المجتمعية تتناسب واحتياجات المجتمع المحلية الممكنة، ويوضح الشكل رقم (٤-٤) تفاعل كل الأطراف المعنية بالمسئولية المجتمعية مما يفعل دور الشركات في

التنمية المحلية ويمكن من خلاله تحديد الاحتياجات للتنمية المحلية بشكل سليم، والتي يمكن تحديدها في الاحتياجات التالية[1].

الشكل رقم (٤-٤): خريطة المسئولية المجتمعية للشركات

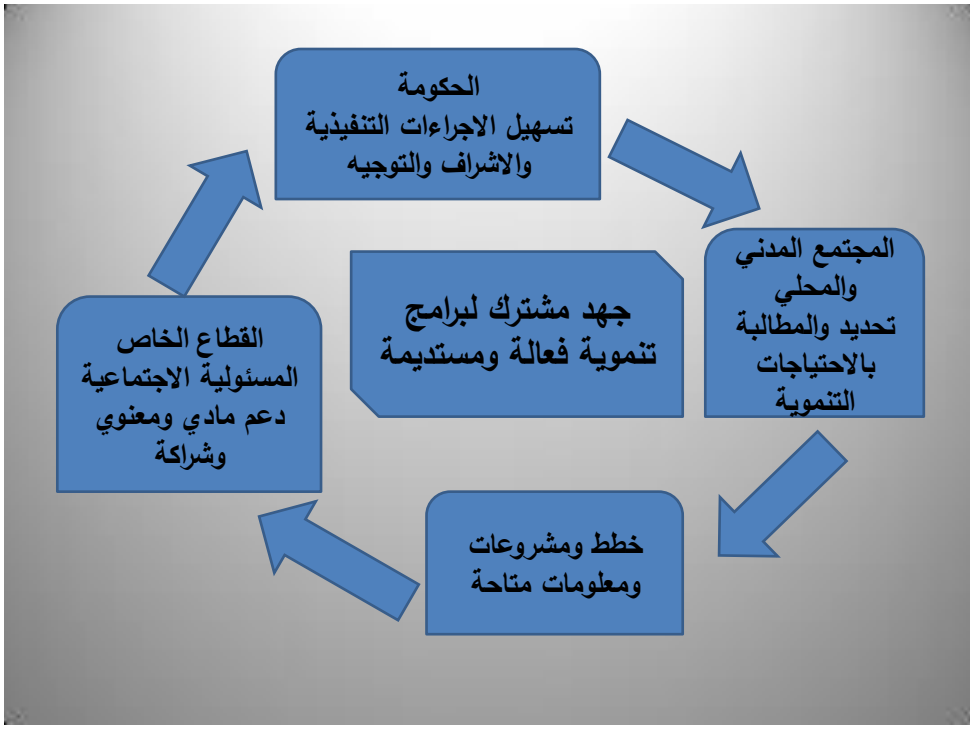

المصدر: بالاعتماد علي قراءات عدة من أهمها : مدحت أبو النصر، المسئولية المجتمعية للشركات والمنظمات – المواصفة القياسية iso26000، مكتبة دار المنهل ، الاردن ٢٠١١.

٤-٧-١الاحتياجات في مجال البنية الاساسية:

تتسم البنية الاساسية في قري ونجوع مصر في أغلب الأحوال بالتهالك وتدني مستوي الخدمات ٧٥%-٨٠% من القري تعاني من عدم وجود نظم للصرف الصحي والاعتماد علي (الترانش) والكاسحات، وتعتمد خطة التنمية الاقتصادية وبتمويل من الاستثمارات الحكومية تغطية نحو ٣٠% من تلك القري والباقي في انتظار الاعتمادات المالية.

- تحتاج ٣٥% من القري لانشاء محطات للمياه أو توسعة الخطوط الموجودة، حيث يعاني نحو ٢٠٥ من القري من انقطاع المياه كل يومين أو ثلاثة، في حين يعاني نحو ١٥٥ منهم من انقطاعها يومياً.
- يحتاج سكان الريف لتحسين نوعية المياه إذ تعاني معظم القري وخاصة الأكثر فقراً من نقص المياه الصالحة للشرب وتدنى نوعيتها حيث ينتج نحو نصف مليون م٣ فقط ومنها جزء أرتوازي لا تكفي

[1]- بالاعتماد على ما يلى :
- الدراسة الميدانية من نتائج العصف الذهني والمناقشات الجماعية المركزة للسكان بقري محافظة القليوبية لمركز طوخ وشبين القناطر والقناطر الخيرية.
- نتائج المسح الشامل لخصائص الريف المصري (٤٦٥٥) عدا محافظتى شمال وجنوب سيناء، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بالتعاون مع بنك التنمية الإفريقى ، أبريل – يوليو ٢٠١٥

لسد حاجات السكان والبالغ عددهم بمحافظة القليوبية مثلا نحو ٦ مليون نسمة، والجدير بالذكر ان خطة الدولة تستهدف إنشاء ١٣ محطة كومبالت للخدمة بطاقة انتاجية ٩٠ لتر/ثانية للمحطة، وإنشاء محطة مياه جديدة بسرياقوس بسعة ١٤٥ م٣/يوم بتكلفة ١٨٠ مليون جنيه، بالإضافة إلي توسعة أربعة محطات قائمة فعلاً لمضاعفة الطاقة الإنتاجية وهي محطات شبين القناطر، والعبادلة بطوخ، وكوم اشفين بقليوب، والزراعة ببنها، ومحطة مياه في كفر شكر تخدم عدة قري.

- تحتاج أكثر من نصف القري بالريف الي إنشاء مولدات كهرباء حيث تنقطع الكهرباء في نحو ٢٢,٨% من القري يومياً، ونحو ٣٨,٤٢٥ من هذه القري تنقطع بها الكهرباء بشكل متقطع (كل يومين أو ثلاثة).

٤-٧-٢ الاحتياجات في مجال التعليم:

يعاني قطاع التعليم من عدة مشاكل من أهمها ارتفاع نسب التسرب في مرحلة التعليم الاساسي ، وارتفاع كثافة الفصول ، وتهالك البنية الاساسية للمدارس حيث أن:

- معظم القري المصرية بل وبعض المناطق الفقيرة في القاهرة الكبري تعاني من عدم وجود مدارس ثانوية قريبة من المناطق السكنية كما أن القدرة الاستيعابية للمدرسة لا تتناسب واحتياجات السكان، حيث تتواجد المدارس الثانوية بنحو ١٨,٢% فقط من قري الريف.
- نقص عدد الفصول مما يؤدي لحرمان البعض من التعليم الاساسي وزيادة كثافة الفصول بما يخفض كفاءة التعليم في هذه المرحلة الهامة وهو أحد الأسباب الهامة للتسرب من التعليم في المناطق الفقيرة.
- عدم توافر عيادات مدرسية ووحدات خدمة اجتماعية بعدد كبير من المدارس بالريف المصري والمناطق الفقيرة.
- تحتاج ٦٠% من قري الريف المصري لإنشاء مدارس ابتدائية وإعدادية ويحتاج الباقي إلي تطوير المدارس الموجودة وتوسعتها.

٤-٧-٣ الاحتياجات في مجال الصحة:

- ٤٠% من القري الريفية تحتاج لإنشاء مستوصف طبي.
- ١٧% من القري تحتاج لتوفير صيدلية واحدة علي الأقل بالقرية.
- ٧٠% من القري تحتاج لتوفير الخدمات الصحية من خلال إنشاء وحدة صحية لكل قرية.
- ٤٩% من القري في حاجة لتوفير مركز لتنظيم الأسرة.

٤-٧-٤ الاحتياجات في مجال رعاية الفئات المهمشة:

- تحتاج ٧٦% من قري الريف المصري إلي انشاء جمعيات أهلية أو خيرية لمساعدة الايتام والنساء المعيلات والفقراء بها.

- لا تتوافر في القري الريفية والمناطق المهمشة مراكز لعلاج ذوي الاحتياجات الخاصة، او عيادات للتعامل معهم أو حتي محال لبيع المعدات الطبية لهم .
- عدم وصول حملات التوعية لمعظم القري وخاصة للسيدات والامهات المنوطة برعاية الاطفال.
- تحتاج معظم الريفيات لوصول حملات التطعيم للاطفال بالمناطق المهمشة وعدم الاكتفاء بتوفيرها بالوحدات الصحية والاعلان المناسب للامهات بالوقت المناسب (عن طريق الميكروفونات بما يتناسب والامية) مما يقلل من احتمالات الاعاقة بين الأطفال الريفيين.

٤-٧-٥ احتياجات اخـــري:

- توفير فرص عمل لتخفيف حدة البطالة خاصة في الريف والمحافظات التي تتزايد بها معدلات الهجرة الخارجية والداخلية.
- تطوير مكاتب البريد والتوسع في الخدمات البريدية.
- توفير وسيلة مواصلات آمنة إلي الطرق الرئيسية والمدارس وأقرب المدن (المركز) حيث تبين أن الأعتماد الاساسي في تلك القري في الأنتقال هو التوكتوك والذي يتوافر بنسبة ٧٨%، يليه الميكروباص والذي يتوافر بنسبة ٤٨%، واخيراً وسائل النقل العامة والتي تتوافر بنحو ٥٥% فقط بالقري، كما أن المواصلات السابق ذكرها لا تترتب فقط من حيث الأهمية والتوافر ولكن أيضا من حيث التكلفة والتي تمثل عبء مضاعف علي المواطنين.
- تحتاج نحو ١٣% من القري الي شق ترع ومصارف لاغراض الزراعة والري.
- تحتاج نحو ٧١% من القري الي تطهير الترع والمصارف بالقري الريفية من القمامة والمخلفات التي تعوق الري بها وتعتبر سببا في انتشار الأمراض بالقري .
- تعاني معظم القري من الطريق الرئيسي به مطبات وحفر بنحو ٧١,٩% من القري، بينما تحتاج ١٠% من القري الرئيسية الي رصف الطريق الرئيسي حيث أنه ترابي وغير مرصوف ويحتاج لإنارة.
- من واقع الدراسة الميدانية يمكن ترتيب اولويات الاحتياجات وفقا لرغبات الافراد انفسهم كما يلي:

١- الصرف الصحي
٢- رصف وانارة الطرق
٣- بناء الجسور والكباري
٤- انشاء المدارس
٥- أنشاء مشاغل للبنات
٦- أنشاء مستوصف صحي بالقرية
١- أنشاء نوادي ثقافية ورياضية

ويستطيع القطاع الخاص بما يملك من رأسمال وقوة اقتصادية كبرى أن يحدث نقلة نوعية فى المجتمع من خلال التعاون مع الدولة والمجتمع المدني فى تغطية تلك الاحتياجات وفق مبدأ الأولويات كما سبق القول وأن يتم توجيه الشركات لتقديم الدعم للمشروعات والبرامج لتى تعمل على تلبية تلك الاحتياجات ليكون ذلك استغلال للموارد الموجودة فى فى المجتمع وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية. والجدير بالذكر أن هناك العديد من الشركات لها بالفعل دوراً كبيراً فيما يخص تنمية المجتمع المحلى إلا أنها فى النهاية تعتبر جهود فردية وغير مؤثرة وغير محسوسة على المستوى العام ويتضح ذلك من الجزء التالى والذى يشمل تطبيقات المسئولية المجتمعية لعدد من مؤسسات القطاع الخاص فى مصر.

٤-٨ التجارب المحلية في المسئولية المجتمعية :

٤-٨-١ شركة جيزة سيستمز Giza Systems:[1]تقوم جيزة سيستمز بتوفير عدداً كبيراً من الحلول التكنولوجية المتكاملة في شتى المجالات والصناعات مثل مجال الإتصالات ومرافق البنية الأساسية والبترول والغاز والنقل ومجالات التصنيع المختلفة.اهتمت شركة جيزة سيستمز بإنشاء معمل للتصنيع الرقمى Digital fabrication المتنقل كقرار واعى استراتيجى فى إطار العمل، وفى نفس تخصص الشركة من أجل توصيل التكنولوجيا للفئات التى لا يمكنها الوصول اليها، والمساعدة فى استخدام التكنولوجيا فى تحسين التعليم. وترى الشركة أن الحاجة للمسئولية الإجتماعية للشركات يجب ألا ترتبط بالميزانية العامة للشركة، والأرباح أو الخسائر، بل يجب أن تكون التزاماً دائماً من قبل الشركة للمجتمع، لأن الحاجة إلى المسئولية المجتمعية للشركات تزداد فى حالة الركود أكثر منها فى حالة الرواج.

وقد أنشأت الشركة صفحة على موقع التواصل الإجتماعى الفايسبوك لدعوة الشباب ما بين (١٨-٢٥ عام) غير القادرين على الوصول إلى التكنولوجيا لحضور فاعليات عن أساسيات التصنيع الرقمى، الذى من خلاله يتم تدريبهم على كيفية نسخ مكونات معدات وألات معينة مثل الطوابع على سبيل المثال، مع مساعدتهم على كيفية عمل خطة تجارية لمشروعاتهم، وعرض الأفكار أمام المستثمرين. ولما كان معظم المستجيبون من الشباب المقيمون فى القاهرة، والوجه البحرى تم شراء أتوبيس لنقل محتويات المعمل الرقمى، والوصول إلى الصعيد (محافظات الفيوم، بنى سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج)، وتوجد خطة استراتيجية بإنشاء خمسة معامل ثابتة للتصنيع الرقمى فى محافظات الصعيد الخمس سالفة الذكر. وعمدت الشركة على توجيه الشباب لتقديم حلول تكنولوجية خاصة بالحيز الجغرافى الذى ينتمون به، وعمل اختبارات فى المحافظات الخمس لمن يقوم بتشغيل اللاب، والإشراف على المعمل الرقمى بمحافظته لمدة عامين. وتم عمل عدد من المشروعات مثل ليزر جيت Water Jet لقطع الخشب والفوم، وعمل طابعات وماسحات ضوئية ثلاثية الأبعاد.

1- http://gizasystems.com/ar

٤-٨-٢ **شركة جنرال موتورز – مصر**:تبلغ نسبة المكون المحلى فى سيارات الركوب حوالى ٤٥%، والنقل ٦٥%، ونظراُ لأهمية المكون المحلى، ودوره فى التنمية المجتمعية فى مصر، وتنمية الموارد المحلية، والصناعة المصرية استهدف برنامج المسئولية المجتمعية لجنرال موتورز مصر تطوير الموردين المصريين، والوصول بمنتجاتهم إلى مستوى الجودة العالمية عن طريق تنظيم دورات تدريبية لهم بالخارج، معايشة نظرائهم من المصنعين فى البلدان الأكثر تقدماً فى هذه الصناعة. ومن الأجزاء المحلية التى تم الإهتمام بتطوير إنتاجها محلياً: أبواب وأسقف السيارة "الدبابة"، وبالدعم الذى تم تقديمه للموردين المحليين أصبح الأن هذا المكون صناعة مصرية خالصة، وكذا الكراسى، والزجاج، وكهرباء السيارة "الأوبترا" الجديدة. ويستهدف البرنامج الإستراتيجى للمسئولية المجتمعية لجنرال موتورز الوصول بالمكون المحلى فى سيارات الركوب من ٤٥% إلى ٦٥%، ومن ٦٠% فى سيارات النقل إلى ٧٠%.

وسعت جنرال موتورز إلى تدريب الموردين المحليين على الجديد فى مجال صناعتهم على أيدى خبراء دوليين فى مجال لضمان الجودة أثناء التصنيع وفقاً لأنظمة جنرال موتورز، وكذا الحصول على شهادات جودة دولية مثل نظام Built in quality، وغيره من أنظمة دولية. كما تقوم الشركة بإجراء مراجعات طرف ثانى[1] على موردييهم بواسطة مراجعيين دوليين يتم استدعائهم من الخارج، وتنظيم ورش عمل توعوية مستمرة للتحقق من قدرة الموردين المحليين على تطبيق المعارف التى يطبقها نظرائهم بالخارج.

٤-٨-٣ **شركة أواركلOracle**:

فى اطار برنامج المسئولية المجتمعية لشركة أوراكل، تقدم الشركة البرامج التالية:

- تدريب مجانى على برامج برمجة متخصصة مثل Java، وقواعد البيانات مثل Oracle للمدارس والجامعات.
- عقد برامج تدريب مدربين على تلك البرامج فى المدارس والجامعات لتدريب الطلبة فى مراحل التعليم الفنى والجامعى.

٤-٨-٤ شركة لافارج للأسمنت Lafarge:

- تعاونت شركة لافارج وهى الشركة المالكة لأسمنت السويس مع مكتب CID الإستشارى فى تنفيذ برنامجها للمسئولية المجتمعية الذى يستهدف الآتي:

١- مراجعة الطرف الثانى هى مراجعة الشركة على موردييها.

- تأهيل طلبة المدارس الفنية بالسويس على متطلبات السلامة والصحة المهنية من أجل تأهيلهم للعمل بالشركة، وقد كانت الشركة فى الماضى يستعينون بطلبة مؤهلين لذلك من خارج السويس (من حلوان، القاهرة).
- إعداد دليل للسلامة والصحة المهنية.
- تدريب عدد ١٥ مدرساً كمرحلة أولى لبرنامج تدريب المدربين. وقد وصل عدد المدربين المؤهلين لتدريس منهج السلامة والصحة المهنية للافارج ٨٠ مدرساً، وبلغ عدد الطلاب المستفيدين من هذا البرنامج حوالى ١٢ ألف طالب. وللافارج أنشطة مجتمعية أخرى، مثل تعاونها مع الصندوق الاجتماعى للتنمية فى برامج محو الأمية، وتشغيل السيدات.

٤-٨-٥ الشركة المصرية الألمانية (إيجيك) لمواسير المياه والصرف الصحى:

تأسست عام ١٩٩١، ويعمل بها أكثر من ١٥٠٠ عامل وتقوم بتصدير مواسير البولى بروبلين إلى أكثر من ٢٥ دولة بقيمة ٢١٣ مليون دولار عام ٢٠١٥، وترصد الشركة ما بين ٢٥-٣٠ مليون جنيه سنوياً لميزانية مسئوليتها الاجتماعية، وقد مر مفهوم التنمية المجتمعية بشركة إيجيك بثلاثة مراحل من التطور منذ بداية الفكرة فى عام ٢٠٠٢ حتى الآن. حيث بدأت الفكرة بالأنشطة الخيرية، ثم إنشاء مؤسسة خيرية تابعة للشركة، ثم استحداث قطاعاً مستقلاً بالشركة للأنشطة الاجتماعية، وفى الأول من يناير عام ٢٠١٢ طورت ايجيك من منظورها للمسئولية الاجتماعية بإنشائها لقطاع المسئولية المجتمعية بالشركة Corporate Social Responsibility (CSR)، وتبنى ما يسمى مجموعة دوائر الاهتمام الاجتماعىSocial Cycle of Interests، وتقدم الشركة حزمة من الخدمات للموظفين تتضمن تغطية صحية من خلال تأمين صحى خاص، ورصد ١٠ ألاف جنيه سنوياً للموظف لرعايته الصحية هو وزوجته وولدان من أجل تغطية العمليات التى لا يشملها غطاء التأمين الصحى العام مثل عمليات العيون، وغيرها. كما تسهل الشركة عمليات حصول موظفوها على السيارات من البنوك بالتقسيط، كما تلتزم ايجيك بدفع مختلف الضرائب للدولة مثل ضريبة الدخل، وضريبة المبيعات، والضرائب العامة الأخرى، وتتجنب الشركة أى ممارسة للتهرب الضريبى بالإضافة لتوفير حزمة من الخدمات الاجتماعية للعملاء المباشرين لها من السباكين والتجار والموزعين المسجلون فى دفاتر الشركة تشمل تأمين اجتماعى وصحى، بالإضافة إلى خدمات الدعم الفنى والتدريب.

٤-٨-٦ شركة دانون/كير

شركة دانون هى شركة فرنسية لها فروع فى ١٢٠ دولة على مستوى العالم، وقد دخلت مصر عام ٢٠٠٧، وواجهت مشكلة عدم توافر اللبن الخام بالكميات والجودة المناسبة للتصنيع، وتستهدف دانون من خلال النظام البيئى الخاص بها توفير جزء من إمدادات الألبان من خلال مراكز تجميع الألبان

فى مصر كما هو الحال فى دول عربية أخرى مثل تونس، المغرب، الجزائر. ويشترط النظام البيئى لدانون أن يتم أداء أنشطته المختلفة من خلال منظمات ذات فكر تنموى غير هادفة للربح مثل الجمعيات التعاونية والجمعيات الأهلية. وفى عام ٢٠١٠ تم تطبيق النظام البيئى لدانون فى مصر ببعده الإمدادى بناءاً على مقترح تقدمت به هيئة كير الدولية* لشركة دانون العالمية بإنشاء مراكز لتجميع الألبان بمحافظات التميز. وبالفعل تم تمويل بناء مراكز تجميع ألبان بكلاً من الجمعية التعاونية بالحلابية ببنى سويف، وأخرى مملوكة لدانون بالكامل فى النوبارية عام ٢٠١١ بطاقة استيعابية ٣ طن لبن مبرد، إلا أن ظروف قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير حال دون افتتاح تلك المراكز حتى تم الافتتاح الرسمى بداية عام ٢٠١٢. وتوالى إنشاء مراكز التجميع حتى وصلت أعدادها فى يونيو ٢٠١٣ إلى ٦ مراكز ثلاث فى بنى سويف هى الحلابية، وبنى ماضى، ونزلة أقفهص.وأثنين فى النوبارية هما المحطة المملوكة لدانون، ومحطة ممولة تمويل مشترك بين دانون/كير وتمويل مصرى فرنسى[١].ومركز فى الفيوم هو الشمس الممول من المعونة الأمريكية فى الأساس.

وتتمثل الخدمات المجتمعية التى تقدمها دانون فى شراء الأعلاف الخاصة بالمواشى و إمداد المزارعين الموردين لإنتاجهم من الألبان للشركة بكميات الأعلاف اللازمة بأسعار مناسبة، ولزيادة جذب المزارعين إلى مراكز التجميع يمكن للمزارع كذلك أن يسدد قيمة الأعلاف بالتقسيط، من عائد الألبان التى يوردها للمركز، وقد لقى هذا البرنامج استحسان المزارعين نظراً لتحسن إدرار اللبن، وزيادة كميات إنتاجهم.[٢] بالإضافة الى توفير الشركة لحزمة من الخدمات الموجهة للمزارعين ومنها خدمة **القوافل البيطرية** المتخصصة سواء للتلقيح الصناعى للحيوانات أو الرعاية الطبية، فتقوم دانون/كير مثلا بإجراء حملة رعاية بيطرية ثلاثة مرات سنوياً تتحمل فيها تكلفة استقدام الطبيب وبدلاته (جنيه)، ويتحمل المزارع الذى يورد ألبانه للجمعية ٥٠% فقط من تكلفة العلاج. إلا أنه وفقاً لإدارة مراكز التجميع التابعة لدانون تم تقليل الدعم للأنشطة البيطرية لحث المزارعين على أن يراعى ماشيته بنفسه، هذا بجانب عقد ندوات توعوية للمزارعين لإرشادهم إلى وسائل الحلب الآمن، والتغذية السليمة للماشية الحلابة، علاوة على تدريب العاملين بوحدات التجميع التابعة للجمعيات سواء التعاونية أو الأهلية من أجل مساعدتهم فى إدارة الأعمال بالكفاءة المطلوبة، ومن تلك الدورات: إعداد الخطط التجارية ودراسات الجدوي للمشروعات، إدارة الأعمال، مهارات الاتصال، الحوكمة.ويتضح مما سبق أن شركة دانون تقوم بدور كبير فى خدمة المجتمع من واقع المسئولية المجتمعية وذلك من خلال خلق فرص عمل، تحسين الدخل الريفى ففى

* هيئة كير هى منظمة إنمائية دولية غير حكومية ولا تهدف للربح وتعمل مع أكثر المجتمعات تهميشاً من أجل القضاء على الفقر.

١- مشروع تحسين السلالات، وزارة الزراعة بتمويل من الحكومة الفرنسية، وقد تبقى مبلغاً من المال تم استخدامه فى إنشاء محطتى ألبان أحدهما فى النوبارية، والأخرى فى بنى سويف.

٢- واجهت دانون/كير مشاكل فى بداية تطبيق هذا النظام متمثلة فى تأخر فترات التحصيل، وعدم الانتظام فى السداد، وقد أدى ذلك إلى اتخاذها قرارا بتوريد ٦٠% فقط من قيمة الألبان التى تورد للمركز لضمان أن قيمة الأعلاف التى يتم توزيعها يمكن تغطيتها من الألبان الموردة للمركز

ضوء حرص النظام البيئى لدانون على جذب المزارعين لتوريد الألبان للمراكز يقوم بمنحهم زيادة فى الأسعار قد تصل إلى ٣٥% عما يعرضه السريحة والوسطاء، بالإضافة إلى توفير الرعاية البيطرية للماشية الحلابة. وبالرغم من ذلك تعانى شركة دانون من العديد من الصعوبات سواء على مستوى إدارة وحدات التجميع ذاتها أو معوقات أخرى على مستوى خارج نطاق وحدات التجميع منها المضاربة مع "السريحة، احجام بعض الأسر عن توريد الألبان بسبب العادات والتقاليد التى تعتبر ذلك انتقاصاً من الشأن الاجتماعى، انخفاض جودة اللبن الوارد، عدم مرونة سعر التوريد.

٤-٨-٧ الشركة المصرية للأملاح والمعادن (اميسال)

تأسست الشركة في عام ١٩٨٤ كشركة مساهمة مصرية طبقاً للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ للاستثمار والمناطق الحرة وتعمل الشركة من خلال منظور بيئي اقتصادي للتحكم والحد من الارتفاع المتزايد لملوحة بحيرة قارون عن طريق استخلاص الأملاح المعدنية بطرق فيزيائية وبدون إضافة أى كيماويات أو مواد ملوثة للبيئة والشركة مجمع صناعي متكامل على شاطئ بحيرة قارون بالفيوم . تمتلك الشركة ستة مصانع حالية:

- مصنع لإنتاج كبريتات الصوديوم اللامائية بطاقة ١٢٠ ألف طن سنوي وتستخدم أساساً فى صناعة المنظفات، الورق والزجاج ويعتبر المصنع الوحيد فى المنطقة العربية والأفريقية لهذا المنتج.
- مصنع إنتاج ملح كلوريد الصوديوم للاستخدامات الأدمية والصناعية بطريقة الغسيل والتكرير بطاقة إنتاجية ١٥٠ ألف طن سنوى ويباع تحت الاسم التجاري (بونو) أكياس.
- مصنع إنتاج كلوريد الصوديوم عالي النقاوة (الفاكيوم) بطاقة إنتاجية ٤٠ ألف طن/ سنوي للاستخدامات الآدمية والصناعية تحت الاسم التجاري بونوسال وملح الأقراص للاستخدام الصناعي فى معالجة مياه الغلايات.
- مصنع إنتاج مادة كبريتات الماغنسيوم المائية (ملح الأبسوم) بطاقة إنتاجية ٣٠ ألف طن ويعتبر المصنع الوحيد فى منطقة الشرق الأوسط لإنتاج هذه المادة وتستخدم كمخصب زراعي فى تحسين مواصفات التربة الزراعية وخاصة التربة الرملية.
- توسعات مصنع إنتاج كلوريد الصوديوم عالى النقاوة (تحت ضغط مخلخل) بطاقة إنتاجية ٥٠ ألف طن/ سنة (تم الافتتاح والإنتاج التجريبي مارس ٢٠١٥).
- وحدة إنتاج الملح الطبى (لإنتاج محاليل الغسيل الكلوي ومحاليل الحقن الوريدي (بطاقة إنتاجية ١٥ ألف طن سنة ويعتبر المصنع الوحيد في المنطقة العربية (سيتم الافتتاح والإنتاج التجريبي مارس ٢٠١٥).

٤-٨-٨ مجموعة شركات السويس للإسمنت:

تعد مجموعة شركات السويس للأسمنت أحد أكبر منتجي الأسمنت في مصر، ومع ما تتمتع به المجموعة من سجل حافل في السوق المصري، فمن دواعي الفخر والاعتزاز استخدام الأسمنت الذي تنتجه المجموعة في بناء أفخر المبانى والصروح الشهيرة في مصر، كما أنها تحرص على ابتكار كل ما هو جديد من العلاقات التجارية والمنتجات بما يفي باحتياجات السوق. والهدف الرئيسي للمجموعة هو مواصلة الاستثمار وتطوير أنشطتها في البلاد من خلال احترام هويتها المصرية وتعزيز كفائتها من خلال تحويل الشركة من مورد للأسمنت إلى مورد للخدمات لصناعة البناء والتشييد. وتمتلك مجموعة شركات السويس للأسمنت شبكة صناعية تتكون من خمسة مصانع في السويس والقطامية وطره وحلوان والمنيا، والتى تقدم أكبر تشكيلة متنوعة من المنتجات.

وقد بدأت مجموعة شركات السويس للأسمنت الشراكة مع معهد دون بوسكو في عام ٢٠٠٦، حيث لعبت الشركة دوراً مهماً بصفتها ممول لأنشطة المعهد، وقامت بدعم أعمال رفع كفاءة المعهد سواء من حيث البنية التحتية أو المنشآت. كما مهدت الطريق لإعداد برامج تدريبية جديدة وزيادة عدد الطلاب الدارسين بالمعهد. وترتبط جهود السويس للأسمنت بأنشطة البرنامج القومي لمحو الأمية وتطوير التعليم الذي أطلقته الحكومة المصرية. ويأتي التعليم ذو الجودة العالية المقدم لأمن معهد دون بوسكو في صميم رؤية السويس لأسمنت لمستقبل مصر. وتأمل الشركة فى استطاعتها مساعدة المعاهد والمدارس الفنية والمهنية الأخري في القاهرة والإسكندرية التي تعتمد نفس منهجية المعهد، لكي تعطي الفرصة لعدد أكبر من الطلاب لتعلم مهارات العمل الأساسية.

وتعي مجموعة شركات السويس للأسمنت أن خريجي معهد دون بوسكو مطلوبون في القطاع الصناعي بسبب التدريب الممتاز والمهارات المتخصصة التي يحصلون عليها. كما أن المجموعة تطور من أدائهم من خلال فرص التدريب الصيفية بمصانعها، حيث يتلقى المتدربين تدريبياً عملياً ونظرياً على صناعة الأسمنت، فضلاً عن تدريبهم على سياسات حماية البيئة وسلامة العاملين المتبعة بشركات المجموعة . ويخصص جزء من التمويل المقدم من المجموعة لتغطية مصاريف الطلاب غير القادرين. وحتى الأن، فقد تبرعت مجموعة شركات السويس للأسمنت بما يزيد على ٤٠٠٠٠٠ يورو لصالح المعهد.

وقد ساهمت مجموعة شركات السويس للأسمنت منذ عام ٢٠٠٦ وحتى الآن فى تعيين أكثر من ٢٠ خريجاً وتقديم فرص التدريب العملي ل١٧٠ مشارك آخرين علاوة على استكمال ٢٣ طالبا من خريجى المعهد خلال العامين الماضيين دراستهم الجامعية كما قامت بعدد من الأنشطة والمبادرات التى تخدم المجتمع. فعلى سبيل المثال قامت الشركة بالتالى:

- تطوير مستشفى حلوان العام بالتعاون مع مؤسسة مصر الخير.
- تجديد وتطوير مدرسة عمر بن الخطاب الإعدادية للبنين بكفر سليم، محافظة السويس بالتعاون مع جمعية تكاتف للتنمية.
- تجديد وتطوير مدرسة أسمنت كفر العلو الابتدائية بمنطقة كفر العلو، وذلك بالتعاون مع جمعية نهوض وتنمية المرأة.
- دعم تطوير بيئة التعلم في ٥ مدارس داخل مركز سملوط بمحافظة المنيا بالتعاون مع هيئة كير الدولية.
- التبرع بمبلغ ٣٠ مليون جنيه لصندوق تحيا مصر من أجل دعم الأداء الاقتصادى والتنمية الصناعية

كما ساهمت الممارسات المتبعة من قبل الشركة مثل التوسع فى إنتاج ملح الفاكيوم عالي النقاوة (تحت ضغط مخلخل) بطاقة إنتاجية ٥٠ ألف طن/ سنوى، فى التخلص من حوالى ٢٥٠ ألف طن مخلفات ملحية صلبة منخفضة النقاوة لإعادة تدويرها لإنتاج الملح الطبي) بالإضافة إلى ميكنة وحدات التعبئة فى مصنع إنتاج كلوريد الصوديوم بطريقى التكرير والغسيل لتقليل فواقد مواد التعبئة والتغليف وغيرها، إلى نجاح الشركة فى المحافظة والتحكم فى ملوحة بحيرة قارون والحد من الارتفاع المتزايد عند حدود ٣٥جرام/ اللتر مما أدى إلى الآتى:-

- الحفاظ على النظام البيئى داخل محمية بحيرة قارون، انعكس ذلك على التنوع البيولوجي للبيئات البحرية والبرية داخل المحمية.
- الحفاظ على الأراضى الزراعية وخاصة فى القري الملاصق والمجاورة لبحيرة قارون من التلمح.
- زيادة مساحة الأراضى الزراعية المستصلحة وخاصة عند الطرف الشرقي للبحيرة خلال العشر سنوات الأخيرة إلى ما يقرب من ٢٠ ألف فدان.

٤-٨-٩ **مـاس فـود إنترناشيونال**

تأسست الشركة عام ٢٠٠٦ وذلك لتقديم منتجات غذائية متوازنة لتعزيز مسئوليتها تجاه عملائها، حيث تقوم بصناعة منتجات حبوب الإفطار والسريـال بار والبسكويت والشعيرية سريعة التحضير، كما تمتلك حصة سوقية بالسوق المصري تصل إلى ٧٠%.

وفي سبيل تطبيق الأيزو ٢٦٠٠٠ والمسئولية المجتمعية قامت الشركة بعدد من الأنشطة والمبادرات التى تخدم المجتمع فعلى سبيل المثال قامت الشركة بالتالى :

- تعديل الرؤية والرسالة بما يتناسب مع فكر الاستدامة.
- وضع ونشر ميثاق شرف للمجموعة .
- تعديل مبادئ الشركة وسياسات العمل بما يتناسب مع فكر الاستدامة.

- عمل توعية للعاملين ومديري الإدارات بالمسئولية المجتمعية.
- احترام حقوق الإنسان.
- احترام معايير السلوك الدولية.
- العناية بالعاملين.
- تنمية الموارد البشرية.
- عناية صحية وعلاج.

٤-٨-١٠ شركــة يونيليفـــر

تأسست الشركة في ١٩٨٠ وهى شركة مساهمة مصرية تضم أكثر من ٦ شركات مثل شركات الشاي الفاخر ويونيليفر مشرق للشاي وفاين فودز وغيرها، ومن أهم منتجات الشركة شاي ليبتون ومرق كنور وصلصلة الطماطم ومنتجات الصابون مثل دوف ولوكس وجود مورنينج، وكذلك منظفات جيف ومعجون أسنان سيجنال وكلوز أب شامبوهات صن سيلك وكلير، والشركة تعمل في أسواق ٧ دول عربية مثل مصر والسودان وجنوب السودان وسوريا ولبنان والعراق والأردن وفلسطين، ويعمل بها حوالي ١٦٨٠ موظفا يعملون في الإدارة الرئيسية و ٤ مصانع.

وتسعى الشركة دائما إلى تطبيق ما يساهم فى تطوير أدائها وجودة منتجها، لذا أتخذت حزمة من الإجراءات لتطبيق البيئة المستدامة منها:

- توفير استهلاك الطاقة الكهربائية في المواقع الصناعية والإدارية، حيث يتم استخدام حلول تكنولوجية لاستخدام الإنارة الطبيعية بدلاً من كشافات الكهرباء نهاراً، أما ليلاً في استخدام كشافات إضاءة موفرة للطاقة الكهربائية في المصانع والمواقع الإدارية، أيضاً تستخدم الغاز الطبيعي في الغلايات بدلاً من السولار، كما يتم تطبيق نظم الإنتاج الحديثة لتوفير الطاقات في الماكينات بالمصانع.
- توفير استهلاك المياه في المواقع الصناعية والإدارية، حيث يتم استخدام صنابير المياه الموفرة للاستخدام الآدمي في جميع المواقع، مع إعادة تدوير المياه كلما أمكن ذلك في العمليات الصناعية، بالإضافة إلى تطبيق نظم الري الحدائق في الموقع. تتبع الشركة فكر (العمل من المنزل وخارج مقر العمل بلا حدود) حيث ساهم فكر الشركة في العمل من خارج مكان العمل الرسمي في تحقيق أهداف هامة هى :-

- خلق حرية العمل مما يحقق المرونة والتلقائيـة في العمل.
- توفير الطاقة داخل العمل من مياه وكهرباء وتكييفات وتنقلات موظفين.
- توفير الطاقة خارج العمل من خلال تخفيض استهلاك البنزين والزيوت لسيارات الموظفين.

- رفع الروح المعنوية للموظفين والمساهمة في تحقيق أهداف العمل الإستراتيجية تطبيقاً لفكر المرونة بالعمل، وقد تم تطبيق هذا الفكر فى كافة أماكن ومواقع العمل بالشركة بالمركز الرئيسي والأفرع بالمحافظات.
- فصل المخلفات الغير خطرة من المنبع وإعادة استخدامها أو تدويرها بالكامل(مبدأ صفر نفايات)، حيث تم عمل ندوات توعية لجميع العاملين بأهمية تقليل الفاقد في المواد وأهمية الفصل من المنبع وذلك تمهيداً لإعادة استخدامها أو تدويرها عن طريق شركات متخصصة- كما تم عمل ورشة داخل الشركة لإعادة تدوير الورق المستخدم في المكاتب عن طريق تعيين شباب من ذوي التحديات الخاصة.

وينتج عن تطبيق الأنشطة السابقة عدة مزايا من أهمها:

- تخفيض الطاقة (كهرباء وسولار وغاز) بنسب تتراوح بين ١% إلى ٢٠%.
- تخفيض استهلاك المياه لنسب تصل إلى ٥٠% في بعض المواقع.
- الوصول إلى هدف صفر مخلفات إلى مقالب النفايات بجميع المواقع الصناعية والإدارية.

٤-٨-١١ **شركة لوتس للملابس الجاهزة**

تأسست الشركة عام ١٩٩٤، وتقوم بتصنيع وتصدير الملابس الجاهزة سواء رجال أو سيدات أو أطفال والعملاء الرئيسين للشركة (ليفايز- بولو - كالفن كلاين- مجموعة جونز اباريل بمنتجاتها)، وتصدر لوتس للملابس الجاهزة منتجاتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك الأتحاد الأوروبى، ومساحة الـ٧٢٠٠٠ متر مربع تشمل ٥١ خط إنتاج ٥١٠٠٠ قطعة يومياً، وتتميز شركة لوتس للملابس الجاهزة بأقل دوران للعمالة حيث تصل النسبة إلى ٤%.

وقد قامت الشركة بإنشاء وحدة معالجة لمياه الصرف الصناعي حيث تتم معالجة مياه الصرف معالجة كيميائية قبل الصرف على الشبكة الرئيسية، كما أنشآت وحدة للطاقة الشمسية أعلى مصنع هاى تك للاستفادة من الطاقة المتجددة والنظيفة، وقامت الشركة بتعميم استخدام اللمبات الموفرة وذلك تماشياً مع مشروع ترشيد استهلاك الطاقة. كما قامت الشركة بإنشاء جمعية تعاونية استهلاكية للعاملين لتوفير السلع الغذائية المخفضة عن الأسواق، وذلك تيسيراً على موظفى الشركة وتخفيف العبء عن أرباب الأسر ويكون البيع نقدى بسعر التكلفة أو البيع بدون أضافة أيه فوائد، كذلك تخدم التجمع السكنى المحيط بها بأسعار تعتبر أقل الأسواق، وذلك تيسيراً على المحيطين بها.

كما قامت الشركة بإعداد وتجهيز ورش التدريب بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية مثل (مدرسة الزهور للبنات– مدرسة جمال عبد الناصر بنين – مدرسة أحمد زويل بنات) من حيث التجهيزات والتوصيلات الكهربائية والمعدات المساعدة للتدريب مثل (كراسى – مكاوى– ترابيزات القص ....الخ) وماكينات الخياطة الحديثة والمختلفة (توفير عدد ٦٣ ماكينة خياطة وعدد ٨ مكاوى و ٤ غلايات و ١٠٩ كرسى) للمساعدة على تسهيل عملية التدريب للطلبة داخل المدارس .

وقد ترتب على جهود الشركة في المجال الاجتماعى والمجالات السابقة ما يلى:

- تقليل معدلات ترك العمالة للشركة لإحساسهم بالاستقرار والولاء والانتماء للشركة حيث أن الشركة تسعى لراحة العاملين بها.
- ازدياد أعداد المتقدمين للتعيين بالشركة نظراً لما تتمتع به الشركة من سمعة طيبة.
- زيادة عدد خريجي المدارس الفنية الصناعية قسم ملابس جاهزة بشكل فنى على أعلى مستوى مهاري مما يساعد على التنافسية بين الشركات.
- فتح أسواق أمــام منتجات الشركات وتأهيـل الموارد البشرية بدرجة فنية عالية الجودة.

الفصل الخامس

الاطار المؤسسي والتشريعى للمسئولية المجتمعية فى مصر

يتناول هذا الجزء كل من المبادرات والجهود المبذولة لترسيخ مفهوم المسئولية المجتمعية للشركات فى مصر علاوة على المؤسسات المسئولة عن هذا الموضوع.

٥-١ مظاهـــر اهتمام مصر بالمسئولية المجتمعية للشركات :

تعتبر مصر من أوائـل الدول التى اهتمت بموضوع المسئولية المجتمعية للشركات فبداية من نظام الوقف الذى كان متبع منذ القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وما اندرجت تحته المسئولية المجتمعية كنوع من العمل الخيرى وحتى وصول الموضوع للصيغة المؤسسية، ففى فبراير عام ٢٠٠٤ تبنى اتحاد الصناعات المصرية مبادرة " الميثاق العالمى للأمم المتحدة "لتصبح مصر أول دولة عربية تستجيب لتلك المبادرة ويمثل هذا الميثاق ببنوده العشرة معلماً اساسياً تهتدى به تلك الشركات للمحافظة على سمعتها وصورتها أمام أصحاب المصالح من عملاء ومستهلكين وموردين.

وفى مارس ٢٠٠٨ أطلقت "المبادرة القومية للمسئولية الاجتماعية للشركات" بالتعاون مع البرنامج الانمائى للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادى، كان الهدف الاساسي منها إنشاء الشبكة المصرية للمسئولية الاجتماعية والتى تستهدف تشجيع الشركات الوطنية على المساهمة فى مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى الإلتزام بمبادىء الميثاق العالمى للأمم المتحدة.

وقد أشار التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية بعنوان "حلول قطاع الاعمال للتنمية البشرية "وهو التقرير الاول الصادر عن الأمم المتحدة حول دور المسئولية المجتمعية للشركات العاملة فى مصر فى مجال التنمية إلى أن ٦١% من الشركات والمؤسسات الصناعية والاستثمارية العاملة فى مصر لا تسهم باى شكل فى اى انشطة داعمة للتنمية المحلية فى مصر، إلا أن مشاركة هذه النسبة البسيطة (٣٩%) من الشركات بالنسبة لاجمالى ٥٧٤ شركة شملها التقرير كان لها تأثير إيجابي فى الواقع، كما أشار التقرير إلى أن الشركات الدولية المتعددة الجنسيات هى الاكثر سخاء فى المشاركة والعطاء مقارنة بالشركات الوطنية وذلك لوجود ثقافة دولية راسخة تدعم المسئولية الاجتماعية.

من ناحية أخرى اتخذت الحكومة عدة اجراءات لحفز الشركات على القيام بدورها الاجتماعى من أهمها تمتع الشركات بإعفاءات بنسب تصل الى ١٠% من الربح الخاضع للضريبة إذا ما قامت بالتبرع لأنشطة تندرج تحت المسئولية المجتمعية للشركات.

وادراكاً لأهمية تحقيق برامج المسئولية المجتمعية للعمل اللائق وأن العمل اللائق هو السبيل لتحسين بيئة العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر؛ كما أنه وسيلة لتحقيق التنمية

المستدامة فقد اهتمت المنظمات الدولية بهذا الموضوع وخاصة منظمة العمل الدولية من خلال المؤتمر الثالث للمسئولية المجتمعية للشركات فى مصر والذى عقد فى القاهرة أبريل ٢٠١٧، للتأكيد على أن أدوات المسئولية المجتمعية للشركات تعد وسيلة فعالة لمجتمع الأعمال لتعزيز العمل اللائق والمنتج. وأن هناك ضرورة قصوى للتنسيق بين المنظمات الدولية المعنية ومنظمات المجتمع المدني والشركات متعددة الجنسيات والجامعات حول برامج المسئولية المجتمعية للشركات، والعمل على تسهيل التفاعل بين كافة الجهات في سبيل الاضطلاع بالمسؤوليات المجتمعية وذلك لتعزيز التنمية المستدامة والشاملة، وزيادة معدلات التنافسية الوطنية، ودعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما بحث المؤتمر جهود الشركات فى خلق فرص عمل جديدة ودعم ريادة الأعمال وتشجيع سلاسل الإمداد والتوريد من خلال سياسات المسئولية المجتمعية للشركات ودور الجامعات والمراكز البحثية والجمعيات الأهلية فى تطوير مبادئ المسئولية المجتمعية وتحديد طرق إدماج سياسات المسئولية المجتمعية فى المشروعات المتوسطة والصغيرة.

والجدير بالذكر أن المؤتمر شهد اطلاق "الاستراتيجية القومية للمسئولية المجتمعية للشركات" الخاصة بإتحاد الصناعات المصرية وإعلان "ميثاق القاهرة للمسئولية المجتمعية" كخارطة الطريق فى الفترة المقبلة الذى سينظم دعم القطاع الخاص لبرامج التنمية بما يتماشي مع خطط الحكومة وذلك لتعظيم العائد من أنشطة المسئولية المجتمعية للشركات.

٥-٢ اعــلان القاهــرة للمسئولية المجتمعية للشركات[1]

صدر هذا الاعلان خلال المؤتمر الثالث للمسئولية المجتمعية للشركات فى مصر فى ١٠ أبريل ٢٠١٧ بهدف تشجيع الشركات على ممارسة المسئولية المجتمعية بما يتناسب مع خطة الحكومة وذلك لتعظيم العائد من أنشطة المسئولية المجتمعية. وقد تضمن الاعلان:

- ضرورة التعاون الكامل للحكومات مع الشركات لتقديم إسهاماتها فى تعزيز الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.
- أهمية الدور الذى تلعبه الشركات فى اقتصاديات معظم الدول وكذا فى العلاقات الاقتصادية الدولية، فالشركات بإمكانها جلب فوائد ضخمة لدولها من خلال الاسهام فى استغلال رؤوس الأموال والتكنولوجيا والعمالة بشكل أكثر كفاءة.
- إمكانية قيام الشركات بإسهامات هامة فى تعزيز الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحسين مستويات المعيشة واشباع الاحتياجات الأساسية وخلق فرص عمل جديدة من خلال تحسين بيئة العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية ومواجهة الفقر.

١- المؤتمر الثالث للمسئولية المجتمعية للشركات، أثر مبادرات المسئولية المجتمعية للشركات على تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري ، القاهرة ، ١٠ أبريل ٢٠١٧

- أن العمل اللائق هو وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة والعادلة وفى هذا السياق فان أدوات المسئولية المجتمعية للشركات تعتبر وسيلة هامة لتعزيز العمل اللائق والمنتج.

٥-٣ مبادئ إعلان القاهرة للمسئولية المجتمعية:

إنطلاقاً من التحديات التى تمر بها الدولة والمتطلبات الضرورية التى تواجه تحقيق التنمية المستدامة فى مصر فان مبادىء **إعلان القاهرة للمسئولية المجتمعية** تتضمن:

١. ضرورة التنسيق بين السياسات العامة للدولة ومبادرات المسئولية المجتمعية للشركات التى يضطلع بها القطاع الخاص من أجل دعم التنمية المستدامة والنمو الاقتصادى وخلق فرص العمل.
٢. تعزيز الإبداع وريادة الأعمال فى الكنولوجيا والمنتجات والخدمات المستدامة التى تلبى الأحتياجات المجتمعية وإلقاء مزيد من الضوء على أهمية المسئولية المجتمعية وتقدير الجهود المبذولة من قبل الشركات فى هذا المجال وتشجيعهم على تحسين أدائهم فى هذا الشان.
٣. الترويج لفكرة المسئولية المجتمعية للشركات بإعتبارها فرصة لتحقق المكاسب المتبادلة لكل من الشركات والمجتمعات وتحسين المعرفة الخاصة بالمسئولية المجتمعية للشركات وتسهيل عملية تبادل الخبرة وأفضل الممارسات.
٤. توفير البيئة المناسبة من أجل تشجيع كل الأطراف المعنية لتعزيز المسئولية المجتمعية للشركات.
٥. تعزيز أدوار كافة الأطراف المعنية بالمسئولية المجتمعية للشركات فى تطوير وتطبيق الممارسات ذات الصلة وتشجيع سلوك العمل المسئول.
٦. استخدام برامج المسئولية المجتمعية من أجل تحسين وتنمية المهارات المطلوبة للتوظيف وكذلك من اجل تحسين ظروف العمل.

٥-٤ المؤسسات المسئولة عن المسئولية المجتمعية فى مصر *

٥-٤-١ المركز المصري للمسئولية الاجتماعية للشركات(ECRC)[1]:

وترتكز فلسفة المركز علي تنظيم ودفع جهود القطاع الخاص للمسئولية المجتمعية للشركات ومختلف الأطراف ذات العلاقة في اتجاه يخدم المجتمع وخاصة الأطراف المتضررة من الأحداث السياسية التي جرت في الفترة الأخيرة ويعمل المركز على تحديد الأولويات الاجتماعية وذلك بالشراكة مع كل الشركات العاملة في مجال المسئولية المجتمعية ومن أهمها شركة IBM، مايكروسوفت، مجموعة أوليمبيك، منتجعات أورينتال، برايس ووتر هاوس كوبرز PWC وشركة أوراسكوم تيليكوم.

وتتمثل أنشطة المركز في عقد وتنظيم المؤتمرات وورش العمل، البرامج التدريبية والإصدارات التي تهدف إلى تنمية وتطوير القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وذلك بهدف خدمة المجتمع بشكل أفضل.

* نتائج الدراسة الميدانية بالإضافة إلي المنشور علي الموقع الالكتروني للمركز.

1-http://www.srmap.net.eg

ومن أهم إنجازات المركز قيام المركز بترجمة قواعد المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI للغة العربية كما يقوم المركز بعقد اجتماعات مع الشركات ومناقشة أولويات التنمية والمسئولية المجتمعية معها وكيفية الاستفادة من المتطوعين سواء كانوا من الموظفين أم متطوعين في جمعيات عامةً وكيفية توحيد جهودهم نحو مشاريع ومبادرات مشتركة وذلك للاستفادة من عدد ساعات التطوع لإنجاز مشاريع محددة تخدم المجتمع. ويحدد المركز أولويات المسئولية المجتمعية في الفترة الحالية في التالي:

الأولويات قصيرة الأجل:

- برامج للتوعية السياسية والتعريف بمفهوم المواطنة.
- توحيد جهود المتطوعين لضمان أكبر استفادة من جهودهم.
- مساعدة المتضررين من الأحداث السياسية التي يمر بها المجتمع المصري.
- التأكيد على فكرة أن كيف تكسب الشركات المال أهم بكثير من كيف تنفقه.
- توجيه متطوعين لمساعدة المتضررين في إجراءات التقديم على معونة صندوق وزارة المالية للمتضررين والذي يحتوي على حوالي ٥ مليار جنيه حيث يجد المتقدمين صعوبة في إجراءات التقديم لتعقيدها.

أولويات طويلة الأجل:

- تنمية مهارات المجتمع من خلال البرامج التدريبية والتأهيلية والمهنية.
- برامج محو الأمية.
- خلق وظائف جديدة.
- أن يلعب المركز المصري لمسئولية الشركات حلقة الوصل بين الحكومة والقطاع الخاص.
- تحسين صورة رجل الأعمال بشكل عام في المجتمع وإعادة تصنيفهم كجزء فعال وضروري، حيث لا يمكن وصم كافة رجال الأعمال بالفساد. فلابد من محاسبة الفاسدين ولكن مراعاة أن الإنحراف هو الإستثناء وليس القاعدة.
- برنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم الذي يقدمه مركز المديرين المصري.
- برنامج UNICEF للمواطنة.
- جمعية صحوة.
- مبادرة كلنا إيد واحدة.
- مبادرة صوتي ليس للبيع .
- تنظيم مائدة مستديرة بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومكتب الإتفاق العالمي في نيويورك والجامعة الأمريكية حول دور الشركات في محاربة الفساد.

٥-٤-٢ <u>اتحاد الصناعات:</u> انشيء منذ عام ١٩١٥ كصوت لقطاع الصناعة في مصر والنهوض به لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وهو تابع لوزارة الصناعة المصرية.

ويضم ٢٠ غرفة صناعية في عضويته، ويمثل قرابة ٦٠,٠٠٠ منشأة صناعية ينتمي ٩٠% منها إلى القطاع الخاص، و يعمل به ما يزيد عن ١,٢ مليون عامل، بالإضافة إلى مساهمته بحوالي ٢٠% من الإقتصاد الوطني. ويقوم الإتحاد منذ نشأته بالإضطلاع بمسؤولياته تجاه قطاع الصناعة في مصر من خلال الدعم المتواصل والدفاع عن مصالحه، إيماناً بأن الصناعة هي قاطرة التنمية المستدامة والأداة لتخفيف حدة الفقر والبطالة ولتحقيق رخاء الدول.

ومن أهم أهدافه المعلنة تعزيز المسؤولية الإجتماعية للشركات، وزيادة الوعي بمفهوم التنمية المستدامة وأفضل الممارسات المتبعة في كل قطاع صناعي.

ويمثل اتحاد الصناعات حلقة وصل هامة بين الشركات ومسئوليتها الاجتماعية علي كل المستويات ولذا فقد قام الاتحاد بجهود كبيرة لتفعيل دور الشركات في المسئولية المجتمعية تمثلت في الإعداد وعقد مؤتمر سنوي للمسئولية الاجتماعية بالشراكة مع المركز المصري للمسئولية الاجتماعية ومركز المديرين المصريين وعدة جهات آخري وتحت رعاية وزير الصناعة كان آخرها مؤتمر "أثر مبادرات المسئولية المجتمعية للشركات على تعزيز تنافسية الإقتصاد المصرى، ابريل ٢٠١٧، ومن خلال هذه المؤتمرات يتم اطلاق مبادرات تنموية هامة وتحفيز الشركات علي دعم برامج التنمية والمشاركة بينها، كما يشارك الأتحاد أيضاً في الملتقي السنوي للمسئولية الاجتماعية والذي يعد بمثابة اجتماع للشركات المعنية بالمسئولية المجتمعية والأتفاق علي إطلاق برامج ومؤتمرات من واقع المسئولية المجتمعية لهذه الشركات ونقل وجهات النظر لكافة الاطراف.

٥-٤-٣ <u>مركز المديرين المصريين:</u>

تأسس في عام ٢٠٠٣ ليصبح مركزاً للتدريب والبحوث والاستثمارات يقدم خدماته للشركات والمؤسسات المالية العامة والخاصة العاملة في مصر ومنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا ويعمل علي نشر الوعي بقواعد حوكمة الشركات وأفضل الطرق لتطبيقها والترويج لمباديء حوكمة الشركات والقضايا ذات الصلة ويعمل المركز تحت مظلة وزارة الاستثمار ثم تم نقله للهيئة العامة للرقابة المالية بموجب قرار المجلس الأعلي للقوات المسلحة رقم (٢٥١) لسنة ٢٠١١.

ويتعاون المركز مع كل من برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP)، والبنك الدولي (WB) ومؤسسة التمويل الدولية (OGCD)، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والأتحاد الاوروبي، ومركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE). ويهدف المركز إلي تشجيع البحوث في مجال حوكمة الشركات والمسئولية المجتمعية ويوجه نشاطه بصفة خاصة إلي أعضاء ورؤساء مجالس الإدارة والمديرين وكبار التنفيذين والمساهمين والأطراف ذات المصالح، كما يهدف المركز إلى:

- رفع الوعي في مجال حوكمة الشركات.
- تقديم الدعم المطلوب لقطاعي الأعمال العام والخاص من اجل تطبيق قواعد الحوكمة.

- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للشركات من خلال تطبيق آليات وأدوات الإدارة الرشيدة وحوكمة الشركات والتي تعزز دور الشركات في التنمية الشاملة للاقتصاد ككل.
- دعم التعاون الوطني والإقليمي والدول مع الجهات العاملة في مجال حوكمة الشركات.
- ويقوم المركز بصفة خاصة في مجالات عمل الأبحاث والتدريب والتطوير والاستشارات بتوفير قواعد بيانات أعضاء ومجلس الإدارة المشتغلين وإصدار النشرات المتخصصة.

٥-٤-٤ مركـز العقـد الاجتماعي:

أنشئ مركز العَقد الاجتماعي عام ٢٠٠٧ كمبادرة مشتركة بين مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ويعد تبعية مركز العقد الاجتماعي لرئاسة مجلس الوزراء من شأنها توفير الثقة والمرونة اللازمة للعمل مع كافة الوزارات المعنية والأجهزة الحكومية، بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرة والموارد الفنية المتاحة في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

ويعتبر المركز مبدأ المسؤولية الاجتماعية هو أحد الأولويات الرئيسية على أجندة أعماله. لذا يعمل على تعزيز جهود التنمية لصالح الفقراء بهدف تحقيق حياة كريمة لهم بصفة خاصة، ولجميع المصريين بصفة عامة وذلك من خلال عدد من المبادرات منها:

- **بناء شراكات عديدة مع أطراف العقد الاجتماعي** (الجهات الحكومية المختلفة، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص)، وذلك لتمكين المجتمعات الفقيرة في العديد من المجالات، كوسيط لتنسيق مختلف الجهود، وتقييم أثر المبادرات، وتحديد الدروس المستفادة، وتشجيع التوسع في نماذج الشراكات الناجحة وتكرار هذه النماذج.
- التواصل مع مختلف شركاء التنمية من أجل تسهيل عقد حوار لطرح مبادرات مشتركة وفعّالة على أرض الواقع للوصول إلى النموذج الأمثل للمسؤولية الاجتماعية من خلال بناء شراكات متوازنة تحقق في النهاية مصالح المجتمع.
- **مبادرة العدالة الاجتماعية في قطاع التعليم:** بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم، وبالمشاركة مع الكيانات الناشطة في مجال التعليم، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ورجال الأعمال، ومؤسسات تنموية أخرى، أطلق مركز العقد الاجتماعي مبادرة "العدالة الاجتماعية في قطاع التعليم" من أجل طرح نموذج واقعي للتعليم التنموي الذي يستهدف توفير المقومات الأساسية لتحقيق عدالة اجتماعية حقيقية في التعليم، وذلك في المجتمعات الأكثر فقرًا في قرى صعيد مصر.
- **مبادرة صنع في صعيد مصر:** وفيها بذل مركز العقد الاجتماعي جهودًا مكثفة للتنسيق والتعاون مع مراكز التكنولوجيا والإبتكار بوزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لطرح مبادرات تنموية في عدد من القرى الأكثر فقراً، وذلك في إطار تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة

في صعيد مصر، وتغطي هذه المبادرة المحافظات التي تقع في صعيد مصر وذلك لتطوير مختلف الصناعات، وإدخال صناعات جديدة من خلال بناء شراكة فعّالة مع الحكومة من جهة، ومع القطاع الخاص والمجتمع المدني من جهة أخرى حتى يمكن دفع عجلة التنمية، وإحداث طفرة اقتصادية في صعيد مصر. وتتبني حاليا المبادرة تطوير صناعة العسل الأسود في محافظة المنيا.

- **مبادرة التنمية المتكاملة في النوبة:** أطلق مركز العقد الاجتماعي في عام ٢٠١٤ مبادرة التنمية المتكاملة في النوبة في إطار الاهتمام بالمناطق الحدودية الذي طال إنتظاره وذلك لتحسين مستوى معيشة المواطنين في هذه المناطق. وقد نظم المركز سلسلة من اللقاءات مع المنظمات الأهلية النوبية بهدف رصد فرص التنمية، والتعرف على احتياجات أهالي النوبة، ووضع سياسات للتنمية المتكاملة والمستدامة، ولتعظيم استفادة أهالي النوبة من الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة هناك.

٥-٥ المسئولية المجتمعية للشركات في ضوء المؤشر المصري (CSR) :

عقب إعلان الأمم المتحدة المباديء العشرة[١] التي يجب أن تلتزم بها الشركات فيما يتعلق بحقوق الإنسان، واحترام العمل والمسئولية البيئية ومكافحة الفساد تنامي الاهتمام بدور الشركات في التنمية المجتمعية بكل اشكالها وتزامن ذلك مع ظهور مفهوم المسئولية المجتمعية للشركات، وتصنيف الشركات العالمية وفق مؤشر تنافسية المسئولية المجتمعية للشركات (RCI) في عام ٢٠٠٧.

وعلي المستوي المصري تشكل فريق عمل لإطلاق المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية وتكون من عدة جهات هي:

١- مركز المديرين المصريين.

٢- مؤسسة "ستاندرد أند بورز" فرع المكتب في مصر.

٣- المركز المصري لمسئولية الشركات.

٤- البورصة المصرية.

٥- شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي.

وتشير الجهات السابقة إلي أن المؤشر المصري يعتمد في تركيبه علي حجم المعلومات التي تتيحها الشركات بشكل طوعي عن ممارساتها فيما يخص الحوكمة والبيئة والعاملين والمسئولية الاجتماعية،

١- تتمثل تلك المبادىء في: دعم حماية حقوق الإنسان، التأكد من عدم ضلوعها في انتهاكات حقوق الإنسان، احترام حرية تكوين الجمعيات والأعتراف الفعال بحقها في المفاوضة الجماعية، القضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الجبري، الإلغاء الفعلي لعمل الأطفال، الاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة، القضاء على التمييز في مجال التوظيف والمهن لتشجيع على اتباع نهج احترازي إزاء التحديات البيئية لتشجيع على تطوير التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة ونشرها،مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما في ذلك الابتزاز والرشوة.

وكذلك حجم السوق والسيولة. ويتم تقييم الشركات المقيدة في مؤشر EGXO 100 سنوياً، ويتم ترتيب الشركات وفقاً لقيمة المؤشر ليتم الوصول الي قائمة تضم أفضل ٣٠ شركة من حيث قيمة المؤشر.

٥-٥-١ مراحـــل إعـــداد المؤشـــر:

يتم إعداد المؤشر المصري للمسئولية المجتمعية علي ثلاث مراحل تتمثل فى :

المرحلة الاولي تعتمد علي المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل الشركة من خلال التقارير السنوية، والموقع الالكتروني للشركة ومعلومات البورصة المصرية من حيث:

- هيكل الملكية وحقوق المساهمين (عدد الأسهم الصادرة، حوكمة الشركات، فئات الأسهم المطروحة).
- معلومات مالية وتشغيلية (السياسة المحاسبية، البيانات المالية السنوية، الأرباح المتوقعة، هيكل الإيرادات، هيكل الملكية) معلومات عن مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- شفافية المعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة ولجانه وسجل حضور الاجتماعات.
- حوكمة الشركات ومعالجة الفساد.
- المشاركة في الأحزاب السياسية.
- أخلاقيات العمل والمسئولية المجتمعية (نشر تقارير المسئولية المجتمعية للشركات).
- الأداء الاجتماعي والبيئي في تحليل عملية اتخاذ القرارات وإدارتها، وحماية البيئة.
- حقوق العاملين(التدريب، الرعاية الصحية، الاضرابات، عدد العاملين وتركيبهم النوعي).
- وجود سياسة واضحة فيما يتعلق بالاستثمار في المجتمع.
- المشاركة المجتمعية فيما يخص مبادرات القطاعين العام والخاص نحو تنمية المجتمع المحلي.
- العملاء والمنتج (رضا العملاء، دراسات الترويجية، إجراءات وبرامج للاتصال التسويقي، آلية لمعالجة الشكوي وعرض المقترحات).

المرحلة الثانية: وفيها يتم تقييم الممارسات الفعلية للشركة عن طريق التحقق من الأخبار المتاحة بوسائل الإعلام المختلفة الموثوق بها والمجلات المتخصصة وتقارير المسئولية المجتمعية للشركات. والاتصال بالجهات الحكومية والمنظمات غير حكومية لمعرفة إذا كان هناك أي مخالفات تقوم بها الشركة.

المرحلة الثالثة : يتم في هذه المرحلة تجميع نقاط التقييم الكمي والنوعي لكل شركة، ثم تحديد الوزن النسبي لكل شركة في المؤشر بناء على مجموع النقاط التي حصلت عليها . بعد ذلك يتم ترتيب الشركات تنازلياً، ثم اختيار أفضل ثلاثون شركة منها لتدخل المؤشر المصري لمسئولية الشركات.

٥-٥-٢مكـونات المؤشـر:[1]

١ – نتائج التقييم الكمي: يتم تقييم الشركات المقيدة بناء علي ثلاثة عوامل هى:

- الشفافية والإفصاح.
- حوكمة الشركات.
- المسئولية المجتمعية والممارسات البيئية.

٢- نتائج التقييم النوعي: يتم التقييم الفعلي للشركات علي مقياس من ٥ إلي ١ بناء علي مصادر مستقلة للمعلومات، والقصص الإخبارية والمواقع الإلكترونية وتقارير المسئولية المجتمعية للشركات.

٣- نتائج النقاط المجمعة: يتم احتساب النتيجة المركبة لكل شركة عن طريق جمع نقاط التقييم الكمي والنوعي.

٤- يتم تحديد وزن كل شركة في المؤشر بناءاً علي نقاطها في التقييم.

وقد حاولت الدراسة الوصول إلي التركيب الجزئي للمؤشر فيما يتعلق بالمسئولية المجتمعية إلا أنه لم يتم التوصل لأي من المعلومات حول المسئولية المجتمعية بالمفهوم الذي تتبناه الدراسة كما تم التوصل الي أن المؤشر المعلن يعتمد فقط علي المؤشرات المالية وحوكمة الشركات وأداءها في البورصة ويستدل علي ذلك أيضاً من نشر المركز المصري للمسئولية الاجتماعية للتصنيف منذ عام ٢٠٠٧ بالرغم من بدء التدريب واطلاق المؤشر رسمياً من عام ٢٠١٠.

ولكن نظراً لعدم توافر أي معلومات رسمية أو تصنيف آخر للشركات سوي المؤشر السابق فقد رأت الدراسة أنه من الضروري التعرف علي ترتيب الشركات الحالي وفقاً للمؤشر ومحاولة تحليل هذه الرتيب وفقاً للمسئولية المجتمعية للشركات.

ويوضح الجدول رقم (١١) أنه منذ عام ٢٠٠٧ تم إدراج نحو (٦٢) شركة اختلف ظهورها واختفائها من قائمة الشركات الثلاثين الأفضل من حيث المسئولية المجتمعية علي مر السنوات السبع الموضحة بالجدول وهو ما يعد دليل آخر علي أن التصنيف يتم وفق قيمة الأسهم او الأداء بالبورصة وهو ما يتعرض للهزات والارتفاع والانخفاض، علي عكس الأداء في مجال المسئولية المجتمعية والذي يتسم عادة بالاستدامة.

وباستعراض الشركات الواردة بالجدول رقم (١١) يتبين أنه بالرغم من الاختلاف السابق الإشارة اليه إلا أن هناك عدد من الشركات التي ظهرت بشكل مستمر في المؤشر ومن أهمها الآتي:

1- esgindex@eiod.info

١- **البنك التجاري الدولي (CIB)** والذي تصدر قائمة المؤشر واحتل المرتبة الاولي لأعوام ٢٠١٤، ٢٠١٣، ٢٠٠٩، كما احتل مراتب متقدمة في باقي السنوات التي صدرت بها القائمة ولم يغيب عنها فى أي من السنوات.

٢- **المصرية لخدمات المحمول (موبينيل – اورانج)** : حيث تقدمت للمركز الثالث في عام ٢٠١٤ وبالرغم من غيابها عن قائمة الشركات الأفضل في المسئولية الاجتماعة إلا أنها احتلت المرتبة الاولي عام ٢٠١٠، ومن الجدير بالذكر أن الشركة تعرضت لأزمات مالية خلال الفترة التي تلت ثورة ٢٥ يناير مما ادي بها إلي تغيير هوية مالكيها والإدارة حيث سميت بشركة اورانج وقد تعافت و تقدمت مرة اخري.

٣- **مجموعة هيرمس القابضة للاستثمار والتمويل:** وبالرغم من الفرق المستمر في ترتيب المجموعة ضمن الشركات الأفضل في مجال المسئولية المجتمعية إلا أنها يميزها أنها كانت من أفضل ٣٠ شركة طوال السنوات الماضية باستمرار وحافظت علي مكانتها بل واحتلت عام ٢٠١٤ المرتبة السادسة وهي مرتبة متقدمة مقارنة بما كانت عليه في السنوات السابقة.

٤- **المصرية الكويتية القابضة:** وهي من الشركات التي أحرزت تقدماً في السنوات الثلاث الأخيرة حيث احتلت المرتبة الثانية في عام ٢٠١٢، وتراجعت إلي الرابعة في عام ٢٠١٣، وأخيراً الي المرتبة السابعة في عام ٢٠١٤ وقد يدل ذلك علي وجود بعض المشاكل التي تواجهها الشركة في أي من اجزاء المؤشر.

٥- **شركة ايجيترانس:** وهي أيضاً من الشركات الرائدة حيث انها احتلت مراتب متقدمة في قيم المؤشر كان أفضلها في عام ٢٠١٣ حيث احتلت المرتبة الثانية.

٦- **تليكوم مصر**: وكانت ضمن أفضل عشر شركات من حيث قيمة المؤشر علي مدي السنوات السابقة.

٧- **غبــوراوتــو**

٨- **راية القابضة للتكنولوجيا والاتصالات**

٩- **السادس من اكتوبر للاستثمار والتنمية (سوديك)**

١٠-**السويدي للكابلات (السويدي إليكتريك)**

إلي غير ذلك من الشركات المصرية ذات النشاط الواسع في السوق المصري والمدرجة ضمن شركة مصر للأوراق المالية والواردة بالجدول رقم (٥-١) والتي لن يتسع المقام في هذه الدراسة إلي الحديث عنها بالتفصيل.

جدول رقم (٥-١): ترتيب الشركات المصرية وفق مؤشر المسئولية المجتمعية (٢٠٠٧-٢٠١٤)

م	الشركة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	*٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
١	البنك التجاري الدولي مصر	١٦	٣	١	٥		١	١
٢	المصرية لخدمات المحمول (موبينيل)	٢	٢	١٦	١			٣
٣	المصرية للتمويل (مجموعة هيرمس القابضة)	٥	٢٨	٩	١١	١٦	٢٩	٦
٤	المصرية الكويتية القابضة	٢٤	٢٠	١٩	١٧	٢	٤	٧
٥	المصرية للنقل (ايجيترانس)	١٢	٤	٣	٣	٢١	٢	٨
٦	غبور اوتو (غبور للسيارات)	٢٩	٧	١٨	١٢			٩
٧	راية القابضة للتكنولوجيا والاتصالات	١٦	٨	٥	١٠	٢٨	١١	١٠
٨	السادس من اكتوبر للاستثمار والتنمية (سوديك)	١٣	١٧	٢٢	٢٤	١٧	١٥	١٢
٩	حديد عـز	٢٨	٣٠	٦	٩	١٥	٢١	١٤
١٠	تليكوم مصـر		٥	٤	٤	٢٢	٧	١٦
١١	السويدى اليكتريك				١٤	٦	٢٥	١٨
١٢	الدلتا للإنشاء والتعمير				٢٦		٢٣	١٩
١٣	اسك للتعدين (اسكوم)					٢٧	٢٨	20
١٤	المصريون بالخارج للاستثمار والتنمية				١٨	١٨	١٩	٢١
١٥	سيدي كرير للبتروكيماويات	٦	١١	١١	١٥	٤	١٠	٢٢
١٦	نعيم القابضة	١٧	٢٥	٢٥	٢٩		١٦	٢٣
١٧	النساجون الشرقيون	٤	٩	١٤		٥	١٢	٢٤
١٨	مجموعة طلعت مصطفي القابضة (TMG)	٢٩	١٠	٧	٧	٢٣	٢٤	٢٥
١٩	مدينة نصر للإسكان والتعمير	١٥	١٩	٢٣	٢٨		١٣	٢٦
٢٠	الاسكندرية للزيوت المعدنية		١٤	٢١			٢٠	٢٧
٢١	بالم هيلز للتنمية				٢٧	١٠	٢٦	٢٨
٢٢	اوراسكوم للإنشاء والصناعة (OCI)	١٨	١	٢	٢		٣	
٢٣	ليسيكو مصر	١	٦	١٠	٩	١٤	٨	
٢٤	ملتقي العرب للاستثمار						٩	
٢٥	اوراسكوم للاتصالات والتكنولوجيا القابضة					١	١٤	
٢٦	الاهلي للاستثمار والتنمية				٢١		١٧	
٢٧	بنك الاسكان والتعمير	٢٣	٢٣	١٥	١٦		١٨	
٢٨	جلوبال تليكوم القابضة						٥	٢
٢٩	المصرية للمنتجعات السياحية							٤
٣٠	القلعة للاستشارات المالية					٩	٦	٥
٣١	مجموعة عامر القابضة					٢٧	٣	١٤
٣٢	المصرية للحديد والصلب				٣٠	١٩		١٥
٣٣	الأهـــرام للطباعة والتغليف							
٣٤	البنك الوطني للتنمية	٧	٢١	٢٤				
٣٥	العربية المتحدة للملاحة	٢٦	٢٧	٢٦				
٣٦	العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية	٢٢	٢٩	١٢				

تابع جدول رقم (٥-١): ترتيب الشركات المصرية وفق مؤشر المسئولية المجتمعية (٢٠٠٧-٢٠١٤)

م	الشركة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	*٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
٣٧	النيل للكبـريت	٢٧	٢٢	٢٩				
٣٨	اوراسكوم تليكوم القابضة (OT)	٩	١٢	٨	٨	٢٠		
٣٩	اوليمبيك جروب للاستثمارات المالية	١٤	١٨	١٧				
٤٠	بنك كريدي اجريكول مصر	١٠	١٣	٣٠				
٤١	بي تك للتجارة والتوزيع	٢٥	٢٤	٢٧	١٩			
٤٢	مصر الجديدة للإسكان والتعمير	٢١	١٦	١٣	١٣			
٤٣	مصر للصناعات الكيميائية	١١	١٨	٢٨	٢٠	١٣		
٤٤	مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة				٢٢			
٤٥	مينا للاستثمار السياحي والعقاري	٢٠	٢٦					
٤٦	مصر المستقبل للتنمية السياحية والعقارية			٢٠				
٤٧	دلتا للإنشاء وإعادة البناء					٢٥		
٤٨	مجموعة امير القابضة					٢٦		
٤٩	الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع					٢٢		
٥٠	القاهرة للدواجن					٢٤	٢٧	

المصدر : المركز المصري للمسئولية الاجتماعية للشركات www.ecrc.org.eg ، المركز المصري لحوكمة الشركات.

* عام ٢٠١١ لم تتوافر بيانات عنه.

٥-٥-٣ دور العقد الاجتماعى فى نجاح برامج المسئولية المجتمعية للشركات فى التنمية المحلية

من الضرورى لنجاح برامج المسئولية المجتمعية أن يكون هناك اتفاق بين الشركات الخاصة والمجتمع المدنى والجهات التمويلية المختلفة والدولة فى عقد اجتماعى جديد يضمن تفعيل المشاركة المجتمعية وذلك من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يجب أن يقوم كل طرف من أطراف هذا العقد بذلك الدور كما يلي:

٥-٥-٤ دور منظمات المجتمع المدنى فى المسئولية المجتمعية :

نظرا لأن المجتمع المدنى يعتبر ضلع من أضلاع التنمية وشريك فاعل فيها من خلال مساهماته فى حل المشاكل التى تواجه المجتمع والإسهام فى مساندة جهود الدولة فى تلبية الاحتياجات الانسانية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع وخاصة فى المناطق الهامشية، وخاصة فى مجالات مكافحة الفقـر والأمية والمساهمة فى تطوير أنشطة التعليم والتثقيف، وخلق فرص العمل من خلال تشجيع ومساندة المشروعات الصغيرة والعمل على رفع مستوى الوعى البيئي لدى أفـراد المجتمع ومساندة الرقابة على الممارسات التى تضر بالبيئة، هذا بالإضافة إلى قيام البعض منها فى الدفاع عن مبادى العدالة الاجتماعية والانصاف ومن ثم يمكن القـول بأن دور المجتمع المدنى هام فى تحقيـق التنمية المستدامة

وقد شهد المجتمع المدنى حراكاً خلال السنوات الماضية وحرية أكبر وليس أدل على ذلك من تحول حركة منظمات المجتمع المدنى من التركيز على الأعمال الخيرية إلى تبنى المبادرات الفعالة التى تعزز الاعتماد على الذات واستخدام الدعم المادى الذى توفره لها الشركات.

وتعتبر منظمات المجتمع المدنى همزة الوصل بين شركات القطاع الخاص والمجتمع فى تقديم انشطة المسئولية المجتمعية. يعتبر القطاع الخاص إحدى ركائز التنمية الأساسية فى مصر ولن تكون جهود القطاع الخاص المبذولة ذات جدوى إلا بمساعدة المجتمع المدنى وسيتم إلقاء الضوء على نماذج لبعض منظمات المجتمع المدنى والتى تسهم بدور فعال فى المسئولية الاجتماعية:

٥-٥-٥- جمعية التطوير والتنمية[1]

وتعتبر من أبرز منظمات المجتمع الدولى نجاحاً فى مجال التنسيق بين الشركات والدولة فى برامج المسئولية المجتمعية للشركات من أجل تشجيع الشركات على تقديم مبادرات المسئولية المجتمعية من خلال الجمعيات الأهلية. وقد أطلقت جمعية التطوير والتنمية جائزة التميز لمنظمات المجتمع المدنى تحت رعاية وزارة التضامن الاجتماعى وتستهدف تحفيز الجمعيات الأهلية على إبراز أفضل الممارسات فى المجالات التنموية، بهدف زيادة عدد المستفيدين ومساندة المشروعات المبتكرة للجمعيات الأهلية، ومن أهم البرامج التى تديرها الجمعية فى هذا المجال:

أ. برنامج الدعم التكنولوجى لمنظمات المجتمع المدنى (تكسوب مصر)[2]وهو برنامج تقوم بإدارته جمعية التطوير والتنمية كجزء من دورها الفعال والمهم فى تطوير المنظمات الغير هادفة للربح حيث تستطيع هذه المنظمات أن تقوم بدورها بشكل أفضل لخدمة المجتمع بشكل أكثر من خلال تزويدها بالتكنولوجيا المناسبة، يمنح تكسوب مصر مجموعة كبيرة من البرمجيات للمنظمات الغير هادفة للربح متبرع بها من قبل شركات التكنولوجيا العالمية مثل مايكروسوفت وسيمانتيك.

وقد استطاعت تكسوب العالمية الانتشار محلياً ودولياً من خلال مايكروسوفت، حيث تقوم تكسوب العالمية بتقديم البنية الأساسية وتقديم الدعم اللازم بينما تقوم جمعية التطوير والتنمية بإدارة البرنامج على المستوى المحلى بالإضافة إلى ادارة عملية تسجيل المنظمات والتأكد من أهليتها للحصول على المنحة.

ب . مشروع التمكين الاقتصادى للمرأة والشباب (مقدم من جمعية التطوير والتنمية بالتعاون مع مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية وبنك الإسكندرية ومنظمة العمل الدولية)

- ويهدف إلى تحسين مستوى معيشة الفرد وتوفير مصدر دخل ثابت يضمن للمستفيدين حياه أفضل، يقوم المشروع بتطوير مهارات المستفيدين وتعليمهم كيفية إنشاء إدارة المشروعات الصغيرة وتزويدهم بالتدريب اللازم لبداية مشروعاتهم بشكل صحيح.

1- www.pdf.eg.org
2- www. techs

- يستهدف المشروع ٤ محافظات فى صعيد مصر وهى :أسيوط ، سوهاج ، بنى سويف، والمنيا.
- يستهدف توفير فرص عمل لعدد ١٢٠٠ من الشباب والسيدات فى الصعيد من خلال المشروعات الصغيرة عبر تزويدهم بمنتجات الشركات الخاصة لبيعها فى المناطق المحيطة لهم أو البدء فى مشروع صغير يدر دخل ثابت .
- تدريب عدد ٤٠٠ من خريجى الجامعات على مهارات ريادة الأعمال وتزويدهم بالمهارات اللازمة للبدء فى مشروعات خاصة وتوفير إمكانية الحصول على قروض شخصية لتمويل مشروع خاص من خلال بنك الاسكندرية.
- نشر ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال فى الصعيد والمناطق المحرومة.
- دعم التنمية المستدامة داخل الجمعيات الأهليـة.

٥-٥-٦- الجمعية المصرية لرعاية مرضى الكبد (كبد بلا كبد)

وتقوم بتقديم الدعم والمساندة لمرضى الكبد غير القادرين من خلال شراكات ناجحة بينها وبين الحكومة ومؤسسة ساويرس وذلك فى مجال رعاية مرضى الكبد، وتتضمن أنشطة وبرامج الجمعية فى:

- برنامج دعم زرع كبـد.
- مشروع أطفال بدون فيروس C.
- تطوير وحدات زرع الكبد ووحدات المناطق والرعاية الصحية.
- برنامج التنمية البشرية للأطباء والتمريض.
- برنامج الاطباء من الالتهاب الكبدى الفيروسي.

ساهمت الجمعية فى اطار المسئولية المجتمعية فى اجراء ٧٢١ عملية زرع كبد بتكلفة ٥٤ مليون جنيه. وعلاج ١٠٠ مريض كبد بتكلفة تزيد عن ١ مليون جنيه، وتجهيز وحدة زرع الكبد بمعهد الكبد بأجهزة ومعدات طبية بتكلفة ٢ مليون جنيه، بالإضافة إلى تزويد مستشفى السلام الخيري بمدينة بنى سويف بمنظار جهاز هضمى بتكلفة ٣٥٠ الف جنيه، تنفيذ مشروع علاج الأطباء البشريين الاسنان البيطريين من الالتهاب المبدى بتكلفة ١ مليون جنيه بالاضافة الى التنمية الشرية للأطباء وهيئة التمريض فى مجال التدريب بالخارج، إقامة ٣٥ دورة تدريبية لتدريب ١٣٣ استشاري وأخصائي أطفال و٤٥ ممرضة على الطرق السليمة لعلاج الأطفال من فيروس C.

٥-٥-٧ جمعية علشانك يا بلدى للتنمية المستدامة[1] :

تم تاسيسها عام ٢٠٠٥ وهى جمعية غير هادفة للربح وتخدم الشباب فى الفئة العمرية من سن ٢١ إلى ٣٥ سنة وخاصة الشباب ذو الفرص المحدودة للوصول إلى برامج تنمية القدرات والفرص الاقتصادية

[1] - www.ayb-sd.org

المختلفة وتعمل الجمعية من خلال ٤ برامج رئيسية هى **برنامج تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر** للشباب والامهات المعيلات لتأسيس مشروعات مدرة للدخل وتبلغ قيمة القرض مـن ٣٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠جنيه، فضلاً عن برنامج ريادة الاعمال ويقوم بدعم رواد الأعمال الذين لديهم حلول مبتكرة للمشاكل الاجتماعية والبيئية للقري والمناطق المهمشة والمجتمع ككل كما يقدم البرنامج دورات تدريبية لرواد الاعمال على كيفية الإدارة الرشيدة للمشروعات وطرق التسويق وعمل دراسات الجدوى.

- برنامج التوظيف ويهدف إلى تقديم تدريبات مهنية وحياتية تلبي احتياجات الصناعات المختلفة والعمالة الحرفية وبالإضافة للمتابعة بعد التوظيف.
- برنامج المشاركة المجتمعية ويهدف لبناء كوادر بشرية من الرواد الاجتماعيين من خلال تدريبات وورش عمل ومعسكرات تدريب عن المشاركة الاجتماعية، كما يمول البرنامج المبادرات المجتمعية للشباب، ويدير نظام حق الامتياز الأجتماعى للجمعية لتأسيس نوادى طلابية باسم علشانك يا بلدى فى الجامعات المصرية.
- تركز الجمعية على العاطلين من المستويات التعليمية المتوسطة وفوق المتوسطة وتخدم محافظات القاهرة والجيزة والبحيرة وكفر الشيخ والاسكندرية وبنى سويف والمنيا، ويبلغ عدد المستفيدين من خدمات الجمعية حوالى ٥,٢ مليون شاب.
- ابتكار استراتيجيات للشركات لدخول أسواق جديدة ودعم رواد الأعمال وإتاحة مساحات عمل مشتركة.
- الشراكة مع الشركات لتقديم برامج المسئولية المجتمعية للشركات والتبرعات والمنح.

٥-٥-٨ مؤسسة اقتصاد المعرفـة:

وتهتم تلك المؤسسة بدعم سلاسل القيمة للمحاصيل الزراعية من خلال شبكة بشاير لنظم المعلومات الزراعية أعتمادا على النماذج الهندية والأفريقية، حيث يتم تكوين شبكات لربط المزارعين بأسواقهم بشكل مباشر، وتوفير المعرفة لهم لجعلهم أقل تهميشاً، وتعد بشاير أول شبكة ويب تمكن المزارعين من الدخول بطريقة فعالة تمكنهم من تحقيق دخل أفضل، وتم بالفعل تصميم تطبيق Application تمكن المزارعين من الدخول على الشبكة من خلال الموبايلات الأندرويد Android والأيفون IPhone وتبادل المعلومات الخاصة بأسواقهم. كما تم إنشاء خدمة مركز الإتصالات Call Center للتعامل مع صغار المزارعين غير القادرين على استخدام التطبيقات السابقة. وقد تم تطبيق تلك الشبكة فى محافظتى المنيا، البحيرة، ويستهدف برنامج المسئولية المجتمعية لمؤسسة اقتصاد المعرفة مد تلك الخدمة إلى أسوان.

وتستهدف مؤسسة اقتصاد المعرفة العمل على ثلاثة محاور لتحسين سلاسل الإمداد للمزارعين المحليين:

- شبكة الموبايل والويب التى تمكن من ربط الفلاحين والشركات.

- إدارة العلاقة مع الشركات من خلال تأهيل إدارة المشتريات للتعامل مع صغار المزارعين.
- تأهيل صغار المزارعين، وزيادة قدرتهم على تلبية متطلبات الشركات.

وتم إنشاء شبكة المعلومات الخاصة بالخضر والفاكهة، وجارى العمل على إنشاء شبكتى معلومات لكل من سلسلتى قيمة الألبان، والأسماك هذا العام. وتعتمد مؤسسة اقتصاد المعرفة فى تأهيلها للمزارعين على الشركات أنفسهم أو الجهات المانحة.

٥-٥-٩ دور البنوك فى المسئولية المجتمعية للشركات

زاد وعى البنوك بمفهوم المسئولية المجتمعية للشركات فى السنوات الاخيرة لإدراكها أن التوسع فى الأنشطة الاجتماعية يعتبر عاملاً حاسماً فى تحقيق النمو الاقتصادى وتحقيق الرفاهة الاجتماعية وأن هناك العديد من المجالات التى تحقق ذلك ومنها الصحة، التعليم، دعم فرص العمل ومحاربة البطالة، البرامج الهادفة إلى تعزيز مفاهيم المواطنة والانتماء. والملاحظ أن معظم البنوك المصرية لديها وعى بمفهوم المسئولية المجتمعية [١]حيث تدرك تلك البنوك أن الجانب الاجتماعى جزء لا يتجزأ من الثقافة المصرفية. وتضع البنوك على قائمة اولوياتها خطط للاستثمار المجتمعى من خلال مبادرات للمسئولية الاجتماعية ومن أهم تلك البنوك:

٥-٥-٩-١البنك الأهلى: يركز على دعم المسئولية المجتمعية والمساهمة فى المشروعات التى توفر حياة كريمة للمواطنين حيث بلغ حجم مساهمات البنك فى المسئولية المجتمعية خلال خمس سنوات منذ عام ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠١٥ حوالى ٩٣٠ مليون جنيه منها ٢١٠ مليون جنيه لتطوير العشوائيات ومكافحة الفقر[٢]حيث تتضمن أهم مساهماته فى هذا المجال:

- المساهمة فى تطوير منطقة غيط العنب وتحويلها إلى منطقة حضارية فى إطار خطة الدولة لتطوير المناطق غير المخططة الأكثر احتياجاً.
- المساهمة فى توصيل مياه الشرب.

٥-٥-٩-٢ بنك الإسكندرية

أ . مبـــادرة ابـداع من مصر[٣]:

تعتبر من أهم برامج المسؤلية المجتمعية التى أطلقها بنك الاسكندرية عام ٢٠١٦ فى إطار استراتيجيته للمسئولية المجتمعية وتهدف إلى ترويج للحرف اليدوية المصرية والأعمال الفنية الأصيلة والمتوارثة عبر الأجيال والمحافظة على التراث وخاصة فى المناطق النائية وتعتمد على مفهوم القيمة المشتركة. وتعمل

١- ايات البطاوى ،البنوك تضع المسئولية الاجتماعية على قائمة اولوياتها المستقبلية، جريدة البورصة، ١٦ مارس ٢٠١٤.
٢- نقلاًعن تصريح لهشام عكاشة رئيس البنك الأهلى المصرى ، جريدة الأهرام بتاريخ ٧ يونيو ٢٠١٥ ، السنة ١٣٩ العدد ٤٦٩٣٤
3- EBDA3MENMASR@ALEXBANK.COM

المبادرة من خلال برنامج متكامل يشمل شراكات متعددة ويستهدف بشكل أساسي النساء والشباب فى صعيد مصر، وتعتمد على ٦ محاور أساسية وهى:

- إتاحة الفرصة أمام المجتمعات المهمشة اقتصادياً، تمكين المرأة اقتصادياً، توظيف الشباب.
- تفعيل ممارسات التجارة الحـرة.
- بناء القدرات والتدريب المهنى لقطاع أصحاب الحرف اليدوية.
- الحفاظ على التراث العملى، وتعتمد على المشاركات وعلاقات التعاون بين المؤسسات والجمعيات الأهلية بالهيئات الحكومية إلى جانب الافراد وتشمل المشاركات الحالية مؤسسة "فيرتريدايجبت "والمؤسسة المصرية للتنمية المتكاملة وقرية تونس فى الفيوم.
- تستهدف المبادرة حوالى ١٥٠٠ من أصحاب الحرف اليدوية والأعمال الفنية فى ١٠ قري تقع فى خمس محافظات منها ٥ قري بمحافظة المنيا، قريتان فى محافظة الفيوم، قرية فى محافظة أسيوط، قرية بمحافظة البحيرة وقرية بالبحر الأحمر الى جانب بعض المناطق بالقاهرة.
- استهدفت مبادرة إبـداع من مصر فى عام ٢٠١٦ حوالى ١٤٠٠ من الحرفيين ومجموعات الحرفيين فى مختلف أرجاء مصر.

٥-٥-٩-٣ <u>بنك مصر</u>: يولى بنك مصر منذ انشائه اهتماماً كبيراً بدعم خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى مصر وتعتبر المسئولية المجتمعية أحد المحاور الرئيسية التى يضعها البنك ضمن اهتمامته وقد انشأ البنك " مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع" وهى مؤسسة غير هادفة للربح وذات كيان قانونى مستقل عن البنك تستهدف المساهمة فى تنمية مختلف قطاعات المجتمع بما فى ذلك الثقافة والتعليم والعمل ومساعدة القري الأكثر احتياجاً ويقوم البنك بتمويل المؤسسة سنوياً علاوة على ما قبله البنك من تبرعات سواء من الأفراد او الأطراف الخارجية، وتتمثل بعض أهـداف المؤسسة فيما يتعلـق بالمسئولية المجتمعية للشركات فى:

- التركيز على مجالات التعليم وخلق فرص عمل وزيادة التنافسية للمنتجات والخدمات، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الصحة وحماية البيئة.
- تقديم الدعم لمراكز البحث العلمى، المدارس، الجامعات، المستشفيات العامة.
- تقديم المنح الدراسية لطلبة الجامعة المتفوقين .
- دعم المنشآت الصحية بالأجهزة والمستلزمات الطبية.
- مساندة ودعم المجتمع المدنى فى تنفيذ المشروعات الاجتماعية.
- إقامة المشروعات التى تحقق التكافل الاجتماعى بين أفراد الشعب المصرى.

الفصل السادس

دور الشركات في التنمية المحلية بدافع المسئولية المجتمعية

"دراسة ميدانية لعينة من الشركات والبنوك المصرية"

٦-١ تمهيد:

بالرغم من تنامي الأهتمام بالمسئولية المجتمعية للشركات علي الصعيدين العالمي والإقليمي الا أنه علي مستوي جمهورية مصر العربية كان الأهتمام محدوداً بالرغم من تعدد الجهات وتعدد وتنامي أنشطة المسئولية المجتمعية للشركات إلا أن المحدودية ظهرت بشدة في مجال توافر المعلومات والبيانات حول أي من أنشطة المسئولية المجتمعية من الجانب الحكومي، فحتي الان لا توجد أي جهة تصدر بيانات رسمية يمكن الاعتماد عليها في دراسة واقع المسئولية المجتمعية للشركات أو المجالات التي تعمل بها الشركات أو علاقة الأنشطة المنفذة بالاحتياجات وخطط التنمية إلي غير ذلك من المعلومات الهامة في هذا المجال والتي يمكن أن تساعد بشكل كبير في مجال تفعيل دور الشركات في المسئولية المجتمعية.

ويتناول هذا الفصل من الدراسة عرضاً تفصيلياً لدور بعض الشركات المصرية (أو المتواجدة في مصر) في التنمية المحلية بدافع المسئولية المجتمعية وإن وجد الباحثون صعوبة في التفرقة بين العمل الخيري والمسئولية المجتمعية من جانب المبحوثين أنفسهم.

٦-٢ عينة الدراسة الميدانية:

وجدت الدراسة صعوبة في تحديد مجتمع الدراسة والذي كان من المفروض نظرياً أن تمثله كافة الشركات ومؤسسات المجتمع المدني والتي من الممكن أن تساهم من خلال مسئوليتها المجتمعية في التنمية المحلية في مصر. ومع استحالة ذلك لاختلاف حجم الشركات ومجالات عملها وهويتها إلي غير ذلك من التصنيفات تم الاعتماد علي المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية في تحديد مجتمع الدراسة بنحو ٦٢ شركة وهي ذات الأهمية في مجال المسئولية المجتمعية من واقع بيانات مؤشر المسئولية المجتمعية، ولكن نظراً لأن المؤشر في أغلب الأحوال يؤثر عليه الجانب المالي ومؤشرات الحوكمة مما يستبعد الشركات ذات المساهمة المحدودة في البورصة المصرية ولكنها ذات نشاط حقيقي بمجال المسئولية المجتمعية، فقد استجابت نحو ٢٤ شركة وبنك فقط وهي ما تم الاعتماد عليها كعينة عمدية وهي الشركات الاتية:

١	البنك التجارى الدولى (CIB)	١٣	شركة اتصالات مصر للهاتف المحمول
٢	بنك مصر	١٤	مصر القابضة للتأمينات
٣	المجموعة المالية هيرمس للتنمية الاجتماعية	١٥	شركة ليسيكو
٤	البنك المصرى لتنمية الصادرات	١٦	شركو بروكتل اند جامبل (G&P)
٥	البنك القطرى (الاهلى سويسيتيه جنوال سابقا QSGB	١٧	شركة سيكم
٦	بنك كريدي اجريكول	١٨	ماكدونالدز
٧	بنك القاهرة	١٩	ميديكير
٨	فودافون مصر	٢٠	شركة ايجيترانس
٩	شركة سيراميكا كليوباترا	٢١	النساجون الشرقيون
١٠	شركة السلاب للسيراميك والادوات الصحية	٢٢	حديد المصريين
١١	شركة هيونداي مصر (غبور أوتو)	٢٣	ايجيك
١٢	شركة موبينيل مصر (أورانج)	٢٤	تيتان للاسمنت

واعتماداً علي ذلك فان **مفردات العينة** تحددت في المسئول داخل الشركة محل الدراسة عن نشاطات المسئولية المجتمعية وهو إما مالك أو مدير الشركة أو البنك او من ينوب عنه في مثل هذه المقابلات، أو مدير الإدارة المسئولة عن هذا النشاط وتمثلت في بعض الشركات في إدارة خاصة مستحدثة للمسئولية الاجتماعية، أو كجزء من الإدارة المالية للشركة تهتم بتسجيل وصرف المبالغ المتمثلة في الدعم المالي لبعض منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة بالشركة أو البنك.

٦-٣ منهجية المعاينة:

تم الاعتماد علي منهج المعاينة العمدية للشركات محل الدراسة، وذلك من خلال إجراء المقابلات الشخصية مع المسئولين بها، كما تم اجراء العديد من المكالمات الهاتفية للاستفسار واستكمال البيانات الواردة باستمارة الاستبيان المعدة خصيصاً لتحقيق أهداف الدراسة، كما أوصي عدد من المسئولين بعدد من الشركات بتفقد التقارير السنوية وتقارير المسئولية المجتمعية للشركة علي موقعها الإلكتروني أو من خلال الحصول علي نسخة من الشركة نفسها. ومما سبق يمكن استخلاص أن أدوات جمع البيانات الميدانية التي تم الاعتماد عليها في هذا الجزء كانت كالتالي:

١- المقابلات الشخصية لعدد من المسئولين بالشركات محل الدراسة.

٢- المكالمات التليفونية مع عدد من المسئولين والجمعيات المسئولة عن أداء الأنشطة للشركات محل الدراسة.

٣- تقارير الأداء السنوية وتقارير المسئولية المجتمعية للشركات محل الدراسة.

وقد اعتمدت الدراسة علي استيفاء استمارة استبيان أعدت خصيصاً لتتوافق وأهداف الدراسة والتي تضمنت أسئلة حول الاتي:

١- مفهوم المسئولية المجتمعية لدي الشركات ومدي معرفة الشركات بالمفهوم الدولي والمؤسسات المعنية به في مصر.

٢- كيفية تحديد الشركات لمجالات التنمية المحلية للمشاركة بها، وعلي أي مصادر تعتمد؟

٣- ماهي إسهامات الشركة في التنمية المحلية، وفي أي المجالات، وحجم هذه الاسهامات، ونوعها، ونطاقها الجغرافي؟

٤- ما هي الصعوبات التي تواجه الشركات محل الدراسة في أدائها للمسئولية الاجتماعية؟

٥- ما هي أوجه الاستفادة او الدعم الذي تلقاه هذه الشركات للاستمرار وتنمية مسئوليتها المجتمعية؟

٦- ما هي أهم مقترحات الشركات محل لدراسة لتفعيل دورها في التنمية المحلية؟

٦-٤ الاطار الزمني والجغرافي للدراسة :

تمثل الاطار الزمني للدراسة الفترة من سبتمبر ٢٠١٦ وحتي مارس ٢٠١٦، كما تمثل الإطار الجغرافي في جمهورية مصر العربية من الناحية النظرية حيث أن الشركات محل الدراسة غالباً ما تغطي أنشطتها وربما فروع بعضها المحافظات المصرية، إلا أن المعاينة الميدانية اعتمدت علي مقابلة احد المسئولين بالشركات محل الدراسة من خلال مقابلات مكتبية تقع في نطاق القاهرة الكبري إلي جانب مدن العاشر من رمضان، والعبور، السادس من اكتوبر وهي محل المقر الرئيسي للشركة محل الدراسة أو مقر ادارة المسئولية المجتمعية للشركات التي تضم هذه الإدارات.

٦-٥ نتائج الدراسة الميدانية :

٦-٥-١ الطريقة البحثية لعرض النتائج:

تم الاعتماد في المقام الاول علي نتائج التحليل الوصفي لبيانات استمارة الاستبيان لعينة الدراسة الميدانية ، بالإضافة إلي نتائج تحليل المضمون للمكالمات الهاتفية المسجلة مع عدد من المسئولين بالشركات محل الدراسة. كما تم الاعتماد علي العرض الجدولي والبياني ما أمكن لعرض نتائج الدراسة في ضوء أقسام الاستمارة وبما يتماشي واهداف الدراسة.

٦-٥-٢ مفهوم المسئولية المجتمعية لدي الشركات ومدي معرفة الشركات بالمفهوم الدولي والمؤسسات المعنية به في مصر:

من واقع آراء المبحوثين وافق الأغلبية علي المفهوم المتبني للدراسة وهو"الالتزام المستمر من قبل الشركات بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمساهمة في تحسين الظروف المعيشية للعاملين بالشركات وعائلاتهم، بالإضافة للمجتمع المحلي" .

وقد رأي بعض المبحوثين إغفال هذا التعريف عدة جوانب ينبغي أن يتضمنها في وضوح اكثر ما تكون ضمنية وهي كالتالي :

١. عدم التركيز علي جانب الأداء المالي والاقتصادي للشركة وتضمينه بالمفهوم العام للتنمية الاقتصادية ككل.
٢. إغفال حقوق العملاء والمستهلكين للشركات المنتجة لسلع استهلاكية وهو أهم الحقوق من وجهة نظر بعض الشركات.
٣. اغفال حقوق المساهمين (بالشركات المساهمة)، وهو الحق الذي اذا ما تم اغفاله إن الشركة ذاتها لا يمكنها أداء أي من الأدوار الاخري بكفاءة كما أنه يؤثر علي ترتيبها من حيث مؤشرات البورصة وبالتالي من حيث مؤشر المسئولية االمجتمعية.

وفيما يتعلق بمدي معرفة الشركات لكل من **المركز المصري للمسئولية الاجتماعية** وهل لدي الشركة عضوية به، فقد افاد معظم المبحوثين عن عدم علمهم بوجود هذا المركز وبالتالي هم ليسوا أطرافا فيه، كما انهم لا يعرفون عن أدواره او أهدافه، ولم يسبق لهم التعامل معه أو إمداده بأي تقارير أو معلومات.

وبسؤال المبحوثين عن مدي معرفتهم عن منتدي المسئولية المجتمعية فقد افاد نحو ٦٠% من المبحوثين بأنهم يعرفون عنه وبأنه لقاء هام لرجال الاعمال وخاصة التابعة لإتحاد الصناعات.

٦-٥-٣ كيفية تحديد الشركات لمجالات التنمية المحلية للمشاركة بها ومصادر تحديدها :

يوضح الجدول رقم (١٢) أن أهم وسائل تحديد الشركات لأولويات مشاركتها في المجتمع المحلي البنوك، اتحاد الصناعات، الجمعيات الأهلية، البرامج الإعلامية، ووسائل اخري.

تبين ان نحو ٧٧% من الشركات محل الدراسة تعتمد في تحديد مجالاتها من المسئولية المجتمعية علي البنوك كمصدر اساسي في أدائها للمسئولية المجتمعية وذلك بإن يتم التبرع النقدي للجهات المعنية ذات العلاقة علي حسابات البنوك والتي تعتبر بدورها الشريك الأساسي لكل من الجمعيات الأهلية والجهات التنموية والمستشفيات والحكومة من جانب ورجال الاعمال واصحاب الشركات من الجانب الآخر وفي اغلب الاحوال يجمعهم أنهم عملاء لذات البنك مما يسهل من إجراءات التبرع والمسئولية الاخري للشركات والتي ليس لديها غالباً آليات للعمل بنشاط المسئولية وحدها.

كما أشار نحو ٦٠% من المبحوثين[١] إلي أن اتحاد الصناعات من خلال لقاءات منتدي المسئولية المجتمعية وما يصدر عنها والملتقي السنوي للمسئولية والحوارات بين اتحاد الصناعات ورجال الاعمال بالإضافة إلي الأنشطة الأخري لاتحاد الصناعات حول المسئولية المجتمعية من أهم الوسائل التي يسترشد بها المبحوثين في أداءهم للمسئولية المجتمعية وتحديد أولويات العمل بها.

جدول (٦-١): وسائل تحديد الشركات لمجالات المسئولية الاجتماعية

الوسيلة	العدد	الاهمية التسبية %
البنوك	٢٣	٧٧
اتحاد الصناعات	١٨	٦٠
الجمعيات الاهلية	١٣	٤٣
البرامج الاعلامية	٥	١٧
أخري	٧	٢٣

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية ، ٢٠١٦/٢٠١٧.

كما أشار نحو ٤٣% من المبحوثين الي أن الشركات تعتمد في تحديد مجالات التنمية لها عن طريق الجمعيات الأهلية وانها تتعامل مع جمعيات بعينها لها نشاط واضح في تنمية المجتمع المحلي وأن هذه الجمعيات مؤتمنة من وجهة نظرهم.

وأخيراً اشار نحو ٣٠% من الشركات الي أنها تعتمد علي المصادر الاعلامية والمصادر الآخري في تحديد مجالات إسهامها في المسئولية المجتمعية واحتلت المبادرات القومية، ووسائل اخري من اهمها العلاقات الشخصية باعضاء المجالس المحلية ومجلس النواب والقائمين علي تنمية المجتمع والندوات بالنوادي العامة بالقاهرة إلي غير ذلك من الطرق.

٦-٥-٤ إسهامات الشركة فى التنمية المحلية، مجالاتها، وحجمها، ونوعها، ونطاقها الجغرافى:

من واقع الدراسة الميدانية تبين أن أهم المجالات التي تقوم الشركات محل الدراسة في المشاركة في تنميتها الآتي :

١- التعليم

٢- الصحة

٣- البنية الاساسية

[١]- مع ملاحظة أن الشركات والبنوك الآخري غير صناعية وبالتالي فتعاملها مع اتحاد الصناعات محدود ولا تشارك في الملتقيات.

٤- تحسين الجودة

٥- أخـري

٦-٥-٥ مجالات المسئولية المجتمعية للشركات:

تعددت مجالات المسئولية المجتمعية للشركات والمؤسسات محل الدراسة، ويتضح من جدول (٦-٢)، والشكل رقم (٦-١) أن التعليم، والصحة، والبنية الاساسية، وتحسين الجودة فيما يختص بمجالات عمل الشركة كانت هى الأنشطة الأكثر أهمية نسبياً للشركات محل الدراسة الميدانية، حيث تمثل تلك الأنشطة نحو ٤٠%، ١٢,٧%، ١٢,٧%، ١٠,٩% علـى التوالى مـن الأنشـطة المجتمعيـة التـى سـاهمت بهـا الشركات في عينة الدراسة الميدانية. أما الأنشطة المتعلقة بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورعاية موظفو الشركة، والإلتزام البيئى، وتقديم خدمات لعملاء الشركة[1]، والمساهمة فى الأنشطة الخيرية فمثلت من حيث الأهمية نحو ٧,٣%، ٥,٥%، ٣,٦%، ٣,٦%، ٣,٦% للشركات موضع الدراسة الميدانية على الترتيب.

شكل رقم (٦-١) مجالات المسئولية المجتمعية بالشركات المصرية

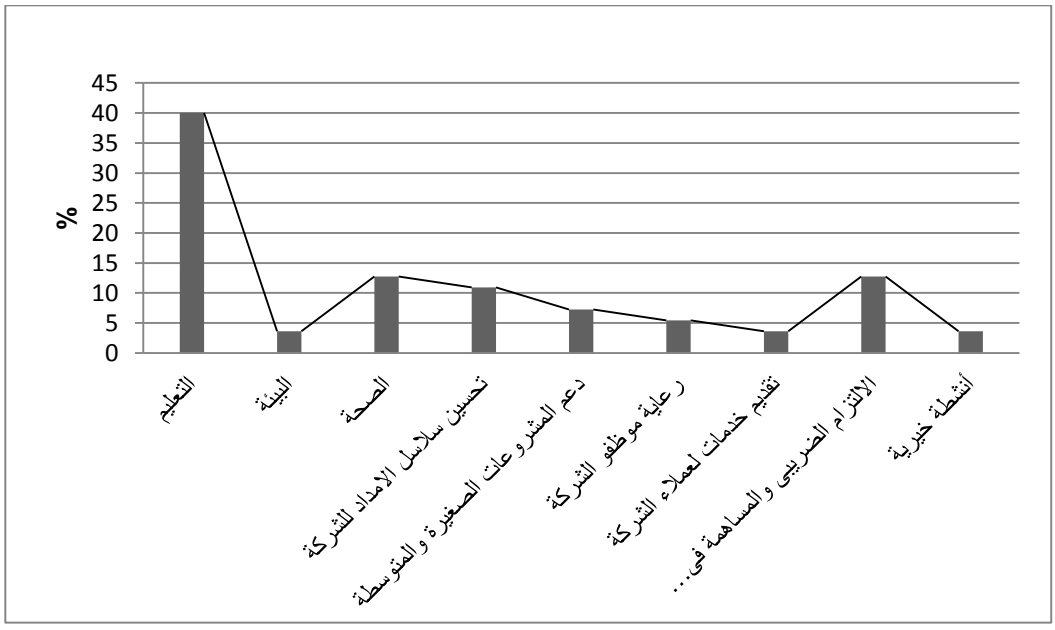

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات المقابلات الشخصية

[1]- مثل السباكين المتعاملين مع شركة لأدوات الصرف الصحى على سبيل المثال

جدول رقم (٦-٢) الأهمية النسبية لأنماط المسئولية المجتمعية وفقاً لآراء الشركات بعينة الدراسة الميدانية

النمط	%
التعليم	**٨,٣٩**
تطوير مناهج التعليم الفنى	١,٩
تأهيل طلبة المدارس الفنية لبرامج السلامة والصحة المهنية	٥,٥
تطوير المناهج الجامعية	٣,٦
إجراء تدريب لطلبة المدارس	٣,٦
تدريب المدرسين	٣,٦
تحسين البنية التحتية للمدارس الفنية	٣,٦
بناء المدارس	١,٨
إيفـــاد الطلبة فى بعثات دراسية بالخارج	١,٨
دفع مصروفات الطلبة غير القادرين بالمدارس والجامعات	١,٨
رعاية الطلبة المتفوقين	١,٨
دعم برامج التغذية المدرسية	١,٨
تدريب الطلبة على التكنولوجية الرقمية	١,٨
الصحة	**١٢,٦**
المشاركة فى المسح الصحى عن فيروس سى	٣,٦
تطوير المستشفيات الحكومية (معدات ومبانى)	٣,٦
دعم بحوث معالجة السرطان	١,٨
تدريب الأطقم الطبية	١,٨
اشناء أنظمة منع انتشار العدوى	١,٨
المساهمات الاخري	**١٢,٧**
المساهمة المادية والمعنوية فى مشروعات تطوير العشوائيات	**٥,٥**
دفع الضرائب	٣,٦
التبرع لصندوق تحيا مصر	١,٨
المساهمة المادية والمعنوية فى مشروعات تنمية الصعيد	١,٨
تحسين الجودة	١٠,٩
الاعتماد على الموردين المحليين بنسبة كبيرة	٥,٥
تدريب الموردين بالخارج	٣,٦
الدعم الفنى والعينى للموردين المحليين لزيادة إنتاجهم وتحسين جودة منتجاتهم	١,٨
دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة	٧,٢
الإقراض متنهى الصغر	٣,٦
حضانات الصناعات اليدوية	١,٨
نظم المعلومات الزراعية	١,٨
رعاية موظفو الشركة	٥,٤
الرعاية الصحية بالتأمين الخاص للموظفين	١,٨
قروض سيارات	١,٨
أولوية لتعيين أبناء العاملين	١,٨
تقديم خدمات لعملاء الشركة	٣,٦
رعاية صحية وتأمينية لعملاء الشركة	١,٨
تدريب ودعم فنى	١,٨
مساعدة الفقراء	٣,٦
قوافل الخير فى رمضان	١,٨
التبرع لرعاية الأيتام وذوى الاحتياجات الخاصة	١,٨
البيئة (تقليل الأثر البيئى للشركة)	٣,٦

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٧/٢٠١٦

وفيما يتعلق **بحجم المساهمات للشركات** محل الدراسة فقد احجم غالبية المبحوثين عن ذكر المبالغ التي انفوقها في أدائهم للمسئولية الاجتماعية بإعتبارها علي حد تعبير البعض "حسنة مخفية " وانه من غير اللائق التحدث عنها، كما أشار البعض الي أن جزء منها مثبت في التقارير الرسمية، وبعض منها يقدم من حسابات الشركة والآخر قد يقدم من الحسابات الشخصية لأصحاب الشركات وذويهم، كما ان بعض الشركات يساهم العمال بها بالتبرع.

أما عن نوع المساهمات المقدمة من الشركات في مجال المسئولية المجتمعية فأشار المبحوثين إلي أنها تأخذ ثلاثة اشكال وهي:

١- **مساهمات مالية مباشرة :** وتكون عن طريق الدعم المالي لأنشطة بعض الجمعيات الأهلية أو المستشفيات أو المساجد إلي غير ذلك من أوجه المسئولية الاجتماعية، وغالبا ما يتم التبرع عن طريق حسابات معلنة بالبنوك.

٢- **مساهمات عينية خاصة بالشركة:** وتكون عن طريق تقديم الشركات لمنتجاتها بالتبرع بجزء أو بالكل من هذه المنتجات كمشاركة في التنمية المحلية، أو بتنازل الشركة عن مستحقاتها أو عن جزء منها نظير خدمات لتنمية المحلية.

٣- **مساهمات عينية غير خاصة بالشركة:** وتكون عن طريق شراء الشركات لمعدات أو دفع تكاليف شحن أو الدفع لخبراء أو غيرها من المساهمات غير المباشرة للشركات.

وعن **النطاق الجغرافي** الذى تسهم الشركات محل الدراسة في تنمية المجتمع المحلي به فقد أشار نحو ٧٠% من الشركات محل الدراسة بأن مساهمتها تتركز في محافظات الوجه القبلي وبصفة خاصة في محافظتي سوهاج والمنيا، كما يوزع الباقون ٣٠% من انشطتها علي كل من الوجه البحري والقبلي والقاهرة.

٦-٥-٦ أنشطة المسئولية المجتمعية للشركات المصرية من واقع الدراسة الميدانية:

من الجدير بالإشارة الي أنه رغم تعدد انواع المسئولية المجتمعية لمعظم الشركات بعينة الدراسة الميدانية والتي تتفق وكل من المباديء العشرة لأتفاق الامم المتحدة وهرم كارول للمسئولية إلي غير ذلك من التصنيفات إلا أن التركيز في الدراسة الميدانية كان علي الجانب من المسئولية المجتمعية الذي يتعلق بتنمية المجتمع المحلي دون الدخول في تفاصيل المسئولية المجتمعية للشركات نحو المؤشرات المالية للشركة (تحقيق التنمية الاقتصادية) ومسئوليتها نحو العاملين بها إلي غير ذلك من الأنواع الاخري للمسئولية الاجتماعية. لذا فقد كانت الشركات التي تفاعلت من منطلق المسئولية المجتمعية تجاه المجتمع المحلي من الشركات محل الدراسة بلغت نحو (٢٤) شركة وبنك فقط، في حين الشركات العشر الأخري كان عملها ومسئوليتها الاجتماعية يتم تفعيلها فيما يتعلق بالأنواع الأخري من المسئولية المجتمعية أو لا توجد بها مسئولية اجتماعية، او كانت تلك الشركات تساهم في مجالات التنمية تحت إدارات سابقة وتوقفت عن أداءها في ظل الإدارة الحالية للشركة.

وقد كان من الصعب تجاهل او اغفال دور البنوك في المسئولية المجتمعية لذا فقد تم اختيار سبعة بنوك لها دور في المسئولية المجتمعية وبصفة خاصة في مجال تنمية المجتمع المحلي. ويعرض الجدول رقم (٦-٣) دور البنوك بعينة الدراسة الميدانية في تنمية المجتمع المحلي.

جدول رقم (٦-٣): نشاط المسئولية المجتمعية للبنوك والمؤسسات التمويلية المصرية من واقع الدراسة الميدانية

البنك او المؤسسة	نشاط المسئولية المجتمعية
البنك التجاري الدولي (CIB)	• رعاية المواهب بدعم الدورة الثانية لسمبوزيوم نحت حديد الخردة بالقاهرة بتنظيم ورعاية صالون الشباب المصري السنوي، وصالون الجنوب بالأقصر، ودعم البنك لطلاب كليات الفنون الجميلة باقتناء أعمالهم وضمها إلى المجموعة الفنية الخاصة بالبنك. • إصدار كتاب الوعد بالتعاون مع الجمعية المصرية الفارامونية لرعاية الموسيقي الكلاسيكية. • التعاون مع مؤسسة سايف (enacus) للترويج لحلول مهنية وعملية بين الشباب لمساعدتهم علي تحسين أوضاع المجتمعات الفقيرة. • تطوير قدرات الطلاب القيادية • الاشتراك في سباق تيري فوكس" لصالح مركز الأبحاث بمستشفي سرطان الاطفال ٥٧٣٥٧. • المساهمة في حملات التبرع بالدم. • تنظيم وتمويل حملات توعية بنكية للحفاظ علي موارد البيئة. • دعم الرحلات الترفيهية والتعليمية إلى كلاً من مدينة كيدزانيا ودار سينما زاوية للاطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة. • تقديم الدعم للاطفال المصابون بالتوحد دعم اليوم العالمي للتوعية بالتوحد في مصر والذي شهد مشاركة أكثر من ٧٥ مؤسسة متخصصة في تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية والتوحد على مستوى محافظات الجمهورية. • إطلاق مبادرة "الاسكواش للجميع" بالمشاركة مع المنتخب القومي للاسكواش ومؤسسة البنك التجاري الدولي وجمعية الهلال الأحمر المصري ومؤسسة لوجين لمنح فرص متساوية للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة والأقل حظاً للتمتع بالمرافق الرياضية، ومساندتهم لاكتشاف قدراتهم الرياضية والقيام بتطويرها. • إطلاق حاضنة الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية (*FinTech*) تحت مظلة حاضنة الأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة "(AUC Venture Lab). كحلقة وصل بين قطاع البنوك والخدمات المالية ومجال ريادة الأعمال لتشجيع الشركات الناشئة في عالم التكنولوجيا المالية. • الرعاية الرسمية لمعرض "١٠٠% قطن مصري" لمشاركة المصممين الناشئين المصريين وذلك خلال معرض الأزياء الدولي (International Fashion Showcase2017) في لندن. • دعم حفل العشاء السنوي الذي أقامته الجامعة الأمريكية بالقاهرة بمدينة نيويورك في الأول من مارس الماضي بحضور كبار الصحفيين من وسائل الإعلام الرائدة في العالم لحضور الحدث الذي يروج لمصر وللوجوه المصرية البارزة والمرموقة من خريجين وأمناء وداعمي الجامعة.

بنك مصر([1])	• تطوير مستشفي المنيل الجامعي- وإنشاء قسم المسالك البولية. • شراء جهاز تفتيت المياه البيضاء عن طريق الموجات الصوتية بمستشفي رمد قلاوون. • التبرع بنحو ٧٠٠ الف جنيه لمعهد أسوان لأمراض القلب – مؤسسة مجدي يعقوب. • تنمية قرية الهماص، بمركز المنشأة بمحافظة سوهاج. • تقديم خدمات للمرأة في الصعيد، وخاصة قرية طفينس بمركز اسنا محافظة قنا. • مشروع التنمية لقرية بني هلال مركز منيا القمح بمحافظة الشرقية. • تقديم الدعم المادي لصندوق التكافل الاجتماعي بالإدارة العامة لرعاية طلاب الجامعات. • تحسين البنية التحتية لمدرسة نجع محمد عامر الإبتدائية بمركز اسنا. • ترميم وتجهيز ١٣ فصل دراسي وبناء فصلين وتحسين الصرف الصحي للمدرسة.
المجموعة المالية هيرمس للتنمية الاجتماعية	• قامت بتمويل مشروع لتنمية قرية جعفر بمحافظة المنيا وهي من القري الاكثر فقراً وذلك بالشراكة مع جمعية معاً للتنمية وتم تطوير القرية بالكامل علي خمس مراحل بدأت في عام ٢٠٠٨ بنحو (٣٥) ، (٥٨) ، (٦٨) ، (١١٨)، (٣٥) منزل علي الترتيب بالمراحل الخمسة تبدأ من ترميم المنزل وتطويره الي هدم منازل وبناءها من جديد حيث تم هدم وبناء ٢٣١ منزل جديد تخدم ٢٧٠ أسرة ، وتطوير عدد ١٨٠ منزل بالقرية تطوير شامل للمسكن من الداخل والخارج لعدد ٢٢٠ اسرة . • عمل الصرف الصحي المتكامل بالقرية (شوارع , محطة رفع , محطة معالجة , منازل , المخبر , الحضانة) • إنشاء وتجهيز مركز خدمي يضم مستوصف طبي – مخبز – حضانة أطفال – معمل ألبان – قاعة مؤتمرات . • انشاء وتجهيز مخبز يغطى القرية بالكامل وزيادة حصة الأفراد الي ٢ رغيف. • انشاء حضانة النموذجية تضم فصلين • توزيع عدد ٢٢٠ رأس ماعز دمشقي وأبقار على عدد ١١٠ أسرة فقيرة للحصول على إنتاج لزيادة الدخل بالقرية . • رفع وعى المجتمع من خلال تنفيذ عدد٥٠ ندوة ولقاء لجميع فئات المجتمع لصالح عدد المستفيدين من الندوات (١٢٠٠ منتفع) . • توصيل القرية بالكامل على محطة المعالجة وتعدادها ٥٠٠٠ نسمة . • زراعة عدد ٤٠٠ شتلة بالقرية شتلات مثمرة (زيتون وليمون) بجميع شوارع القرية • توفير خدمة صحية من خلال المستوصف الذي تم إنشائه بالقرية (عيادات باطنه / أسنان/ أطفال/ نساء/ معمل تحاليل طبية) • توفير معمل لتصنيع منتجات الألبان الماعز والأبقار التي تم توفيرها داخل المجتمع من مساهمات المشروع. • توفير فرص العمل للشباب حيث تم تدريب عدد ٦٠شاب وشابة على حرف مختلفة وتشغيلهم، (٢) شباب معدات ثقيلة / عدد٨ شباب للسباكة والعمل بالموقع و عدد ٢٠ سيدات تعمل بالخياطة، (٦) شباب لصيانة الصرف الصحي ، (٧) كمبيوتر, هذا بالإضافة إلى الشباب الذين يعملون مع مقاولين الإنشاءات بالقرية الذي يصل عددهم إلى ٢٥ شاب آخرين .

[1] من خلال مؤسسة بنك مصر لتنميه المجتمع بالشراكة مع الجمعيات الأهليـــة والشركات من العملاء

	• استهداف الفئات الأكثر احتياجاً من خلال دراسات الحالة اليومية لكل الأسر المحتاجة بمساعدة التكوينات المحلية منها (لجنة البلد / لجنة المساندة) عدد المستفيدين حتى الآن من المشروع يصل إلى ٤٠٠ أسرة من واقع العمل الفعلي بقرية الشيخ يعقوب / الفشن / بني سويف حيث أن مراحل التطوير مازالت مستمرة وتتزايد الأعداد يوم بعد يوم .
البنك المصري لتنمية الصادرات	• المشاركة في معارض التوظيف ومنها معرض البورصة المصرية ، والمعرض السنوي للجامعة الألمانية بالقاهرة. • مبادرة المعهد المصرفي (الاسبوع العالمي للمال ٢٠١٥) تحت شعار "عشان بكرة" للتواصل مع طلاب المدارس والجامعات الدولية لتعريفهم علي القطاع المصرفي والخدمات المالية المصرية • التبرع لصندوق تحيا مصر. • استكمال تجهيز مبني الطوارىء الجديد بمستشفي قصر العيني للحوادث والحروق لغير القادرين. • دعم المعهد القومي للكبد والأمراض المستوطنة. • المساهمة في مشروع "تطوير بعض المناطق العشوائية في القاهرة وحلوان"
البنك القطري (الاهلي سوسيتيه جنرال سابقاً) -QSGB	• تمويل شراء العديد من المعدات الطبية وأهدائها لعدد من المستشفيات العامة لمساعدة المرضي المحتاجين مجاناً • تنظيم يوم اليتيم خلال شهر رمضان • رعاية قاعتي المجوهرات والبرديات بالمتحف المصري الكبير كمشروع ثقافي. • المساهمة في مشروع ترميم متحف الأقصر القومي ومعبد الرامسيوم بأبو سمبل.
بنك كريدي اجريكول	المساهمة في مشروع تطوير العشوائيات والمناطق الفقيرة بحلوان بالشراكة مع اتحاد بنوك مصر، ويهدف إلي رفع كفاءة شبكات الصرف الصحي والمياه، بالإضافة إلى تحسين خطوط الكهرباء من حيث إنارة ورصف الطرق وتشجيرها. مبادرة توزيع كرتونة رمضان على المحتاجين،و قام البنك بتفعيل المبادرة بإشراك الموظفين والعملاء للتبرع بالمال ومجهودهم لنجاح المبادرة. وهدفنا كل سنة، هو مساعدة واطعام عدد أكبر من العائلات المحتاجة. حيث علي مدار ٤ سنوات حوالى ٨٢٧٠ كرتونة في عام ٢٠١٦ في القاهرة، اسكندرية الشرقية، بني سويف، سوهاج، أسيوط، أسوان، الأقصر وقنا. • مبادرة البنك بالشراكة مع موظفيه بشراء وتوزيع ٢٠٠٠ بطانية على المحتاجين في صعيد مصر والمتضررين من قاطني المنازل المتهدمة. • إطلاق مبادرة "معا نهتم ، لتفعيل المسئولية المجتمعية للبنك من خلال محاور التعليم، الصحة والبيئة ، والتأثير الاجتماعي على المجتمع المحيط، وفرصة المشاركة للموظفين والعملاء ، واخيراً استدامة المشروعات. • "المبادرة "FReD" لتعزيز وتحسين المسؤولية الاجتماعية للشركات بما يعتمد على محاور الامتثال، الموارد البشرية والبيئة . كل كيان للمجموعة المشاركة في المبادرة، يجب أن يختار مجالات التحسين التي يودون تعزيز أدائها.

بنك القاهرة ([1])	• التبرع لصندوق تحيا مصر. • المشاركة في مبادرة اتحاد بنوك مصر لتطوير المناطق العشوائية، (تطوير ١٥ منطقة كمرحلة أولى.) • التبرع بأجهزة طبية لمستشفى جامعة بنها ومستشفى المطرية التعليمى ومستشفيات جامعة الزقازيق • التبرع للمعهد القومى للأورام بجامعة القاهرة لدعم بحوث السرطان • التبرع لمؤسسة الدكتور مجدى يعقوب للقلب بأسوان لإجراء عمليات قلب مفتوح لأطفال مصريين بجنوب الصعيد. • التبرع لوحدة طب الجنين بالقصر العينى، والموسسة المصرية لمكافحة سرطان الثدى، • التبرع لمركز أمراض الكلى والمسالك البوليه بجامعة المنصورة. • التبرع لتطوير المبنى الجديد لمعهد الكبد القومى بجامعة المنوفية. • شراء جهاز الموجات فوق الصوتية للقلب بوحدة العناية المركزة للأطفال بمعهد القلب بإمبابة. • التبرع لإعادة بناء وتطوير الوحدة الصحية بقرية الحجيرات بمحافظة قنا. • التبرع لوحدة الدم والأورام بمستشفى الأطفال جامعة عين شمس. • رعاية الطلاب المتفوقين بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم • المساهمة في سداد المصروفات الدراسية عن مجموعة من طلاب الجامعات غير القادرين بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية. • التبرع لدعم الاحتفال باليوبيل الذهبى لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية من خلال صندوق التكافل الاجتماعى للطلبة غير القادرين. • إطلاق مبادرة "حملة قافلة الخير" خلال شهر رمضان لسنوات متتالية وتوزيع أكثر من ٣٠٠٠ كرتونة سنوياً تحتوي علي مستلزمات شهر رمضان • التبرع لتوصيل مياه شرب نقية لـ ٥٤٠ منزل. • التبرع لإجراء ٣٣٧ عملية عيون للمرضى. • التبرع لشراء بطاطين لأطفال الصعيد . • التبرع لمتضررى السيول بمدينتى أسوان والعريش . • التبرع لجمعية الولاء والوفاء لتوفير العلاج الطبي والتعليم للأطفال اليتامى من ذوى الإحتياجات الخاصة. • التبرع لجمعية صحوة لدعم الفرص لذوى الإعاقة بسوهاج وجمعية التنوير للمكفوفين • رعاية مهرجان لذوى الاحتياجات الخاصة بجمعية قرية الأمل لتنمية المعاقين ذهنياً بالإسكندرية. • التبرع لبرنامج الغذاء العالمى "برنامج التغذية المدرسية " بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وذلك لتغذية اطفال المدارس فى صعيد مصر وتحقيق الأمن الغذائى وتقليل معدلات الفقر بفصول رياض الأطفال بصعيد مصر. • التبرع لجمعية الحب والحياة المصرية لاقامة حفل زواج جماعى، وتقديم تبرعات عينية بمحافظة سوهاج. • تقديم شهادات إيداع لأيتام أبناء الشرطة يتم تسليم قيمتها للطفل فى حالة بلوغه سن الرشد. • المشاركة المالية في أعمال تطوير ميدان عزت عبد الله بمدينة أهناسيا ببنى سويف • التبرع لتطوير ميدان السكة الجديدة بمحافظة أسوان. • التبرع لإنشاء مشروع حديقة سوزان مبارك للأسرة بالقاهرة الجديدة.

المصدر: جمعت من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٦/٢٠١٧.

كما يعرض الجدول رقم (١٥) دور الشركات بعينة الدراسة الميدانية في تنمية المجتمع المحلي.

[11] http://www.banqueducaire.com/Arabic/AboutBDC/Pages/Corporate.aspx

جدول رقم (٦-٤): نشاط المسئولية المجتمعية للشركات المصرية من واقع الدراسة الميدانية

الشركة	نشاط المسئولية المجتمعية
فودافون مصر	• انشاء قسم للمسئولية الاجتماعية عام ٢٠٠٤ يعمل في مجال الأعمال الخيرية ودعم المجتمع المحلي. • تنظيم حملة لبناء ٢٠٠ عيادة في المدارس. • تحسين ٣٠٠ مدرسة في ٢٩ محافظة. • مبادرة "مدرستي جددت" والتي ساهمت في تجديد أكثر من ٤٠٠٠ فصل وحمام ومكتبة وملعب للأهتمام بصحة اطفالنا في المدارس. • إطلاق برنامج العودة للمدارس كل عام وتوزيع نحو ٣٠ الف شنطة مدرسية بمستلزماتها في القري النائية بانحاء مصر. • ترميم ٢٠٠٠ فصل دراسي وحمام ومكتبة وفناء. • ترميم ١٤٧ مدرسة في ٢٧ محافظة. • التبرع بمعدات طبية لمعهد القلب القومي. • تنظيم ودعم قافلة طبية بالتعاون مع الجمعية المصرية لمكافحة العمي. • دعم حملات للتبرع بالدم بالإشتراك مع جمعية إغاثة للأمراض المزمنة بالاسكندرية. • اطلاق مبادرة "أسوان الانسانية ٢٠١٠ "بتقديم مساعدات الأسر المتأثرة بالفيضانات في محافظة أسوان بالتعاون مع المؤسسات الأهلية وتقديم لهم الطعام وخطوط فودافون، وهواتف ومساعدات مالية وتقديم الدعم لإعادة بناء منازلهم. • المساعدة في توصيل مياه نظيفة للمنازل في المناطق العشوائية بمحافظة الجيزة. • مشروع تطوير منازل بقرية الكوم الأخضر بالمنيا. • الشراكة مع بنك الطعام • مبادرة تنمية مهارات القيادة لدي الشباب، وحملة القيادة الأمنة. • مبادرة اعادة تدوير أجهزة المحمول. • مشروع شراكة مع اليونسكو لإطلاق مبادرة لتعليم نحو ١٧ مليون مصري ومحو اميتهم خلال خمس سنوات بالإشتراك مع صناع الحياة والهيئة العامة لتعليم الكبار. • اطلاق مشروع العلم قوة لمساعدة طلاب المدارس الفقراء.
شركة سيراميكا كليوباترا([1])	• أسست جمعية أهلية خيرية (مؤسسة ابو العينين للنشاط الاجتماعي والخيري). • تقدم العديد من البرامج والمشروعات الاجتماعية. • تقديم المساعدات المالية للأسر الفقيرة في محافظة الجيزة. • توفير فرص العمرة والحج للفقراء بمحافظة الجيزة. • توفير أي قدر من بلاط السيراميك لتجديد المساجد والكنائس مجاناً. • توفير ١٠٠٠ فرصة عمل للآجئين السوريين وتوفير سكن عائلي لهم(٢٥ شقة في منطقة العاشر من رمضان). • توفير سيارات للتبرع بالدم من مختلف أنحاء الجمهورية لصالح مستشفي ٥٧٣٥٧. • دعم برامج محو الامية وتطوير المدارس للأرتقاء بمستوي التنمية البشرية لبعض المناطق. • تقديم الدعم المادي لتحسين الخدمات الصحية (أكبر مساهم في مستشفي سرطان الاطفال٥٧٣٥٧). • إنشاء مبني ركاب محطة مترو المنيب خارج المساكن ودعم ترحيل قضبان السكك الحديدية لمنع إزالة مجموعة مساكن. • دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. • دعم الأسر المعيلة والأيتام وذوي الأحتياجات الخاصة.

[1]- بعض الأنشطة بدافع الدعاية الانتخابية واسترضاء السكان والناخبين.

شركة السلاب للسيراميك والأدوات الصحية	• التبرع بمساعدات مالية للأسر الفقيرة. • توزيع شنطة رمضان (وبها سلع تموينية) للاسر الفقيرة. • توزيع شنط مدارس للتلاميذ الفقراء في دخول العام الدراسي بالمناطق الفقيرة.
شركة هيونداي مصر (غبور أوتو)	• مبادرة "معا لنتحرك العالم" بالتعاون مع دار الأورمان للأيتام. • تنظيم حفلات ترفيهية للأيتام. • توزيع بطاطين واجهزة كهربائية علي الأسر المحتاجة والأيتام.
شركة موبينيل مصر (اورانج)	• مبادرة لتمويل مشروعات الشباب (بالتعاون مع الجمعية المصرية لشباب الأعمال) عن طريق تزويد الشباب بالأدوات لتحويل الأفكار لمشروعات. • تمويل حملة لتوعية الريفيات بشأن أنفلونزا للطيوربكل محافظات مصر. • دعم نحو ١٤٠٠٠ أسرة لتحسين أوضاع منازلهم الهالكة في ٢٥ قرية بمحافظتي بني سويف والمنيا. • إطلاق مبادرة " أمل جديد في كل بيت جديد" للسكان لسكان المناطق الفقيرة بالمشاركة مع المجالس المحلية والشعبية بها.
شركة اتصالات مصر للهاتف المحمول([1])	• دعم مبادرة "الماء اصل الحياة" لسكان القري الفقيرة في ٧ محافظات بالتعاون مع هيئة كير الدولية وجمعية رسالة والجمعية المصرية للتنمية المتكاملة. • تقديم المعونات للأسر الفقيرة التي يقل دخلها عن ٩٠ جنيها بقري ونجوع مصر. • تقديم خط (رؤية) بتقديم مكالمات فيديو لعملاء الشركة من الصم والبكم لتمكينهم من استخدام لغة الاشارات والتواصل مع ذويهم وخدمة أتصالات مسموع . • توفير جهاز للغسيل الكلوي وأجهزة تنقية المياه بالقاهرة. • التبرع لمستشفي سرطان الاطفال ٥٧٣٥٧. • التبرع لمركز الغسيل الكلوي بمحافظة القليوبية. • التبرع المادي لجمعية أحباء مستشفي الأطفال بكلية الطب جامعة عين شمس • التبرع لمركز زراعة الأعضاء بجامعة عين شمس. • التبرع للمؤسسة المصرية لمكافحة سرطان الثدي. • رعاية ودعم المؤتمر الإفريقي التعليمي الدولي. • تقديم الدعم لتكريم أوائل الثانوية العامة. • تقديم الدعم المادي لطلاب الثانوي والجامعات غير القادرين. • الإعداد للحملة القومية للقراءة للجميع بجامعة جنوب الوادي. • رعاية اللجنة البارالمبية مصر للرعاية الرياضية.
مصر القابضة للتامينات	• تطوير المظهر الحضاري عن طريق زراعة الأشجار وبناء النافورات بميادين القاهرة وجميع المحافظات في مصر. • المساهمة في النهوض بالتعليم والبحث العلمي والتطوير عن طريق إنشاء معامل الكمبيوتر بمدرسة مصر للتأمين. • بناء مدرج بكلية التجارة جامعة عين شمس. • بناء مدرج بكلية التجارة بجامعة القاهرة. • طريق زراعة الأشجار وبناء النافورات بميادين القاهرة وجميع المحافظات .
شركة ليسيكو	• التبرع بالسلع والأموال للمنظمات الخيرية. • الاستثمار في الضواحي المحيطة لمصانعها. • التبرع لمدارس ثانوية بالإسكندرية. • التبرع المادي لرعاية مرضي السرطان بدمنهور. • التبرع لجمعية النور الخيرية للأغذية. • التبرع بالسيراميك للمستشفي الميري وكلية الحقوق. • مبادرة مشروع التشجير ببرج العرب. • التبرع بأدوات صحية وأموال لدار الأورمان للأيتـــام.

[1]- www.telecom.egypt.com.eg

شركة بروكتل اند جامبل(P&G) ([1])	• تقديم برنامج طلابي للأعمال في مصر. • مشروع التعليم اللإنظامي بانشاء مدرسة المقطم لتدوير القمامة (للتعليم الفني وتلقي الطلاب اجر اثناء الدراسة) وإطلاق مبادرة اعادة تدوير مواد التعبئة البلاستيكية ومحاربة الغش التجاري بمنع تعبئتها مرة أخري من قبل أطفال وشباب المنطقة.وهي تجربة فريدة وتقع في نفس نطاق عمل الشركة بالشراكة مع مع الجمعيات المحلية لجمع القمامة بالقاهرة. • اطلاق حملة للتوعية بتوفير الطاقة. • المشاركة ببرنامج "أحيا تعلم" لخدمة نحو ٣٠٠ ألف طفل. • توصيل ٢ مليون لتر مياه نقية لمنع إنتشار الأمراض وأنقاذ الأرواح. • تقديم التبرعات للاطفال المعاقين ذهنيا ومرضي السرطان. • دعم فريق أولمبياد الاحتياجات الخاصة المصري. • تقديم الدعم المادي لدار أولادي للايتام. • التبرع لجمعية بولاق للخدمات الاجتماعية. • التبرع لجمعية الأرض الخضراء. • التبرع لمستشفي سرطان الاطفال. • بناء ٥٠ مدرسة من مدارس الفصل الواحد في المناطق الريفية النائية. • بناء العيادات الطبية في المناطق غير المخدومة. • تقديم الدعم لاكتشاف الأطفال النابغين وتقدم جوائز للمخترعين من الشباب. • رعاية برنامج أولويز للتوعية الصحية لفتيات المدارس. • رعاية برنامج بامبرز للصحة الإنجابية في المستشفيات. • رعاية ورش لبناء القدرات للعاملين بوزارات الصحة والصناعة. • التطوع للتدريس من خلال مبادرة إنجاز. • رعاية برنامج ذوي الاحتياجات الخاصة من عمر الولادة وحتي ١٣ عام ، بتوعية الأمهات بطرق الرعاية الصحية بهم وتحسين أداء عيادات الاطفال. • رعاية برنامج مركز الخبراء (يرتبط اسم منتج للشركة).
شركة سيكم	• تأسيس مؤسسة سيكم للتنمية. • تأسيس مدرسة سيكم للتعليم الأساسي والثانوي وتقديم الدعم المستمر لها. • إطلاق برنامج الأطفال الأميين (بتوفير فصول دراسية لمحو أمية الأطفال). • أطلاق برنامج لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة. • المشاركة في جامعة هليوبوليس للتنمية المستدامة. • إنشاء مركز للتدريب المهني للشباب (مهارات محدودة). • القيام باستصلاح أراضي صحراوية وزراعتها بالنباتات والأعشاب. • تقديم خدمات الرعاية الطبية من خلال مركز سيكم الطبي. • دمج الاشخاص المعاقين بقوة العمل بها .
ماكدونالدز	• المشاركة في المشروع القومي لبناء مستشفي لعلاج سرطان الاطفال ٥٧٣٥٧. • دعم مشروع تطوير المناطق العشوائية في مصر مع التركيز علي الفئات المهمشة. • مبادرة "غير حواليك" بالتبرع ب٢٥ قرش من كل وجبة للاطفال (happy meal) لمساعدة وتنمية عزبة خير الله ومساعدة اطفالها.
أمريكانا [(*)]	• الإعلان عن اهتمامها بمجالات الفقر والجهل والبطالة والمشاركة بإستمرار في اللقاءات والمؤتمرات الدولية للمسئولية الاجتماعية. • دعم مشروع التعليم المزدوج بالشراكة مع وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم وجامعة حلوان بإنشاء ثلاث برامج هي المطاعم والزراعة والإنتاج الداجني ، وتخريج نحو ٢٨٠٠ طالب .
ميديكير	• مبادرة أبــق صحياً مع ميديكير.

[1] مجال صناعة المنظفات وادوات التجميل www.pg.com

[(*)] بالرغم من أهمية مشروع التعليم المزدوج إلا أنه ينحصر في مجالات عمل الشركة ودور الشركة فيه يتحدد معظمه في تدريب الطلاب علي العمل بمزارع ومطاعم ومزارع الإنتاج الداجني للشركة عن طريق العمل بالمجالات نفسها مقابل اجر رمزي وهو ما يعود علي الشركة بإكتسابها لموظفين جدد مدربين، ولكن من وجهة نظر المجتمع فيحظي بخريجيين مؤهلين للعمل بالمجال المحدد للشركة فقط. ولكن مسئوليتها تجاه اوجه تنمية المجتمع المحلي الاخري تكاد تنعدم بالرغم من تكريمها من جهات عديدة مهتمة بمجال المسئولية الاجتماعية.

	• مبادرة رسائل للطب الوقائي. • تبرعات نقدية وعينية للعيادات بالمناطق الفقيرة. • نظيم قوافل طبية لنشر الوعي الصحي وارسال الأطباء للعيادات بالمناطق الأكثر فقراً علي مستوي القاهرة الكبري. • تبني تعليم الاطفال والشباب ببرامج تكنولوجيا المعلومات. • دعم برامج الصحة الغذائية لأطفال المدارس بالشراكة مع الجهات المعنية. • تطوع مديري وموظفي الشركة في تقديم خدمة التدريب بالجمعيات الأهلية.
شركة ايجيترانس([1])	• تدريب ورعاية طلاب التعليم الفني الثنائي المزدوج بجامعة الإسكندرية (مبارك كول سابقاً) بتدريب عدد من الطلاب سنوياً بادارات الشركة. • إطلاق حملة للتبرع بالدم في محافظة الإسكندرية بالشراكة مع جمعية رجال أعمال الإسكندرية وتجميع نحو ٤٠ كيس دم. • إطلاق مبادرة مشروع التخلص الآمن من الأوراق الهالكة بالشركة بالتعاون مع جمعية رسالة بنحو ٥٠ كيس سنوياً. • تقديم الدعم المادي بالتنازل عن مصروفات التغليف ونولون النقل لصالح طلاب قسم الهندسة الميكانيكية بكلية الهندسة جامعة الإسكندرية لدعم إرسال سيارة لسباق فورميلا بإلمانيا وعودتها مرة اخري.
النساجون الشرقيون	• رعاية لمسابقة التحليل المالي المعتمد CFA Grand Ceremony لعام ٢٠١٣ التي شهدت منافسة ستة فرق ممثلة لجامعات مصرية لتمثيل مصر بمسابقة EMEA Competition بمدينة ميلانو الإيطالية. • توفير المنح الدراسية للمتقدمين لبرنامج التحليل المالي المعتمد CFA. • رعاية الحفل السنوي ليوم اليتيم في أول جمعة من شهر أبريل في مصر والشرق الأوسط على مدار ١٠ سنوات بالتعاون مع دار الأورمان. • توفير الدعم المالي لمؤسسة سرطان الثدي لأكثر من ٨ سنوات، حيث تعمل المؤسسة على التوعية بأعراض سرطان الثدي وإجراء البحوث العلمية ومساعدة السيدات من كافة الطبقات الاجتماعية والاقتصادية في الحصول على الخدمات الطبية اللازمة. • دعم منظمة ENACTUS هي مؤسسة دولية غير هادفة للربح توفر ساحة فريدة رعاية المسابقة السنوية لمنظمة السنوية ENACTUS منذ أكثر من ٦سنوات للتعاون بين مجتمع الطلاب والأكاديميين ورواد الأعمال بهدف توظيف المشروعات الرائدة في تحسين مستوى معيشة المواطنين وتلبية احتياجاتهم. ويقدم فريق الأكاديميين ورواد الأعمال التوجيهات والاستشارات اللازمة للطلاب من أجل إقامة المشروعات الرامية إلى تمكين المجتمعات حول العالم. • توفير المنح الدراسية والتبرعات النقدية لدعم طلاب الجامعات من غير القادرين. • القيام بأعمال التجديد الخارجي للعديد من المساجد بمعظم المحافظات المصرية مع التبرع بالسجاد والموكيت لتغطية أرضيات المساجد. • توفير البطاطين للمحتاجين بمحافظة الشرقية. • التبرع بوجبات الإفطار خلال شهر رمضان الكريم. • تقديم المستلزمات والمعدات الطبية للعديد من المستشفيات العامة مثل أجهزة الغسيل الكلوي. • منح منتجات السجاد مجانًا لحديثي الزواج والأيتام.
تيتان للاسمنت([*])	• دعم أنشطة المحافظة على البيئة. • تقليل الأثر البيئى السلبى على المناطق بمصانعها. • التبرع لهيئة الأبنية التعليمية، لتحسين البنية التحتية للمدارس الفنية، وجودة المقررات والجوانب الأخري لتحسين العملية التعليمية بهذه المدارس. • المساهمة فى مسح وزارة الصحة بمحافظة بنى سويف للكشف عن الإصابة بفيروس سي، وذلك بإجراء المسح لفحص العاملين ومقاولى الشركة.

[1]- بالرغم من ضخامة الشركة وحجم إستثماراتها الكبير الا أن نشاط المسئولية المجتمعية بها ليس حقيقياً من وجهة نظر الباحث حيث لا يعد التخلص من القمامة بالتبرع، او السماح للعاملين بالتبرع بالدم وتخصيص وقت لذلك، ولا حتي التخلي عن هامش للربح لصالح طلاب كلية الهندسة بمثابة نشاط حقيقي للمسئولية الاجتماعية للشركة (علي مدي ثلاث سنوات) رغم تفاخر الشركة بهذه الأنشطة وعرضها بطريقة مستفيضة ضمن تقارير الشركة.

[*] يري الباحثون أن نشاط الشركة في مجالات المسئولية المجتمعية نشاط غير حقيقي.

حـــديد المصـــريين	• التبرع لتسديد الغارمين والغارمات بعدد من المحافظات المصرية. • رعاية المبادرة العالمية لركوب الدراجات البخارية (جي بي اي). • رعاية المبادرة القومية "نهر الخير" لحماية نهر الخير. • تكريم أبطال البارلمبيات ٢٠١٣. • المشاركة في تطوير قرية "الخربة" بسيناء كجهود لتحدي الفقر والإرهاب. • المشاركة في مبادرة أعمار القري الأكثر فقراً من خلال تطوير قرية توشكي بمركز نصر النوبة بمحافظة أسوان ، حيث تم تطوير ٥٢ منزلاً بما يتضمن ذلك من البناء او الهدم وإعادة البناء او الدهانات إلي غير ذلك ، وتوفير اثاث لثلاث غرف لكل منزل واحتياجات المطبخ من أجهزة ومستلزمات ، وإقامة ١٠ مشروعات تنموية بالقرية ، والتكفل بزواج ١٠ فتيات يتيمات ، وتوزيع خمس أجهزة تعويضية ، وتوزيع ٥٠٠٠ بطانية. • المشاركة في إعادة اعمار قرية أولاد يحيي بمحافظة سوهاج وقري آخري باستهداف تطوير نحو ٧٠٩ منزلاً ، إنشاء نحو ١٣٥ مشروع بتكلفة ١٢ ألف جنيه للمشروع ، وتوفير بها ٥٥٠ راس ماشية ، وصرف مبالغ شهرية لتغذيتها بواقع ٤٠٠ جنيه شهرياً للرأس ، وتوزيع نحو ٧٦ الف كيلو لحمة ، وتوزيع نحو ٦٧٠٠ قطعة ملابس ، ونحو ٥٠ الف بطانية ، توفير ٥٠٠ جهاز تعويضي .
ايجيـــك	إشهار مؤسسة نهضة بني سويف للمساهمة في أنشطة التنمية بالمحافظة والتي تهتم بالمشاركة في انشطة المجتمع المحلي التالية: – تحسين البنية التحتية. – دعم العلمية التعليمية. – الحفاظ على البيئة. – دعم الخدمات الصحية. – الأهتمام بالمهمشين من السيدات. – الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الزراعية والصناعية والخدمية. تبنى ما يسمى مجموعة دوائر الأهتمام الإجتماعىSocial Cycle of Interests لتتسع دائرة المستفيدون لتشمل الموظفون، والمساهمين، الدولة، عملاء الشركة من السباكين والتجار والموزعين بالإضافة إلى المجتمع المحيط. • تقديم قروض عينية لدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لشباب محافظة بني سويف، وتتمثل في شراء حيوانات مزرعية للتربية وتمويل التغذية حتي يتمن المقترض من سداد ديونه وتدويرها لأخرين. • تنظيم دورات تدريبية علي جدوي المشروعات الصغيرة مدعمة وذات تكلفة رمزية للشباب. • المشاركة في إنشاء أنظمة الصرف الصحي لبعض القري بالشراكة مع الإدارات المحلية لقري محافظة بني سويف. • تطوير مستشفي جامعة بني سويف بنحو ١٥ مليون جنيه. • المشاركة في إعادة تاهيل طلاب خريجي جامعة بني سويف لسوق العمل بالتواصل مع رجال الاعمال. • بالتعاون مع جامعة جورجيا تم إنشاء معمل تدريب على مهارات العمل الأساسية Essential Works Skills بمنحة قدرها ٢ مليون جنيه تستهدف الإرتقاء بمهارة ١٠ ألف طالب من طلبة جامعة بنى سويف. • إنشاء مراكز لمحو الأمية. • إنشاء ثلاثة مراكز تعليمية صيفية فى القرى لتنمية مهارات الأولاد فى المدارس بتكلفة ٤ مليون جنيه.

المصدر : بيانات الدراسة الميدانية ، التقارير المنشورة علي المواقع الرسمية للشركات ٢٠١٦/٢٠١٧.

٦-٥-٧ الصعوبات التي واجهت الشركات في أدائها للمسئولية المجتمعية:

الصعوبات التي واجهت تجارب التنمية المحلية للشركات بعينة الدراسة :

* صعوبة تحديد الاحتياجات التنموية الاولي بالرعاية والتنفيذ وكذلك القري الأولي بالرعاية للشركات إلا من خلال التفاعل مع مؤسسات المجتمع المدني والتي بدورها تتعدد مجالات عملها ونطاقها الجغرافي.

* صعوبة البداية والتي احتاجت اقتناع المجتمع وتخوفه من المشروعات خاصة في القري النائية والمجتمعات المهمشة.

* صعوبة الحصول علي تصاريح البناء على الكتلة السكنية والتي تحتاج لموافقات روتينية من وزارة الزراعة مما يحتاج للتدخل الحكومي بالمحافظة.

* ضيق شوارع القري مما يعوق دخول السيارات الكبيرة للمواقع الخاصة بعمل المقاولين والتنفيذيين في حالة إعادة بناء أو ترميم المنازل أو حتي الهدم والبناء، وكذلك عدم وجود شبكات للصرف الصحي وكون المنازل تبني فوق الترانشات يؤدي لنفس المعوقات وترك المراحيض التقليدية الملوثة للمياه الجوفية توثر على المنازل في المستقبل.

* التعامل مع المقاولين لتنفيذ الوحدات داخل القرية يأخذ وقت كبير في عمليات طرح المناقصة والترسية وحوارات حول أساليب الاستلام والاحتكاكات اليومية بين الإدراة الهندسية والجمعيات أو الشركات للوصول الى مستوي كفء من التنفيذ.

* استغرق تكوين اللجان بمواقع المشروعات الكثير من الوقت فى الإعداد والتدريب للمساهمة فى مساعدة المجتمع وحل مشكلاته ووضع حلول منطقية داخل المجتمع .

* بعض المشروعات التنموية تحتاج لزيادة في الاستثمارات والتمويل اللازم بسبب ظهور عقبات أثناء التنفيذ مما يعوق استكمال المشروع دون تدخل شركات أو مؤسسات آخري.

* تكون المسئولية المجتمعية أحياناً بدافع التفاخر والدعاية والترويج لنشاط الشركة وهو ما يفقد المشروع المصداقية ويقلل من المشاركة الإيجابية لباقي أطراف المجتمع.

* البيروقراطية: تعانى أغلب الشركات من تعقد الإجراءات المطلوبة للحصول على موافقات بأداء الأنشطة المجتمعية من شركة المياه والصرف.

* تداخل الإختصاصات الإدارية: احياناً ما تتداخل الاختصاصات الإدارية ما بين وزارة الإسكان، والمحافظة، ووزارة الرى مما يعيق من سرعة وكفاءة أداء الأنشطة.

* عدم التعاون الكاف من الجهة الإدارية: علي الرغم من تواجد الرغبة لدي الشركات لتقديم يد العون لأهالى القرى فى إدخال المياه والكهرباء وإنشاء أنظمة الصرف الصحى إلا أنها تعانى من عدم التعاون المتمثلة فى:

أ- دفع رسوم إدارية للإدارات المحلية مقابل السماح لها بتقديم تلك الخدمات، بالإضافة إلى تكاليف عامة Overhead cost، وضرائب مبيعات.

ب- دفع الرسوم إلى وزارة الرى فى بعض الأحيان إذا استلزم الأمر إمرار خطوط الصرف تحت الممرات المائية من الترع والمصارف، وقد تتكلف الموافقة الواحدة ٢٠ ألف جنيه.

ج- تعدد الجهات وعدم تعاونها وخاصة الإدارات الزراعية والتي غالباً ما ترفع قضايا تبوير للاراضي الزراعية عند إنشاء أي مشروعات بالقري الريفية مما يمثل عبء علي الشركة والأهالي وما يتبع ذلك من مصادرة الارض أو غلق المشروع أو حتي فرض غرامات.

د- دفع اتاوات طريق على المعدات والمستلزمات وفي حالة شراء أراضي بالمناطق النائية لعمل المشروعات التنموية.

٦-٥-٨ أهم مقترحات الشركات لتفعيل دورها في التنمية المحلية :

(١) اضطلاع جهة واحدة باستصدار التراخيص والموافقات للشركات ذات المسئولية الاجتماعية.

(٢) الإعفاء من الجمارك، وضرائب المبيعات على الأقل على المعدات والمستلزمات الداخلة فى أنشطة المسئولية المجتمعية بالشركة.

(٣) الإعفاء الضريبى على الأقل للأموال الداخلة فى تمويل أنشطة المسئولية الاجتماعية.

(٤) الإعفاء من اتاوات الطرق.

٦-٥-٩ الدروس المستفادة من دور الشركات العاملة بالمسئولية المجتمعية في التنمية المحلية:

* قامت العديد من الشركات الكبري وخاصة التي تحتل مرتبة متقدمة بالمؤشر بإنشاء إدارات خاصة بالمسئولية المجتمعية ولكن مهامها إدارية وليست تنفيذية.

* هناك صعوبة قد تصل لأمتناع بعض الشركات عن أعطاء أي معلومات عن مسئوليتها الاجتماعية لدي المجتمع والعاملين والتنمية وكيفية أداءها.

* يعد مفهوم المسئولية المجتمعية لدي معظم الشركات بعينة الدراسة غير واضح، فهو في المقام الاول مسئولية مالية في اعتقادهم.

* تقوم أغلب انشطة المسئولية المجتمعية من خلال مبادرات وبرامج بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني وبعيداً عن الجهات الحكومية.

* من أهم اهداف أداء المسئولية المجتمعية لدي اصحاب الشركات الحصول علي تخفيض ضريبي أحياناً يكون التهرب الضريبي.

* بعض تبرعات الشركات موجهة كدعم مادي للمنظمات الأهلية من باب العمل الخيري فقط وليس المسئولية المجتمعية وتكون في أغلب الأحوال لرعاية الأيتام والمرضي وذوي الأحتياجات الخاصة.

* تكون أغراض المشاركة في التنمية بالمجتمعات المحيطة بمكان عمل الشركة لأغراض سياسية ويتم تكثيف العمل في أوقات الانتخابات ويكون الدعم موجه مباشرة للأفراد في صورة دعم مالي أو سلعي (ومثال علي ذلك مؤسستي السلاب وسيراميك كليوباترا).

* يكون تقديم الدعم المادي في معظم الشركات بصورة غير مدروسة وغير مخطط لها حيث لا توجد خطط أو استراتيجيات للمسئولية الاجتماعية في معظم الشركات.

* ابدي اغلب المبحوثين (المسئولين بالشركات) عدم رغبتهم بالشراكة في التنمية مع الجهات الحكومية معللين بعد استعدادهم للتعامل مع الروتين الحكومي والجمود الإداري ، كما أشار البعض إلي أن التبرعات والدعم المقدم من الشركات يذهب مباشرة إلي الفقراء والمهمشين ولا حاجة للتعامل مع الأجهزة الحكومية بما فيها من فساد.

* كانت أغلب الأنشطة المؤداة من الشركات تتمثل في الدعم المادي بينما كان القليل منها قدم الدعم المعنوي من استشارات وخبرات وعمل إلي غيره.

* وجهت معظم المشاركات والأنشطة لمحافظات الصعيد والقري الأكثر فقراً بإعتبارها المناطق الأكثر أحتياجاً.

* لم تتوافر أي تقارير حكومية او إشارة في خطة الدولة للتنمية الاقتصادية لما تم تنفيذه من منظمات المجتمع المدني من تطوير للقري والمساعدة في تطوير البنية الأساسية والتحتية لبعض القري والفقراء بإعتبار أن منظمات المجتمع المدني والشركات شريك اساسي في التنمية وإكتفاءها بعرض ما نفذ من الاستثمارات الحكومية والمنح الدولية.

* تترتب أولويات المسئولية المجتمعية لدي الشركات وأهميتها وحتي إلتزامها بأدائها بما جاء بهرم كارول للمسئولية الاجتماعية بدءاً من قاعدة الهرم ولا تصل معظم الشركات إلي القمة بإعتبارها رفاهية لا تستطيع معظم الشركات تحملها أو المساهمة بها.

٦-٥-١٠ المسئولية المجتمعية للشركات فى مصر (رؤية للمستقبل)

من العرض السابق للدراسة نستخلص أنه على الرغم من أن مصطلح المسئولية المجتمعية للشركات قد ظهر خلال سبعينات القرن الماضى، إلا أنه قد أصبح أكثر استخداماً فى الفترة الأخيرة، نتيجة لتنامى الدور المحورى للقطاع الخاص فى تحقيق خطط التنمية، والانتقال بهذا الدور إلى أفق أكثر إتساعاً ليشمل المساهمة فى تحقيق التنمية المستدامة بأضلاعها الثلاثة الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية.

وعلى الرغم من تعدد تعريفات المسئولية المجتمعية على مستوى العالم، وعدم وجود اتفاق على تعريف موحد ومحدد حتى الآن إلا أن هناك ثوابت معينة تنطلق منها المسؤولية الاجتماعية للشركات من أهمها العمل فى أنشطة مقبولة اجتماعيا (أخلاقية وقانونية)، فضلاً عن عدم الإخلال بشروط العمل وحقوق المساهمين والشركاء والعاملين، والإلتزام بالمنافسة العادلة، والجودة فيما تقدمه تلك الشركات أو المؤسسات

من سلع أو خدمات، ثم المساهمة فى تحقيق التنمية المحلية فى محيطها أولاً ثم المجتمع ككل، علاوة على إدراك تلك الشركات أن قدرتها على تحقيق التوازن بين مصالحها ومصالح مجتمعها يصب فى النهاية فى زيادة معدلات نمو تلك االشركات والمؤسسات، وتحسين أداءها المالى وتحقيق مصالحها، وتحسين صورتها الذهنية لدى العملاء والشركاء فى آن واحد.

وفى مصر يمكن القول بأن المسئولية المجتمعية لازالت فى مهدها(على الرغم من وجود خطوات حثيثة نحو هذا الاتجاه من خلال المؤتمرات والندوات المختلفة)، ولا يزال الفهم فيها لا ينطلق بعيداً عن كونها مبادرات اختيارية لتقديم الأموال من خلال التبرعات الخيرية، المالية،والعينية،لدعم الجمعيات الخيرية، ومعاونة بعض الفئات فى المجتمع، فى الوقت الذى لا يزال هناك الكثير مما يمكن تحقيقه انطلاقاً من هذه المسؤولية ليس بإعتبارها مشروعاً خيرياً، أو هبةً، أومساعدةً انسانية، ولكن بإعتبارها أداة مالية للاستثمار فى تنمية المجتمعات المحلية، تخلق فيها القوة والتأثير، وتقضى على عزلتها، وتحقق اندماج أفرادها فى التنمية المحلية بكل جوانبها، بل واندماج المجتمع المحلي ذاته فى تحقيق التنمية على مستوى الدولة. ومن ثم، إذا أردنا أن نكون فى دائرة الفهم الصحيح للمسؤولية الاجتماعية علينا أن ننتبه إلى الخيط الرفيع بين تلك المسؤولية، وتلك الأعمال الخيرية، بجميع مجالاتها وأنشطتها، كأعمال كانت وستظل لها مكانتها الكبيرة فى أنحاء العالم، وعلى كافة الأصعدة والمستويات فردية كانت، أو جماعية، تتعدد دوافعها وأهدافها، حتى أن بعض الشركات قد يرى فيها تحسين لأوضاعها وزيادة لقدرتها على المنافسة وزيادة أرباحها.

ونظراً لأن من أهداف تلك الدراسة وضع الأطر السليمة اللازمة لخلق شراكات حقيقية بين المجتمع المحلي، وخطط تنميته، من جهة، والشركات الخاصة العاملة هذا المجتمع من جهة آخرى، شراكات تساهم فى زيادة وعي المجتمع بإحتياجاته وأولوياته، وتزيد من قدرته على تحقيق نقلة نوعية ملموسة لمواطنيه فى كافة جوانب التنمية. فإنه علينا أن نتفق فى هذا الإطار على أن التنمية المخططة، التى تحقق تحسن مستدام فى نوعية الحياة، وتزيد من خيارات الناس، هى تلك التى تشمل، جميع مناطق الدولة، كما تشمل جميع القطاعات، اقتصادية كانت، أو اجتماعية، أو بيئية، وإذا كان القول بإنشاء صناديق قطاعية للمسؤولية الاجتماعية، كقطاع الاتصالات، أو قطاع البنوك، على سبيل المثال، قد يصب فى هذا المفهوم، أو يقترب منه، إلا أن مساهمة شركات القطاع الخاص فى تحقيق تنمية مجتمعاتها المحلية هو الأجدر بالبحث، والقبول فى إطار رؤية، واتجاه واضح يستهدف تعميق مبدأ " **الشركة المواطنة**" التي ترتبط بشراكة حقيقية مع مجتمعها المحلى، ومن قبله الوطن كله، وتوفر آليات عملية لحل المشكلات التى تواجهه، وذلك من خلال تنفيذ برامج تنموية محددة، تتشابك، وفق نُسق، وآليات محددة، وواضحة، مع خطط التنمية المستدامة، على المستوى المحلى (محافظات و/ او اقاليم)، مستهدفة فى ذلك تحقيق تنمية المجتمعات المحلية وصولاً إلى تنمية المجتمع ككل.

شكل رقم (٦-٢): المسؤلية المجتمعية للشركات فى مصر.. رؤية للمستقبل

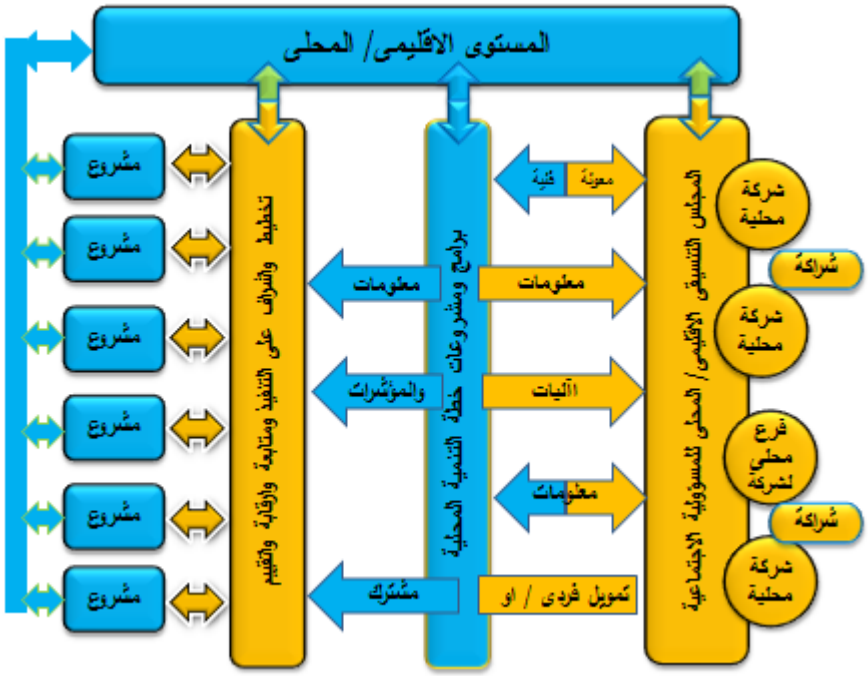

أن بحث هذا الآتجاه، والقبول به يقودنا الى أهمية وجود مجالس تنسيقية للمسؤولية المجتمعية على مستوى كل محافظة، و/أو اقليم، مجالس مؤهلة، تمتلك أدواتها، **تنشأ بشكل طوعى** ـ بعيداً عن أى إلزام بين الشركات العاملة فى المحافظة، و/أو الاقليم، دون وصاية، أو تدخل، وتضطلع تلك المجالس بما يلى:

١. المساهمة فى دعم الشركات المحلية، وتحسين صورتها الذهنية فى محيطها المحلى، وزيادة مستوى الوعى، والتأييد الشعبى المحلى لمشروعات المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات.

٢. تنسيق جهود المسؤولية المجتمعية للشركات على المستوى المحلى، تفادياً لازدواجية المشروعات، وتأمين استخدام الأموال، وتقليص الهدر فيها.

٣. التنسيق بين مستويات التخطيط فى المحافظة و/أوالاقليم، انطلاقا من خطط التنمية الاقتصادية، والاجتماعية بها، وبين مشروعات المسؤولية الاجتماعية المستهدفة، والممكنة للشركات العاملة فى المحافظة و/ أو الاقليم.

٤. وضع والاشراف على تخطيط، وتنفيذ، ومتابعة، وتقييم، مبادرات المسؤولية المجتمعية للشركات المحلية في كافة المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، اتساقاً، وانطلاقا من برامج ومشروعات خطط التنمية المحلية.

٥. تشجيع الشركات الصغيرة في المستوى المحلى على المساهمة في أداء مسؤوليتها المجتمعية وفقا لقدراتها وإمكاناتها، من خلال الشراكة مع شركات، محلية اخرى، في تنفيذ أحد او بعض مشروعات خطة التنمية المحلية.

٦. دعم مؤسسات المجتمع المدنى على المستوى المحلى، ومساعدتها نحو التأهل للأستفادة من الإمكانات التي توفرها الشركات، في إطار برامج، مشروعات المسؤولية المجتمعية.

٧. المساهمة فى خلق كوادر متخصصة ومؤهلة قادرة على تخطيط وتنفيذ ومتابعة برامج المسؤولية المجتمعية على المستوى المحلى، وصولاً للمستوى القومى.

٨. وضع معايير أو مؤشرات يتم بها تقييم أداء جهود المسؤولية المجتمعية على المستوى المحلى، والإقليمى وصولاً للمستوى القومى.

٩. العمل فى اطار موضوعى انطلاقاً من خطط التنمية المحلية، بعيداً عن الضغوط والمعوقات المؤسسية، والإجرائية.

١٠. خلق وزيادة مستويات أعلى للشراكة والتنسيق بين الشركات، وبعضها، او بينها والجهات ذات العلاقة، خاصة الإدارة المحلية.

١١. بناء قواعد معلومات دقيقة، وواقعية، وكافية، عن المجالات، والبرامج، والمشروعات المطلوب أدائها في إطار المسؤولية الاجتماعية، ضمن خطط التنمية المحلية، وتلك اللازمة لتخطيط، وتنفيذ، ومتابعة والرقابة على هذه البرامج والمشروعات.

١٢. العمل على تطوير مفهوم ثقافة المسؤولية المجتمعية، كمنهج في خطط وسلوك الشركات المحلية، وليس مجرد استجابة وقتية، أومسايرة لتوجهات معينة.

١٣. إصدار تقارير دورية حول مشروعات المسئولية المجتمعية التي تبنتها الشركات المحلية، ضمن مشروعات خطط التنمية المحلية، وبصفة خاصة، تطور معدلات الإنجاز، والآلية التي تم اتباعها في التنفيذ، مع إبراز المنافع التي عادت على المجتمع من هذه المشروعات والإعلان عنها، بالشكل المناسب. وهنا يجب التأكيد مرة آخرى على أن تكون تلك المجالس مستقلة غير حكومية يشارك فيها المجتمع المدني، وعدد من قيادات المحافظة، فى كافة المجالات ذات العلاقة، ومسؤولى التخطيط بها، وعدد من الخبراء وقادة الرأى فى المجتمع المحلي، كما يجب التأكيد على ان تعمل تلك المجالس من خلال منهجية محددة، وآليات واضحة متناغمة تبدأ بنشر ثقافة المسؤولية المجتمعية فى محيطها، وإعداد استراتيجيات وخطط العمل التنفيذية لمشروعات المسؤولية المجتمعية، وفقاً لبرامج ومشروعات خطط التنمية المحلية، وأولوياتها، وإعداد دراسات جدوى للمشروعات المختارة، وصولاً إلى الإشراف على تنفيذها، وتحفيز الشركاء، ووضع المعايير والمؤشرات، وإنشاء قواعد البيانات والمعلومات، وتأهيل القيادات والجهات المتلقية في مجال المسؤولية المجتمعية، وتبادل الخبرات وتنسيق الجهود مع المناطق والمجتمعات المحلية الأخرى في الدولة.

الملخــص

ازدادت أهمية الدور الاجتماعى للشركات فى الاونة الآخيرة بعد تخلي العديد من الحكومات بالدول النامية عن كثير من أدوارها الاقتصادية والخدمية، حيث سعت كثير من الشركات إلى تبني برامج فعالة للمسئولية المجتمعية تأخذ في الاعتبار ظروف المجتمع والتحديات التي تواجهه.

كما أصبح الاهتمام بالمسئولية المجتمعية مطلباً أساسيًّا للحد من الفقر والبطالة من خلال التزام المؤسسات الاقتصادية (شركات محلية أو مؤسسات دولية) بتوفير البيئة المناسبة، وعدم تبديد الموارد، والقيام بعمليات التوظيف والتدريب ورفع القدرات البشرية للعاملين بها وتحقيق الاستقرار الوظيفى لهم، ومساندة الفئات الأكثر احتياجًا. وفي هذا يستخدم مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات Corporate Social Responsibility (CSR) مرادفا لإسهام رجال الاعمال في التنمية المستدامة. وبالرغم من ضلوع بعض الشركات فى هذا المجال ونجاحها فى تحقيق هذا المفهوم سواء على مستوى العاملين بها أو على مستوى المجتمع المحلى إلا أنه لا زال هناك بعض الغموض وغياب الوعى من جانب العديد من الشركات بمفهوم المسئولية المجتمعية متمثلاً فى الخلط بينها وبين العمل الخيرى من جهة، وتشتت جهود تلك الشركات من جهة اخرى. ومن ثم فأن التركيز فى جهود المسئولية المجتمعية يجب أن يراعى المجتمع المحلى الذى تعمل تلك الشركات فى إطاره من حيث تحسين مستويات معيشته والأرتقاء ببنيته التحتية وتحسين أحوال ومعيشة أفراده.

وترجع أهمية الدراسة فى الوقت الراهن إلى تزايد الحديث عن المسئولية المجتمعية وأهميتهـــا فى مختلف الأوساط الحكومية والتجارية والعلمية وتزايد تطبيقها من جانب شركات القطاع الخاص وأهمية أن يتوافــق ذلك مع احتياجـــات التنمية الاقتصادية والمحلية فى الوقت الراهن والذى تزداد فيه حاجـــة المجتمع المحلى الي إحداث طفرة في التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة بعيداً عن البيروقراطية ومركزية الإدارة التى تقف حجر عثرة أمام تحقيق تلك التنمية، والاستفادة من الدور الهام للقطاع الخاص فى عملية التنمية وتحقيق قيمة اجتماعية واقتصادية مضافة.

وتتمثل مشكلة الدراسة فى تراجع معدلات التنمية في مصر وخاصة التنمية المحلية وضرورة وجود نوع من الشراكة المجتمعية في تحقيق هذه التنمية وزيادة معدلاتها، وبما أنه تقع مسئولية هذه التنمية علي المجتمع ككل من حكومات وأفراد وشركات ومع ظهور مفهوم المسئولية المجتمعية ووضع منهجية لتحديد مسئولية الشركات من خلال مؤشرات دولية وترتيب هذه الشركات وفقاً لهذه المؤشرات كان من الضروري تحديد دور شركاء المجتمع المحلي في هذه التنمية، حيث يمكن صياغة المشكلة في عدة تساؤلات أهمها ما يلي:

- ما هي احتياجات المجتمع المحلي لتحقيق التنمية؟
- ما هي أولويات التنمية في المجتمع المحلي؟

- ما هي أهم الشركات تبعاً لمؤشر المسئولية المجتمعية في مصر؟
- ما هو دور تلك الشركات في تنمية المجتمع المحلي وحل المشكلات التى يعانى منها المجتمع المحلى؟
- ما هى دوافع الشركات للقيام بدورها فى تنمية المجتمع المحلى؟
- ما هي آليات أختيار أوجه المسئولية المجتمعية (المشاركة) بالنسبة للشركات؟
- ما هي معوقات مشاركة الشركات في التنمية المحلية؟
- ما هي أهم المقترحات لتفعيل دور الشركات في المسئولية المجتمعية في المجتمع المحلي؟

ويتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على دور الشركات فى تنمية المجتمع المحلى بدافع المسئولية المجتمعية وكيفية تفعيل هذا الدور.

ولتحقيق هذا الهدف تم استنباط ووضع مجموعة من الأهداف الفرعية تمثلت فى:

- التعرف علي مفاهيم المسئولية المجتمعية ووضع مفهوم خاص بالمسئولية المجتمعية ذو علاقة يالتنمية المحلية .
- التعرف على الوضع الراهن للمسئولية المجتمعية للشركات فى مصر.
- تناول التجارب الدولية فيما يختص بدور الحكومات والدول فى تشجيع الشركات على تبنى برامج المسئولية المجتمعية، وكذلك تجارب أهم الشركات العالمية والبارزة فى مجال المسئولية المجتمعية، ومعرفة الدروس المستفادة من تلك التجارب .
- التعرف علي أولويات التنمية في المجتمع المحلي .
- التعرف علي ترتيب الشركات المصرية وفقاً لمؤشر المسئولية المجتمعية والاختلافات السنوية لها واسبابها.
- عرض تجارب بعض الشركات المحلية فى مجال المسئولية المجتمعية.
- التعرف علي المعوقات التى تحد من مشاركة الشركات في برامج المسئولية المجتمعية.
- وضع آليات مقترحة لاختيار أوجه المسئولية المجتمعية بالنسبة للشركات الراغبة في تحمل المسئولية الاجتماعية.
- وضع رؤية ومقترح لتفعيل دور المسئولية الاجتماعية للشركات فى دعم التنمية المحلية .

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى فى بناء اطار نظرى ومرجعى من خلال الاطلاع على اهم البحوث والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة بما يفيد فى تحديد مفهوم للمسئولية المجتمعية للشركات تجاه المجتمع المحلى، كما اعتمدت علي البيانات الثانوية المنشورة مثل مؤشرات المسئولية المجتمعية وترتيب الشركات وفق مؤشر المسئولية الاجتماعية، والبيانات غير المنشورة مثل بيانات الشركات محل الدراسة.كما اعتمدت علي الاسلوب الميدانى واتباع منهج المعاينة العمدية للشركات محل الدراسة والتى بلغ عددها٦٢ شركة، وذلك من خلال إجراء المقابلات الشخصية مع المسئولين بها،

علاوة على إجراء العديد من المكالمات الهاتفية للاستفسار واستكمال البيانات الواردة باستمارة الاستبيان االتى تم إعدادها خصيصاً لتحقيق أهداف الدراسة بالاضافة للاستعانة بالتقارير السنوية وتقارير المسئولية المجتمعية للشركات محل الدراسة علي موقعها الالكتروني أو من خلال الحصول علي نسخة من الشركة نفسها.

وتمثلت مفردات العينة في المسئول داخل الشركة محل الدراسة عن أنشطة المسئولية المجتمعية وهو إما مالك أو مدير الشركة أو البنك او من ينوب عنه في مثل هذه المقابلات، أو مدير الإدارة المسئولة عن النشاط وتمثلت في بعض الشركات في إدارة خاصة مستحدثة للمسئولية الاجتماعية، أو كجزء من الإدارة المالية للشركة تهتم بتسجيل وصرف المبالغ المتمثلة في الدعم المالي لبعض منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة بالشركة أو البنك. وفيما يتعلق بتحديد أولويات التنمية المحلية تم الاعتماد علي خطط التنمية الاقتصادية المعدة من قبل وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، واتباع أسلوب المناقشات الجماعية المركزة (focus group discussions) بقري محافظة القليوبية، وبعض الاحياء الفقيرة بالقاهرة، للتعرف علي الاحتياجات الفعلية لأفراد المجتمع الذى تعمل الشركة فى محيطه .

و تمثل الاطار الزمني للدراسة فى الفترة من سبتمبر ٢٠١٦ وحتي مارس ٢٠١٧، كما تمثل الإطار الجغرافي في جمهورية مصر العربية من الناحية النظرية حيث أن الشركات محل الدراسة غالباً ما تغطي أنشطتها وربما فروع بعضها المحافظات المصرية، إلا أن المعاينة الميدانية اعتمدت علي مقابلة احد المسئولين بالشركات محل الدراسة من خلال مقابلات مكتبية تقع في نطاق القاهرة الكبري إلي جانب مدن العاشر من رمضان، والعبور، السادس من اكتوبر وهي محل المقر الرئيسي للشركات محل الدراسة أو مقر ادارة المسئولية المجتمعية للشركات التي تضم هذه الإدارات.

ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تضمينها لستة فصول رئيسية **تناول الفصل الاول منها** مفاهيم التنمية المحلية وعلاقتها بالمسئولية المجتمعية وعلاقة العقد الاجتماعي بالمسئولية المجتمعية وكذلك بعض تجارب التنمية المحلية ذات الصلة بالمسئولية المجتمعية في مصرللتعرف على الدروس المستفادة من ربط التنمية المحلية بالمسئولية المجتمعية.

في حين تناول الفصل الثانى المفاهيم الخاصة بالمسئولية المجتمعية، وكذلك المفاهيم المرتبطة بها ومعايير المسئولية المجتمعية ومبادئها. وتوصلت الدراسة لوضع تعريف رأت إنه الأشمل والأنسب للمسئولية المجتمعية للشركات، وتوصل هذا الفصل من الدراسة إلي أن المسئولية المجتمعية للشركات أصبحت واقع ملزم للشركات فى الوقت الراهن وفى ظل الظروف التى تمر بها الدول وأن الشركات لابد ان تعترف بتلك المسئولية وتقوم بتقديمها فى إطارها الصحيح وخاصة للمجتمع المحلى وبما يخدم اهداف التنمية المحلية حيث أن ذلك يعتبر استفادة متبادلة بين كل من الشركات والمجتمع المحلى، وأن تلك الاستفادة يجب تقنينها وتحديدها لتكون موجهة لخدمة أهداف التنمية المحلية وان يكون ذلك ضمن سياسات وخطط الدولة.

كما تعرض الفصل الثالث للتجارب والمبادرات الدولية والعربية فى مجال المسئولية المجتمعية من خلال جزئين: الأول وهو تجارب الدول الرائدة فى مجال لمسئولية المجتمعية للشركات وأساليب تعاطى الحكومات المختلفة مع الشركات من أجل تشجيعها على تبنى برامج ومبادرات للمسئولية المجتمعية، والثانى تجارب الشركات العالمية الناجحة فى مجال المسئولية المجتمعية سواء على المستوى الدولى والاقليمى والتى ساهمت إلى حد كبير منها فى تنمية مجتمعاتها وحاز البعض منها على جوائز فى هذا المجال وتوصل الى وحود إختلاف كبير فى درجة تبنى الشركات فى الدول محل الدراسة للمسئولية الاجتماعية من حيث المفهوم ونوع المبادرات المنفذة والقضايا المرتبطة بها، وان تلك التجارب ركزت على مختلف النواحى الاجتماعية والاقتصادية والبشرية وان هناك دور كبير للحكومات فى تلك التجارب من حيث تشجيع تلك الشركات وتوفير الحوافز والتسهيلات ومنحها الحوافز المختلفة من ناحية اخرى كان تركيز الشركات الكبري الرائدة فى مجال المسئولية المجتمعية على القضايا البيئية بشكل عام من حيث تغيرات المناخ خفض الانبعاثات الكربونية وترشيد المياه وغيرها وهى مراحل متقدمة فى مسيرة المسئولية المجتمعية لتلك الدول.

اما الفصل الرابع فتناول أوجه الشراكة بين الشركات والمجتمع المحلي في إطار المسئولية المجتمعية والمبررات التى تسوق الى ضرورة مساهمة برامج المسئولية المجتمعية للشركات فى قضايا التنمية المحلية وكان اهمها نقص التمويل الحكومى اللازم لتنفيذ مشروعات التنمية المحلية من بنية أساسية وصرف صحى ومياه شرب وغيرها، ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتفاقم المشاكل الخاصة بالتنمية المحلية، البيروقراطية الحكومية وضعف الثقة فى كل ما هو حكومى. وتوصلت نتائج الفصل الى أن هناك فرص مهيأة أمام الشركات للمساهمة فى المشروعات المقترحة ضمن استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، وانه من الواجب على الشركات فى اطار مسئوليتها الاجتماعية أن تقوم ببعض الأدوار ومنها خلق المزيد من فرص العمل ى المناطق الجديدة وذلك لجذب اكبر عدد من الشباب للعمل وخفض معدلات البطالة في المناطق المكتظة بالسكان وتقليل معدلات الهجرة الخارجية، والاهتمام ببرامج التدريب والتأهيل للعمالة التي سيتم توظيفها في المناطق والمدن الجديدة ، والمساهمة مع الحكومة في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية والإنشائية للمناطق الجديدة، علاوة على المساهمة في مد المناطق الجديدة بالخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات اللازمة لإستمراريتها وتقدمها.

كما تناول هذا الفصل احتياجات التنمية المحلية في كافة المجالات من واقع التقارير والخطط الحكومية ومن واقع الدراسة الميدانية لقري محافظة القليوبية. **بالإضافة** لبعض التجارب المحلية للشركات في مجال المسئولية المجتمعية تجاه البيئة والتنمية الاقتصادية.

اما الفصل الخامس فتناول عرضاً للإطار المؤسسي والتشريعى للمسئولية المجتمعية فى مصر حيث تعرض للمبادرات والجهود المبذولة لترسيخ مفهوم المسئولية المجتمعية للشركات فى مصر علاوة على

المؤسسات المسئولة عن هذا الموضوع، وتكوين وعرض المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية وأهم الشركات المصرية وترتيبها وفقاً لهذا المؤشر.

في حين تناول الفصل السادس دورالشركات في تحقيق التنمية المحلية بدافع المسئولية المجتمعية من خلال دراسة ميدانية لعينة من الشركات والبنوك المصرية"، وتمثلت أهم نتائج الدراسة الميدانية الى:

– أن نحو ٧٧% من الشركات محل الدراسة تعتمد في تحديد مجالاتها من المسئولية المجتمعية علي البنوك كمصدر أساسي في أدائها للمسئولية المجتمعية من خلال التبرع النقدي للجهات المعنية ذات العلاقة علي حسابات البنوك والتي تعتبر بدورها الشريك الأساسي لكل من الجمعيات الأهلية والجهات التنموية والمستشفيات والحكومة من جانب ورجال الأعمال وأصحاب الشركات من الجانب الآخر. كما أشار نحو ٦٠% من المبحوثين[1] إلي أن أتحاد الصناعات من خلال لقاءات منتدي المسئولية المجتمعية وما يصدر عنه والملتقي السنوي للمسئولية الاجتماعية والحوارات بين أتحاد الصناعات ورجال الأعمال بالإضافة إلي الأنشطة الآخري لأتحاد الصناعات حول المسئولية المجتمعية تعتبر أهم المصادر التي يستقى منها المبحوثين معلوماتهم حول المناطق اللازمة لتطبيق برامج المسئولية المجتمعية وتحديد أولويات العمل بها. كما اشار نحو ٤٣% من المبحوثين إلي أن الشركات تعتمد في تحديد مجالات المسئولية المجتمعية على الجمعيات الأهلية،٣٠% من الشركات تعتمد علي المصادر الإعلامية والمبادرات القومية، ووسائل آخري من أهمها العلاقات الشخصية بأعضاء المجالس المحلية ومجلس النواب والقائمين علي تنمية المجتمع والندوات بالنوادي العامة بالقاهرة الي غير ذلك من المصادر. كما أوضحت الدراسة تعدد مجالات المسئولية المجتمعية للشركات والمؤسسات محل الدراسة، حيث أن التعليم، والصحة، والبنية الأساسية، وتحسين الجودة فيما يختص بمجالات عمل الشركة والمساهمة فى الأنشطة الخيرية أهم تلك المجالات إذ مثلت من حيث الأهمية نحو ٧,٣%، ٥,٥%، ٣,٦%، ٣,٦%، ٣,٦% للشركات موضع الدراسة الميدانية على الترتيب.

– قيام العديد من الشركات الكبري وخاصة التي تحتل مرتبة متقدمة بالمؤشر بإنشاء إدارات خاصة بالمسئولية المجتمعية ولكن مهامها إدارية وليست تنفيذية.

– وجود صعوبات قد تصل لامتناع بعض الشركات عن أعطاء أي معلومات عن مسئوليتها المجتمعية لدي المجتمع والعاملين والتنمية وكيفية أداءها.

– يعد مفهوم المسئولية المجتمعية لدي معظم الشركات بعينة الدراسة غير واضح، فهو في المقام الأول مسئولية مالية في اعتقادهم.

– تقوم أغلب انشطة المسئولية المجتمعية من خلال مبادرات وبرامج بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني وبعيداً عن الجهات الحكومية.

[1]- مع ملاحظة ان الشركات والبنوك الاخري غير صناعية وبالتالي فتعاملها مع اتحاد الصناعات محدود ولا تشارك في الملتقيات.

– من أهم أهداف أداء المسئولية المجتمعية لدي أصحاب الشركات الحصول علي تخفيض ضريبي احياناً يكون التهرب الضريبي.

– بعض الشركات تقدم الدعم المادي للمنظمات الأهلية من باب العمل الخيري فقط وليس المسئولية المجتمعية وتكون في أغلب الأحوال لرعاية الأيتام والمرضي وذوي الاحتياجات الخاصة.

– تكون أغراض المشاركة في التنمية بالمجتمعات المحيطة بمكان عمل الشركة لأغراض سياسية ويتم تكثيف العمل في أوقات الانتخابات ويكون الدعم موجه مباشرة للأفراد في صورة دعم مالي أو سلعي (ومثال علي ذلك مؤسستي السلاب وسيراميك كليوباترا).

– تقديم الدعم المادي في معظم الشركات بصورة غير مدروسة وغير مخطط لها حيث لا توجد خطط او استراتيجيات للمسئولية المجتمعية في معظم الشركات.

– أبدي اغلب المبحوثين (المسئولين بالشركات) عدم رغبتهم بالشراكة في التنمية مع الجهات الحكومية معللين بعد استعدادهم للتعامل مع الروتين الحكومي والجمود الإداري، كما أشار البعض إلي أن التبرعات والدعم المقدم من الشركات يذهب مباشرة إلي الفقراء والمهمشين ولا حاجة للتعامل مع الاجهزة الحكومية بما فيها من فساد.

– كانت أغلب الانشطة المؤداة من الشركات تتمثل في الدعم المادي بينما كان القليل منها قدم الدعم المعنوي من استشارات وخبرات وعمل إلي غيره.

– وجهت معظم المشاركات والأنشطة لمحافظات الصعيد والقري الأكثر فقراً بإعتبارها المناطق الأكثر احتياجاً.

–. لم تتوافر أي تقارير حكومية او إشارة في خطة الدولة للتنمية الاقتصادية لما تم تنفيذه من منظمات المجتمع المدني من تطوير للقري والمساعدة في تطوير البنية الاساسية والتحتية لبعض القري والفقراء باعتبار أن منظمات المجتمع المدني والشركات شريك اساسي في التنمية واكتفاءها بعرض ما نفذ من الاستثمارات الحكومية والمنح الدولية.

– تترتب أولويات المسئولية المجتمعية لدي الشركات وأهميتها وحتي التزامها بأدائها بما جاء بهرم كارول للمسئولية الاجتماعية بدءاً من قاعدة الهرم ولا تصل معظم الشركات إلي القمة بإعتبارها رفاهية لا تستطيع معظم الشركات تحملها او المساهمة بها.

وفيما يتعلق بالمعوقات التى تحد من مشاركة الشركات محل الدراسة في برامج المسئولية المجتمعية المحلية، فقد تمثلت في صعوبة تحديد الأولويات للإحتياجات التنموية الاولي بالرعاية والتنفيذ إلا من خلال التفاعل مع مؤسسات المجتمع المدني فى كثير من الاحيان والتي بدورها تتعدد مجالات عملها ونطاقها الجغرافي ، فضلاً عن صعوبة الحصول علي تصاريح البناء على الكتلة السكنية والتي تحتاج لموافقات روتينية من وزارة الزراعة مما يحتاج للتدخل الحكومي بالمحافظة، ضيق شوارع القري مما يعوق دخول السيارات الكبيرة للمواقع الخاصة بعمل المقاولين والتنفيذيين في حالة إعادة بناء أو ترميم المنازل أو

حتي الهدم والبناء، وكذلك عدم وجود شبكات للصرف الصحي، بالإضافة الى أن بعض المشروعات التنموية تحتاج لزيادة في الاستثمارات والتمويل اللازم بسبب ظهور عقبات اثناء التنفيذ مما يعوق استكمال المشروع دون تدخل شركات أو مؤسسات آخري، كما أن المسئولية المجتمعية أحيانا يتم تقديمها بدافع التفاخر والدعاية والترويج لنشاط الشركة وهو ما يفقد الشركات المصداقية ويقلل من المشاركة الإيجابية لباقي أطراف المجتمع، هذا بجانب البيروقراطية التى تواجهها الشركات والمتمثلة فى تعقد الإجراءات المطلوبة للحصول على موافقات بأداء الأنشطة المجتمعية وخاصة فيما يتعلق بخدمات البنية الاساسية من مياه وصرف وغيرها، وتداخل الإختصاصات الإدارية بين الوزارات والجهات المختلفة، أحياناً ما تتداخل الاختصاصات الإدارية ما بين وزارة الإسكان، والمحافظة، ووزارة الرى مما يعيق من سرعة وكفاءة أداء الأنشطة المقدمة من الشركة ، بالإضافة لوجود معوقات أخرى تمثلت فى عدم التعاون الكافى من الجهات الإدارية فى تيسير اعمال الشركات بالرغم من تواجد الرغبة لدي الشركات لتقديم يد العون لأهالى القرى فى إدخال المياه والكهرباء وإنشاء أنظمة الصرف الصحى وغيرها حيث ترتفع الرسوم الإدارية من قبل الإدارات المحلية مقابل السماح للشركات بتقديم تلك الخدمات، بالإضافة إلى تكاليف عامة Overhead cost، وضرائب مبيعات علاوة على تعدد الجهات التى تتعامل بها الشركات وعدم التنسيق بينها وخاصة الإدارات الزراعية والتي غالباً ما ترفع قضايا تبوير للأراضي الزراعية عند انشاء أي مشروعات بالقري الريفية مما يمثل عبء علي الشركة والأهالي وما يتبع ذلك من مصادرة الارض أو غلق المشروع أو حتي فرض غرامات , فضلاً عن قيام بعض الشركات بدفع إتاوات طريق على المعدات والمستلزمات الخاصة بالشركات . وفي حالة شراء أراضي بالمناطق النائية لعمل المشروعات التنموية.

ثم قامت الدراسة بتقديم رؤية مستقبلية لتفعيل دور الشركات المسئولية المجتمعية تمثلت أهم محاورها فى تشجيع الشركات الصغيرة في المستوى المحلى على المساهمة في أداء مسؤوليتها الاجتماعية وفقا لقدراتها وإمكاناتها، من خلال الشراكة مع شركات، محلية اخرى، في تنفيذ احد او بعض مشروعات خطة التنمية المحلية، دعم مؤسسات المجتمع المدنى على المستوى المحلى، ومساعدتها نحوالتأهل للاستفادة من الإمكانات التي توفرها الشركات، في اطار برامج، مشروعات المسؤولية الاجتماعية، المساهمة فى خلق كوادر متخصصة ومؤهلة قادرة على تخطيط وتنفيذ ومتابعة برامج المسؤولية الاجتماعية على المستوى المحلى، وصولاً للمستوى القومى، وضع معايير أو مؤشرات يتم بها تقييم أداء جهود المسؤولية الاجتماعية على المستوى المحلى، والاقليمى وصولاً للمستوى القومى، العمل فى اطار موضوعى انطلاقا من خطط التنمية المحلية، بعيدا عن الضغوط والمعوقات المؤسسية، والاجرائية، خلق وزيادة مستويات أعلى للشراكة والتنسيق بين الشركات، وبعضها، او بينها والجهات ذات العلاقة، خاصة الادارة المحلية، بناء قواعد معلومات دقيقة، وواقعية، وكافية، عن المجالات، والبرامج، والمشروعات المطلوب أدائها في إطار المسؤولية الاجتماعية، ضمن خطط التنمية المحلية، وتلك اللازمة لتخطيط، وتنفيذ، ومتابعة والرقابة على هذه البرامج والمشروعات.

قائمة المراجع

أولاً : مراجع باللغة العربية :

١- أحمد ابراهيم، المسئولية الاجتماعية للشركات العابرة للقوميات ودورها في التنمية: دراسة حالة لجمهورية جنوب افريقيا, قسم العلوم السياسية, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣.

٢- أحمد السيد محمد الدقن، المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص، نحو إطار مفاهيمى لنشأة وتطور المفهوم ونموذج مقترح لتقويم الأثر والأداء، المؤتمر العلمى السنوى الثالث عشر لأكاديمية السادات والعلوم الإدارية " التوجهات الاستراتيجية للمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة ٢٦-٢٧ أبريل، ٢٠٠٩.

٣- أحمد الكردى، حول مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات، www.kenananonlin.com

٤- أخبار الأمارات على الأنترنت، ومن الشبكة العربية للمسئولية الاجتماعية على الأنترنت

٥- استراتيجية التنمية فى الامارات، "رؤية الإمارات ٢٠٢١ "
www.vision2021.ae.our-vision

٦- آسيا ال الشيخ، واخرون، الشركات السعودية والمسؤولية الاجتماعية، التحديات وسبل التقدم، مكتب تمكين للاستشارات الإدارية والتنموية، والمعهد الدولى للاقتصاد والبيئة والصناعة بجامعة لند بالسويد، فبراير ٢٠٠٧.

٧- ألهام محمد محمد غازى وحش، المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص كمتغير فى التخطيط الاجتماعى لتحقيق التنمية البشرية، رسالة دكتوراه، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠١١.

٨- أنور محمود النقيب ، تطبيق إستراتيجية تنمية الاقتصاد المحلى في مصر، المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر- اكاديمية السادات للعلوم الادارية، ٢٠٠٨.

٩- آيات البطاوى ،البنوك تضع المسئولية الاجتماعية على قائمة أولوياتها المستقبلية، جريدة البورصة، بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٤

١٠- البرنامج الإنمائى للامم المتحدة ، وزارة الاستثمار، " تقرير حول قطاع الاعمال" القاهرة ٢٠١٢.

١١- البنك الدولى، التنمية الاقتصادية المحلية "دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلى وخطط العمل بها، "مدن التغيير"، سبتمبر عام ٢٠٠٤.

١٢- جاسم الجاسم، ضرورة تطوير مفهوم المسئولية الاجتماعية، موقع الأنترنت جوجل (المسئولية المجتمعية للشركات).

١٣- جميل حسن النجار، المسئولية الاجتماعية لمنشات أعمال وآثرها على الأداء المالى" دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة فى بورصة فلسطين ، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، فرع شمال غزة، ٢٠١٤.

١٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, مصر في أرقام ٢٠١٧.

١٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المسح الشامل لخصائص الريف المصري، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بالتعاون مع بنك التنمية الإفريقي، الفترة من ابريل- يوليو، ٢٠١٥.

١٦- حسين عبد المطلب الأسرج ، حسين عبد المطلب الأسرج، تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مقال منشور في موقع العلوم القانونية، .elasrag.blogspot.com/2014/05/blog-post_20.html

١٧- حمزة بن الزين، المسئولية البيئية والاجتماعية للشركات البترولية دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار بحاسي مسعود، قسم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير والعلوم التجارية, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة، مارس ٢٠١٣.

١٨- خالد حياصات, محمد مفضي الكساسبة, عبير الفاعوري, المسئولية الاجتماعية الداخلية والخارجية وتأثيرهما على الأداء المؤسسي دراسة حالة على المؤسسة الصحفية الأردنية الراي, كلية الاعمال, الجامعة الأردنية, المجلة العربية للإدارة, المجلد الخامس والثلاثون, العدد الاول, يونيو ، ٢٠١٥.

١٩- رقية عيران ، المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية، . master.first-forum.com/t238-topic

٢٠- سعاد عبد الرحيم، المسئولية الاجتماعية لرجال الاعمال فى المدن الجديدة، السادس من أكتوبر نموذجاً، بحث منشور فى المؤتمر السنوى الحادى عشر، المسئولية الاجتماعية والمواطنة ١٦- ١٩ مايو ٢٠٠٩، المجلد الثانى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ٢٠١٠ .

٢١- سعداوى موسى، مسعودى محمد، الجباية البيئية ودورها فى تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الوطنى الثالث حول التنمية المحلية المستدامة والبعد البيئى، جمعية الأنوار للانشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعى بالمدينة، ٣-٤ مارس عام ٢٠٠٨.

٢٢- شيماء عبد القادر أحمد، المسئولية الاجتماعية لشركات قطاع الأعمال في التخطيط لتحقيق التنمية البشرية دراسة مطبقة على شركة المقاولون العرب, قسم التخطيط الاجتماعي, كلية الخدمة الاجتماعية, جامعة حلوان، ٢٠١٦.

٢٣- صالح السحيباني، المسئولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية, المعهد الكويت العربي للتخطيط, المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، بيروت، الجمهورية اللبنانية، ٢٣-٢٥ مارس ٢٠٠٩.

٢٤- طارق راشى، دور تبنى مقاربة المسئولية الاجتماعية في خلق وتدعيم زيادة وتنافسية منظمات الاعمال، المؤتمر العلمى التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامى (النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي)، اسطنبول- ٩-١٠ سبتمبر ٢٠١٣.

٢٥- عبد العزيز محمود رجب، نتائج تضمين المسئولية الاجتماعية ضمن البيئة المحاسبية المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٨١.

٢٦- عبد الله صادق دحلان، المسؤولية الاجتماعية للمنظمات، عالم العمل، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، العدد ٤٩، مارس، ٢٠٠٤.

٢٧- عدنان على ابوسيتيته، المسئولية المجتمعية للشركات، جريدة الشرق القطرية الإلكترونية، عدد ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠ .

٢٨- عدي جمال, هاني الضمور، تقييم مدي ممارسة المسئولية الاجتماعية والاخلاقية في الإعلانات التجارية لشركات الاتصالات الخلوية في الأردن دراسة ميدانية من منظور المستهلك الأردني في مدينتي عمان واربد, كلية الأعمال, الجامعة الأردنية, المملكة الاردنية الهاشمية, المجلة العربية للإدارة, المجلد الخامس والثلاثون, العدد الأول, يونيو ٢٠١٥.

٢٩- عرابة رابح، بن داودية وهيبة، المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية – عرض تجارب بعض الشركات العالمية، مداخلة ضمن " المحور الثامن: عرض تجارب الدول ومنظمات الأعمال الرائدة والحائزة على جوائز المسؤولية الاجتماعية، ملتقي المسئولية المجتمعية – أتحاد الغرف التجارية –المملكة العربية للتنمية السعودية، مارس ٢٠١٥.

٣٠- عمر وصفى عقيلى، المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠١.

٣١- فؤاد محمد حسين الحمدي، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الإجتماعية للمنظمات وإنعكاساتها على رضا المستهلك، أطروحة دكتوراة في إدارة الاعمال (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، الجمهورية اليمنية، ٢٠٠٣.

٣٢- فؤاد محمد عيسى عارف، المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص فى مصر، دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسئولية الاجتماعية للشركات، المؤتمر العلمى السنوى الثالث عشر لأكاديمية السادات والعلوم الادارية " التوجهات الاستراتيجية للمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة ٢٦-٢٧ ابريل، ٢٠٠٩ .

٣٣- فيليب كوتلر، نانسي لى، ترجمة علا احمد صلاح، المسئولية الاجتماعية للشركات، الدار الدولية للاسنتثمارات الثقافية، القاهرة ، ٢٠١١.

٣٤- لمياء محسن محد الجبالى ، المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص مؤشر تخطيط لتنمية مستدامة، المنتدى الوزارى العربي الاول للإسكان والتنمية الحضرية، جامعة الدول العربية، ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، جمهورية مصر العربية، ٢٠-٢٢ ديسمبر ٢٠١٥.

٣٥- مجلس الوزراء، مركز دعم واتخاذ القرار، المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها فى التنمية، تقرير شهرى، السنة الخامسة، العدد٥٧ سبتمبر ٢٠١١ ، ص ص٥-٧.

٣٦- محمد فلاق, المسئولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية شركتي سوناطراك الجزائرية وارامكو السعودية نموذجاً, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير, جامعة حسيبة بن بو علي, الجزائر, مجلة الباحث, عدد ١٢، ٢٠١٣.

٣٧- مدحت محمد أبو النصر، المسئولية الاجتماعية للشركات والمنظمات، المواصفة القياسية٢٦٠٠٠ ISO ، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة ، ٢٠١٥.

٣٨- مركز دراسات وبحوث السوق والمستهلك، مؤتمر "المسئولية الاجتماعية للشركات عمل طوعى...ام واجب"، صنعاء، ٢٩-٣٠ أكتوبر٢٠٠٨.

٣٩- مروة محمد عبد الله مصطفى، المسئولية الاجتماعية وأثرها على الأداء المالى للشركات، دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، رسالة ماجستير، قسم لاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠١٣.

٤٠- مشرى محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة فى تحقيق التنمية المحلية المستدامة "دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة"، جامعة فرحات عباس – سطيف – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دكتوراه إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، عام ٢٠١١.

٤١- منظمة العمل الدولية، أتحاد الصناعات المصرية، المسئولية الاجتماعية للجميع " دليل لمنظمات أصحاب العمل "، ٢٠١٣، WWW. Ilo. Org. cairo

٤٢- منظمة العمل الدولية، أتحاد الصناعات المصرية، توصيات المؤتمر الثالث للمسئولية الاجتماعية للشركات، اثر مبادرات المسئولية الاجتماعية للشركات على تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري، القاهرة ، ١٠ ابريل ٢٠١٧

٤٣- مها محمد مصطفى الشال، المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص ورجال الأعمال، تجربة مصر وبعض التجارب الدولية المؤتمر العلمى السنوى الثالث عشر لأكاديمية السادات والعلوم الادارية " التوجهات الاستراتيجية للمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة ٢٦-٢٧ ابريل، ٢٠٠٩.

٤٤- نهال المغربل، ياسمين فؤاد (دكاترة)، المسئولية الاجتماعية لراس المال فى مصر، بعض التجارب الدولية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم (١٣٨)، سبتمبر ٢٠٠٨.

٤٥- نورا محمد عماد الدين أنور- "المسئولية المجتمعية للشركات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية دراسة تطبيقية"، مركز المديرين المصري مسابقة الابحاث السنوية – ٢٠١٠.

٤٦- هشام عكاشة ، رئيس البنك الاهلى المصرى، جريدة الأهرام بتاريخ ٧ يونيو ٢٠١٥، السنة ١٣٩ العدد ٤٦٩٣٤ ،٢٠١٥م .

٤٧- هشام مكى، عبد الرحمن بوطيبة، دور المسئولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية فى تحقيق التنمية المستدامة الاتحاد الاوروبى نموذجاً، الملتقى الوطنى لدور العلوم الاجتماعية فى تحقيق التنمية فى الجزائر ١٢، تيارت -١٣ نوفمبر ٢٠١٤.

٤٨- وزارة الأتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية، إستراتيجية المسئولية الاجتماعية فى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية فى جمهورية مصر العربية، أبريل عام ٢٠١٤.

٤٩- وزارة الدولة لشئون البيئة، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة (نحو استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة) ، وثيقة إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، المنهجية وإعداد المؤشرات ٢٠١٢.

ثانياً : مراجع باللغة الانجليزية :

- Allen,white L., 2007, IS It Time To Rewrite the Social Contract.
- Asia Pasific Economic Cooperation, 2005, Corporate Social Responsibility in APEC region, current status and implications ,Human Resource Development working Building Network.
- Carroll ,Ariche B., 1991, The pyramid of Corporate Social Responsibility Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders ,Business Horizons, Indiana University.
- Commission of the European Communities,2001, Promoting a European Framework for Corporate social Responsibility, Green Paper, industrial Relations and industrial change ,Employment and social Affairs.
- Corporate Responsibility Report for Intel, 2015.
- de , Ven van B.,& Graaand, J.J.,2010, Strategic and moral motivation for corporate social responsibility, MPRA Paper No. 20278.
- Environmental Responsibility Report 2016 Progress Report, Covering Fiscal Year 2015.
- Group responsibility commitment-social Commitment, BMW
- Google environmental report, 2016.
- Ismail, Maimunah., 2009, corporate social responsibility and its role in community development: an international perspective, the journal of international social research.
- Mullenbach, Astrid, 2002, La responsabilité sociétale des entreprises, LE FLANCHEC, Sorbonne.
- Manzhynski ,Siarheu.,2014, corporate social responsibility for innovation and economic performance improvement: evidence from Belarus as an emerging economy, Maastricht school of management, working paper no 32.
- National Strategy for Corporate Social Responsibility-Action Plan for CSR of the the German Federal Government,Berlin , October 2010.
- Oginni, Oyewole.,& Omojowo, Adewale., 2016, Sustainable Development and Corporate Social Responsibility in Sub-Saharan Africa: Evidence from Industries in Cameroon, MDPI journal.
- REPUBLIOUE FRANCAISE, Ministere des Affaires Etrangeres- France, Office of the Ambassador at large for corporate Social Responsibility -Bureau de l,ambassadeur charge de la responsibility social enterprise.
- Rosdahl, Anders., The policy to promote social Responsibility of enterprises in Denmark ,The Danish National Institute of social Research, wp (10).
- Saleh, Aya.M.,2012 Corporate Social Responsibility (CSR) and its Role in Sustainable Development: Case Studies and Lessons Learned, M.SC. Degree, Cairo University ,Faculty of Economics and Political Science, Economics Department.
- sustainable value report of BMW, 2016.
- The French Legislation on eotra, 2012, financialreporting : built on consenus -57 ,boulevard des invalids- 75007Paris.
- World Bank,2005, opportunities and Options for governments to promote corporate social Responsibility in Europe and central Asia: Evidence Bulgaria,

ثالثاً : مواقع الكترونية :

- http://www.ayb-sd.org
- http://www.banqueducaire.com/Arabic/AboutBDC/Pages/Corporate.aspx.
- http://www.bmw-stiftung.de/en/what-we-do/pro-bono/.
- http://Ebda3menmasr@alexbank.com
- http://www.dubaichamber.com.
- http://www.ec.europa.eu/ environment/ecoabel/index.
- http://www.ec.europa.eu/ environment/emas/activities.
- http://www.en.wikipidia.org/wiki/Coroporate socialresponsability.
- http://www. oecd. org/daf/investment/guide Lines.
- http://esgindex@eiod.info
- http://www. Ethicaltrade. Org.
- http://www. Fiste. Com/ induces/ FTSE 4 Good _ index.jsp.
- http://gizasystems.com/ar
- http://www.medadcenter. com/conferences.
- https://www.microsoft.com/en-us/about/corporate-responsibility
- http://www.pdf.eg.org
- http://www.pg.com
- http://www.srmap.net.eg
- http://www .sustainability- index. Com
- http://www. Techs.
- http://www.telecom.egypt.com.eg
- http://www.unglobal /compact. org

الملاحـــق

ملحق رقم (١) هرم كارول للمسئولية الاجتماعية

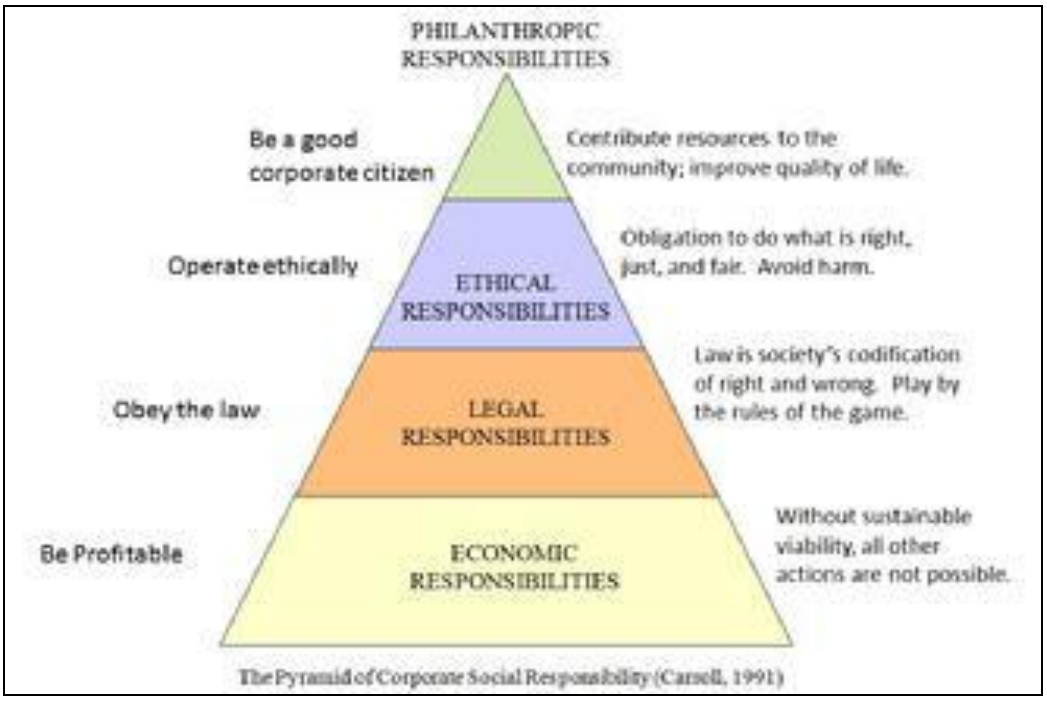

Source:Ariche B. Carroll, ""The pyramid of Corporate Social Responsibility Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders", Business Horizons, Indiana University, July / August 1991.

ملحق رقم (٢)
استمارة الاستبيان

معهد التخطيط القومى

استمارة استبيان

حول

المسئولية المجتمعية للشركات

ودورها فى تحقيق التنمية المحلية فى مصر

اسم الشركة: _____

_____

بيانات هذه الاستمارة سرية وخاصة لأغراض البحث العلمى

٢٠١٧/٢٠١٦

فى اطار قيام شركتكم بدورها فى التنمية وخدمة المجتمع نود التعرف على الدور الذى تقوم به الشركة فى مجال المسئولية الاجتماعية.

س١. يعنى مفهوم المسئولية المجتمعية للشركات الالتزام المستمر من قبل الشركات بالتصرف اخلاقياً والمساهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمساهمة فى تحسين الظروف المعيشية للعاملين بالشركات وعائلاتهم ، بالاضافة للمجتمع المحلى.

وافق على هذه المفهوم (أذكر الأسباب)	**غير موافق على هذاالمفهوم** (أذكر المفهوم من وجهة نظرك)
–	–
–	–
–	–
–	–
–	–

س٢: هل تعلم بوجود المركز المصري للمسئولية الاجتماعية؟ **نعم** ☐ **لا** ☐

س٣ : هل انت مشترك في المركز المصري للمسئولية الاجتماعية ؟ **نعم** ☐ **لا** ☐

فى حالة نعم
س٣-١ هل تعلم ما الهدف من هذا المركز؟ ☐ نسيق جهود الشركات ☐ توفير اسلوب أو طريقة يتم من خلالها انشطة المسئولية الاجتماعية ☐ – أخرى (تذكر) _____ س٣-٢ هل تم تنفيذ أى من اهداف المركز؟ **نعم** ☐ **لا** ☐ **في حالة نعم (ما هي تلك الأهداف)** – – – – –

س٤: هل تعلم بوجود منتدى المسئولية المجتمعية (CSR FORUM) ؟ نعم ☐ **لا** ☐

س٥ :هل تحضر منتدى المسئولية المجتمعية السنوى (CSR FORUM) ؟ نعم ☐ **لا** ☐

فى حالة نعم

ما هى القرارات التى تم الاتفاق عليها فى المنتدى فيما يختص بالتنسيق بين الشركات فى مجال المسئولية المجتمعية ؟

س ٥-٢ هل هناك خطة تنفيذية تم الاتفاق عليها فى هذا المنتدى بها تسترشد الشركات فى مجال المسئولية المجتمعية ؟ نعم ☐ لا ☐

<u>فى حالة نعم:</u>

هل تراعى هذه الخطة امكانيات وظروف واحتياجات مناطق معينة ، وما علاقتها بخطة التنمية ؟

س٦: ما هو الدور الذى تقوم به الشركة حالياً فى اطار مسئوليتها تجاه المجتمع المحلى ؟

٦-١ التبرع بالمال	٦-٢ اقامة مشروعات	٦-٣ المساهمة فى تحسين بنية تحتية	٦-٤ اخرى(تذكر بالتفصيل)
ما هىمجالات التبرع؟ الأماكن التى تم للتبرع فيها؟ ما هو حجم التبرعات؟ ما هىدورية التبرعات؟ أخرى (تذكر)	ما هو نوع المشروعات ؟ ما هىأسباب اختياركم لتلك المشروعات ؟ ما هى المناطق التى تم إقامة المشروعات فيها ؟ ما هو حجم التمويل فى المشروعات؟ ما هى مصادر التمويل؟	ما هو نوع المساهمة ؟ ما هو المكان الذى تم المساهمة فيه؟ ما هىالجهة/الجهات المنفذة ؟ ما هو حجم التمويل لذلك؟ ما هىأسباب المساهمة فى تحسين البنية التحتية / الشركاء .../ الخ هل يوجد شركاء لكم؟ ☐ نعم ☐	

س٧. ما هو الأسلوب الذى تتبعه الشركة فى التعرفعلى مجالات القيام بمسئوليتها الاجتماعية؟(يذكر الأسلوب)

-
-
-
-
-
-
-
-

س٨. لماذا تم أختيار هذه المجالات؟

-
-
-
-
-
-
-
-

س٩. هل تواجه الشركة صعوبات فى تحديد تلك المجالات ؟ ☐ نعم ☐ لا

<u>فى حالة نعم ، أذكر هذه الصعوبات:</u>

-
-
-
-
-
-
-

س١٠:هل يوجد تعاون بين شركتكم والجهات الاخرى فى تقديم برامج المسئولية المجتمعية ؟

☐ نعم ☐ لا

فى حالة نعم .....

أسم الجهة	ما هو شكل التعاون وآلياته؟	ما هى مميزات هذا التعاون؟	ما هى عيوب هذا التعاون؟
–	–	–	–
–	–	–	–
–	–	–	–

س١١. هل يوجد شراكة بينكم وبين الجهات الأخرى فى تمويل مشروعات ضمن خطة التنمية المحلية ؟ ☐ نعم ☐لا

فى حالة نعم	فى حالة لا (ما هى المبررات؟)
ما نوعية تلك الشراكة؟	–
–	–
–	–
–	–
–	–
ما هى مجالات الشراكة؟	–
–	–
–	–
–	–
–	–
–	–
–	–
–	–
–	–
–	–
–	–

س١٢. هل تحصلون فى الوقت الراهن على اى دعم (مادى/غير مادى)من الدولة نظير تقديم خدمات المسئولية المجتمعية ؟ نعم ☐ **لا ☐** **فى حالة نعم** (ما هى نوعية تلك الدعم؟)	**فى حالة لا** (ما هيالأسباب؟)
- تسهيلات فى التراخيص - إعفاء من الغرامات التغاضي عن المخالفات فيما يخص الجودة أو البيئة ...الخ. أخرى (تذكر) ــــــــــ - - -	- - - - - - - -

س١٣.ما هى أوجه الدعم الذى تراه ضروري لتشجيع شركتكم على المساهمة في تمويل مشروعات ضمن خطة التنمية على مستوى المحافظات ؟

حوافز مالية	**تشريعية**	**أخرى (تذكر)**
أعفاءات ضريبية تخفيض رسوم جمركية على مستلزمات الانتاج منح قروض طويلة الأجل تسهيلات فى التصدير الاعلانات أخرى (تذكر) ــــــــــ	الغاء قوانين مقيدة للاستثمار	

س١٤. ما هي التحديات /المعوقات التى تواجهكم عند تقديم برامج ومشروعات ضمن المسئولية المجتمعية لخدمة المجتمع؟

تمويلية	إدارية	تحديات خاصة بالمعلومات والبيانات	اخرى (تذكر)

س١٥. من وجهة نظركم، ما هى إقتراحاتكم لمواجهة هذه المعوقات؟

-
-
-
-

س١٦. هل لدى الشركة استعداد للمساهمة فى تمويل مشروعات ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة على المستوى المحلى (المحافظات) ؟ نعم ☐ لا ☐

فى حالة نعم (ما هي الآليات التي تراها الشركة نحو ذلك ؟)	**فى حالة لا** (ما هي الأسباب بالتفصيل؟)
–	–
–	–
–	–
–	–
–	–
–	–
–	–
–	–
–	–
–	–
–	–
–	–
–	–
–	–
–	–
–	–
–	–
–	–
–	–
–	–
–	–
–	–
–	–
–	–

س١٧. هل توافقون على وجود شكل رسمى للتعاون بين الشركات التى تقوم بتقديم برامج المسئولية المجتمعية على المستوى المحلى (المحافظات)؟ نعم ☐ لا ☐

س١٧-١. هل توافقون على وجود مجلس لتقديم برامج المسئولية المجتمعية على المستوى المحلى (المحافظة)؟ نعم ☐ لا ☐

س١٧-٢. ماهي رؤيتكم حول دور هذا المجلس على المستوى المحلى (المحافظة)؟

-
-
-
-
-
-
-

س١٨. هل توافقون على وجود شكل رسمي للتعاون بين الشركات التي تقوم بتقديم برامج المسئولية المجتمعية على مستوى الدولة؟ نعم ☐ لا ☐

س١٨-١. هل توافقون على وجود مجلس لتقديم برامج المسئولية المجتمعية على مستوى الدولة؟

نعم ☐ لا ☐

س١٨-٢. ما هى رؤيتكم حول دور هذا المجلس على مستوى الدولة؟

-
-
-
-
-
-
-

س١٩ . ما هوتصوركم لزيادة فاعلية دور الشركة فى المسئولية المجتمعية فى المستقبل؟

-
-
-
-
-
-
-
-
-
-
-
-
-
-
-
-
-
-
-